إقــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

استراتيجيات تنمية المناطق الريفية في قطاع غزة
(حالة دراسية: بلدة وادي غزة)

Development Strategies of Rural Areas in Gaza Strip
(Case Study: Wadi Gaza Town)

قر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name:	**اسم الطالب: عبد الرحيم توفيق حتحت**
Signature:	**التوقيع:**
Date:	**التاريخ:2015/2/16**

The Islamic University Gaza
Deanship of Graduate Studies
Engineering Faculty
Architecture Dep.

الجامعة الإسلامية– غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية

إستراتيجيات تنمية المناطق الريفية في قطاع غزة

(حالة دراسية: بلدة وادي غزة)

إعداد

م. عبد الرحيم توفيق حتحت

إشراف

د.م.عمر سعيد عصفور

الأستاذ المشارك في قسم الهندسة المعمارية

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الهندسة المعمارية

1436 هـ – 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم.. ج س.غ/35/..... Ref

التاريخ 2015/02/16..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **عبدالرحيم توفيق محمود حتحت** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الهندسة*** **قسم الهندسة المعمارية** وموضوعها:

استراتيجيات تنمية المناطق الريفية في قطاع غزة

(حالة دراسية: بلدة وادي غزة)

Development Strategies of Rural Areas in Gaza Strip

(Case Study: Wadi Gaza Town)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الاثنين 27 ربيع الآخر 1436هـ، الموافق 2015/02/16م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. عمر سعيد عصفور	مشرفاً ورئيساً
د. أحمد سلامة محيسن	مناقشاً داخلياً
د. نادر جواد النمرة	مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *الهندسة*** / قسم **الهندسة المعمارية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي وللدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

إهداء

إلي روح والدتي الغالية التي ما زالت ذكراها باق في قلبي

إلي روح أخي المهندس الشهيد محمد رحمهم الله

إلي والدي العزيز حفظه الله

إلي زوجتي وأولادي محمد وهدى وتوفيق وهاشم بارك الله لي فيهم

إلى إخوتي من قاسموني عتمة الليل

إلي مدرسيي الأعزاء وخاصة الدكتور الفاضل عمر سعيد عصفور

إلى جامعتي الغراء الجامعة الإسلامية

إلى كل من ساندني في انجاز هذه الأطروحة ولو بكلمة

اهدي هذا العمل ،،

التعريف بالباحث

حصل الباحث على درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية عام 2004م من جامعة الملكة أروى بصنعاء، اليمن، ويعمل حاليا مهندس بلدية وادي غزة،وبدا حياته العملية في مجال المقاولات كمهندس موقع ثم مهندس مشرف على العديد من المشاريع، وعمل في مجال التصميم والإشراف في العديد من المكاتب الهندسية .

كما أن العمل في مجالات متنوعة في بلدية وادي غزة (تخطيط، ومساحة، مشاريع، تنظيم وممثل للجنة المحلية في اللجنة المركزية، منسق للخطة الإستراتيجية) ساعد في التعرف على مشاكل القرية واحتياجاتها مما سيساهم وبصورة كبيرة في انجاز هذه الرسالة بنجاح.

ملخص البحث

تعتبر التنمية في المناطق الريفية عصب ارتقاء الدول النامية وأحد أهم الركائز لتحقيق التنمية المتوازنة في العصر الحاضر حيث تشكل رديفا لنموها الاقتصادي والاجتماعي، وتعد من أهم الوسائل التي يتم بمقتضاها تحقيق التنمية الوطنية الشاملة والوصول للاستخدام الأمثل للموارد، وتعتبر بلدة وادي غزة بلدة ريفية فلسطينية تطمح بأن تكون بلدة متكاملة من حيث الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والبنية التحتية.وبالتالي هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على التطوير في المناطق الريفية في قطاع غزة مع أخذ بلدة وادي غزة كحالة دراسية لما لها من أهمية إستراتيجية بالنظر إلى إنتاجها الزراعي والحيواني لقطاع غزة،ولتحقيق هذا الهدف تناولت الدراسة خصائص المنطقة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والخدماتية وما هي الاستراتجيات اللازمة لتحقيق التنمية الريفية على أسس علمية.

تم في ذلك الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بدراسة التنمية في المناطق الريفية كظاهرة تنموية أساسية وتحليل أهم الاستراتيجيات الواجب إتباعها في هذا الصدد لبلدة وادي غزة من خلال الدراسة الميدانية، وتم في هذا السياق استخدام الملاحظة الميدانية، والمقابلات المهيكلة مع المختصين وصناع القرار للوصول إلى أهم استراتيجيات التنمية التي تحتاجها البلدة.

خلصت الدراسة في النهاية إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وأهمها بلدة وادي غزة تعتبر منطقة واعدة للتنمية بحكم الموارد المتاحة، إلا أن ذلك يواجه تحديات اقتصادية وسياسية خاصة وقوعها قرب الخط الأخضر من الجهة الشرقية مما يقلل من حالة الاستقرار المطلوبة لمجالات التنمية المختلفة.

Abstract

Development of rural areas is considered a main factor in the growth of developing countries, and one of the most important pillars to achieve balanced development. Development of rural areas supports economic and social growth, and is one of the most important means whereby the achievement of the overall national development and optimization of resources is possible. The town of Wadi Gaza is a Palestinian town which aims to achieve comprehensive development in terms of health, educational and recreational services and infrastructure.

Thus, this study aims to shed light on the development of rural areas in the Gaza Strip, taking the town of Wadi Gaza as a case study because of its strategic importance consideringits agricultural importance to the Gaza Strip.

To achieve this objective, the study examined the geographic, social, and economic characteristics of the study area, and addressed the strategies needed to achieve the required rural development. Study methodology is based on a descriptive analytical approach, through development of rural areas is highlighted, and its strategies are discussed. To achieve this, a field study has been carried out using direct observation and structured interviews with specialists and decision makers.

The study concludes a set of findings and recommendations.The most important one is that the town of Wadi Gaza is a promising area for development by considering the resources available, but this faces several economic and political challenges considering its location near the Green Line from the east. This reduces the town stability, and thus imposes several limitations on the different areas of development.

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
	الإهداء	أ
	تعريف بالباحث	ب
	ملخص البحث	ج
	فهرس المحتويات	هـ
	فهرس الأشكال	ح
	فهرس الجداول	ط
	الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	
1-1	المقدمة	1
2-1	المشكلة البحثية	2
3-1	أهمية الدراسة	2
4-1	أهداف الدراسة	3
5-1	منهجية الدراسة	3
6-1	حدود الدراسة	4
7-1	الدراسات السابقة	5
8-1	هيكلية البحث	6
	الفصل الثاني **التنمية الريفية: نظرة عامة**	
	مقدمة	9
1-2	مفهوم التنمية	9
2-2	أنواع التنمية	11
3-2	التنمية الريفية	13
1-3-2	مفهوم التنمية الريفية	13
2-3-2	أهداف التنمية الريفية	15
3-3-2	متطلبات التنمية الريفية	16
4-3-2	علاقة التنمية الريفية بالتنمية العمرانية	16

الرقم	العنوان	الصفحة
2-4	التنمية الريفية في قطاع غزة	18
2-4-1	نبذة عن قطاع غزة	18
2-4-2	المناطق الريفية في قطاع غزة	21
2-4-3	واقع التنمية الريفية في قطاع غزة الريفية في قطاع غزة	23
2-4-4	معوقات التنمية الريفية في قطاع غزة	27
2-5	الخلاصة	28
	الفصل الثالث **الوضع العمراني القائم لبلدة وادي غزة ومتطلبات التنمية الريفية**	
3-1	نبذة عن بلدة وادي غزة	30
3-1-1	خلفية تاريخية	31
3-1-2	الخصائص الديموغرافية	33
3-1-3	الخصائص الاقتصادية والاجتماعية	34
3-2	الوضع العمراني القائم	35
3-2-1	النسيج العمراني والمباني	35
3-2-2	البنية التحتية	35
3-2-2	استعمالات الأراضي	39
3-2-3	التخطيط والتنظيم	46
3-3	واقع التنمية الريفية في الخطة الإستراتيجية لبلدة وادي غزة.	48
3-4	الخلاصة	50
	الفصل الرابع **تحليل الوضع القائم لبلدة وادي غزة**	
4-1	تمهيد	52
4-2	المشاريع المنجزة في بلدة وادي غزة	52
4-3	تحليل الواقع الحالي لبلدة وادي غزة	55
4-3-1	عناصر القوة	56
4-3-2	عناصر الضعف	59
4-3-3	الفرص والتهديدات	60
4-4	الخلاصة	62

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصل الخامس **استراتيجيات تنمية بلدة وادي غزة**	
5-1	تمهيد	64
5-2	خطوات وأدوات تجميع البيانات	64
5-2-1	خطوات تجميع البيانات	64
5-2-2	أدوات تجميع البيانات	65
5-3	أداة الدراسة: المقابلة المهيكلة	66
5-3-1	مبررات استخدام المقابلة المهيكلة	66
5-3-2	صعوبات المقابلة المهيكلة	67
5-3-3	محاور المقابلة المهيكلة	67
5-4	نتائج المقابلة المهيكلة	69
5-4-1	التخطيط والتنظيم	69
5-4-2	المجال الإداري	73
5-4-3	مجال المشاركة المجتمعية والثقافة	75
5-4-4	ترتيب المجالات التنموية	75
5-5	استراتيجيات التنمية الريفية لبلدة وادي غزة	77
5-6	المشاريع التنموية المقترحة	83
5-7	الخلاصة	85
	الفصل السادس **النتائج والتوصيات**	
6-1	تمهيد	87
6-2	النتائج	87
6-3	التوصيات	89
المراجع		91
الملاحق		94
ملحق 1: أسماء من تمت مقابلتهم		94
ملحق 2: نموذج المقابلة المهيكلة		95
ملحق3: مختصر الرسالة باللغة الإنجليزية		99

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	حدود بلدة وادي غزة المصدر	4
1-2	التنمية العمرانية هي الوعاء الذي تصب فيه عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية	18
2-2	موقع قطاع غزة من فلسطين	19
3-2	محافظات وبلديات القطاع	20
1-3	منطقة وادي غزة	31
2-3	موقع بئر منطقة وادي غزة	36
3-3	شوارع منطقة وادي غزة	38
4-3	المخطط الهيكلي يوضح استخدامات الأراضي لمنطقة وادي غزة	43
5-3	الخدمات التعليمية والصحية والمقبرة ومشروع الإسكان المقترح لمنطقة وادي غزة	45
1-4	بعض المشاريع التطويرية التي تمت في بلدة وادي غزة خلال الفترة2007-2014	54
2-4	يوضح طبيعة المنطقة وتضاريسها	56
3-4	يوضح الأراضي الزراعية الملاصقة للمباني	57
4-4	يوضح مدرسة الوكالة	58
6-4	يوضح مدى التهديدات على البنية التحتية	61
7-4	يوضح مدى التهديدات على المباني	61
1-5	يوضح المحاور الأربعة للمقابلة المهيكلة	69
2-5	مدى حاجة مخطط بلدة وادي غزة للتحديث	71
3-5	مدى حاجة لتوسيع الحدود الادارية	72
4-5	مدى الحاجة لدمج البلديات الريفية	73
5-5	مدى الحاجة للشراكة مع القطاع الخاص	74

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	التجمعات الريفية في قطاع غزة	23
1-3	تصنيف استخدامات الأراضي	41
2-3	الشروط التنظيمية لاستعمالات الأراضي	42
1-4	المشاريع المنجزة من العام 2007-2014م	52
2-4	التحليل الرباعي (SWOT) للوضع القائم في منطقة الدراسة	55
1-5	نتائج المقابلة المهيكلة لترتيب المجالات التنموية	76
2-5	للمشاريع التنموية المقترحة لبلدة وادي غزة لمدة أربع سنوات	84

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

1-1: المقدمة

أصبحت التنمية الريفية في فلسطين عامة وفي قطاع غزة خاصة أمر مهم وملح لما لها من أهمية وتأثير على المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا ما لا شك فيه تدهور الوضع الاقتصادي تحت ظروف الحصار الجائر والمتواصل على قطاع غزة، فهنا تكمن ضرورة التنمية الريفية والتركيز على مقوماتها بأساليب وطرق علمية، تستدعي الحفاظ على الموارد وتطوير الإمكانيات وإدارتها بشكل مسئول للوصول إلى تنمية وطنية شاملة وبجميع فروعها، ويتحقق ذلك بوضع رؤية لتطوير الأهداف التنموية ودراسة النواحي الايجابية والسلبية ووضعها ضمن أولويات المجتمع، كما تدرس الاحتياجات الأساسية في المناطق الريفية، وتحليل الموارد المتاحة والتي تدفع في النمو الاقتصادي وهو بعد أساسي من الأبعاد التي ترتكز عليها أي تنمية وخصوصا التنمية الريفية.

ومن قراءة لبيانات جهاز المركز الإحصائي الفلسطيني لعام 2013م تبين أن مساحة المناطق الريفية في قطاع غزة تبلغ 33910 دنم، داخل مناطق تنظيم المدن موزعة على 9 تجمعات ريفية ونسبتها من مساحة تنظيم المدن 12.1% وهي نسبة جيدة بعد زحف الكتل العمرانية في الاتجاه الريفي، وتعتبر مورد من موارد تدعيم الاقتصاد والمصدر الأساسي في الزراعة وغلة قطاع غزة من المواشي والدواجن، وهذا المصدر الاقتصادي يقتضي ويفرض وجود تنمية ريفية وتخطيطية وبشروط تنظيمية للمحافظة على الأراضي الزراعية.

كما أن منطقة الدراسة بلدة وادي غزة تمثل التجمع الأكبر من بين التجمعات الريفية في قطاع غزة حيث تمثل 2.3% من مساحة تنظيم المدن حسب المخططات الهيكلية ومخططات استعمالات الأراضي وهذا ما يعطي بلدة وادي غزة الأهمية كموضع للدراسة وكعينة لمنطقة ريفية يتم دراستها ووضع الاستراتيجيات التنموية ليتحقق الأمن الغذائي والاستقرار المعيشي لسكان البلدة أولا ثم لتساهم في النمو الاقتصادي لقطاع غزة ثانيا ويتم ذلك بدراسة وتحليل خصائصها الجغرافية والاجتماعية والخدماتية والعمرانية ونوعية العمران ، ومعرفة نقاط القوة والضعف لتطويرها، كما يجب علينا التركيز على الأنظمة والقوانين المتبعة وعلى مخططها الهيكلي بنظرة تخطيطية سليمة ومتوازنة.

فالتنمية تتخلل وتتفرع في جميع نواحي الحياة ومؤثراتها فمن الضروري أيضا استقراء الوضع القائم اجتماعيا وثقافيا ومعماريا ومعرفة العادات التي تسود هذه المنطقة ذلك لان المواطن هو هدف التنمية ونجاحه وتمكين المواطنين من الإنتاج والعمل نحو التنمية وهو الدور الفعال الذي تستند عليه جميع محاور التنمية حتى انه يصل لمراحل هو الأساس في تثبيت التنمية.

1-2: المشكلة البحثية:

لا شك أن قطاع غزة يعاني من ظروف اقتصادية وتخطيطية صعبة بشكل عام ناتجة عن الحصار المتواصل والحروب المتتالية التي شهدها، وبلدة وادي غزة جزء من قطاع غزة فهي بالتالي تعاني بشكل خاص من الإجتياحات الإسرائيلية المتكررة نظرا لقربها من الخط الأخضر، وهنا تأتي المشكلة البحثية وهي: ما الإستراتيجيات الواجب إتباعها لتحقيق تنمية ريفية متوازنة تساهم في النمو الاقتصادي للبلدة وتعزز فرص العمل دون الإخلال بالطابع الريفي للبلدة، وذلك بالنظر إلى محدودية عملية التنمية والتطوير المتكامل في هذه المنطقة في السنوات الماضية، وإقبال المانحين المتوقع في الفترة المقبلة على تطوير هذه المنطقة.

وتهدف الدراسة للإجابة عن بعض الأسئلة والتي ستكون الإجابة عليها خلاصة هذه الدراسة:

1- ما هي الاحتياجات الأساسية لبلدة وادي غزة .

2- ما هي المعيقات التي تحد من التنمية الريفية للمنطقة .

3- ما هي الاستراتجيات اللازمة لتنمية هذه المنطقة .

1-3: أهمية الدراسة:

في ظل ضعف الاهتمام بالتنمية في المناطق الريفية وغياب التخطيط الإقليمي وتتدهور الخدمات وعدم القدرة على المحافظة على الموارد الطبيعية نظرا للزحف السكاني على المناطق الزراعية تكمن أهمية الدراسة البحثية في منطقة الدراسة بلدة وادي غزة مما يلي :-

1- الحاجة لتطوير المناطق الريفية نظرا للتكدس السكاني في قطاع غزة حيث بلغ عدد سكان قطاع غزة 1.8 مليون نسمةو الكثافة السكانية بلغت4,661 فرداً /كم2 في قطاع غزة. (المصدر/ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني،2013).

2- الحاجة المستمرة إلى التنمية والتطوير لمواكبة النمو السكاني حيث بلغت في قطاعغزة 5.2 مولودا (المصدر/ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني،2013).

3- خصوصية المناطق الريفية لما لها من أهمية إستراتيجية كسلة غذائية لقطاع غزة حيث بلغت الأراضي الزراعية ما نسبته 70 % في بلدة وادي غزة (المصدر /المخطط الهيكلي -بلدية وادي غزة،2014).

4- عدم وجود دراسات سابقة في موضوع التنمية في منطقة الدراسة .

5- تدني الأوضاع الاقتصادية في بلدة وادي غزة.

6- بيان خصائص المنطقة ومدى تأثيرها على التنمية في قطاع غزة.

1-4: أهداف الدراسة:

يوجد للدراسة هدف عام وهو تحديد أهم الاستراتيجيات الواجب إتباعها لتحقيق تنمية ريفية على أسس سليمة تراعي الطابع الريفي لبلدة وادي غزة، وبناء على ذلك يمكن تفصيل الأهداف الفرعية كالتالي:

1- دراسة إمكانية التنمية في المناطق الريفية من حيث خصائصها واستكشاف الواقع التنموي للمنطقة من خلال جمع وتوفير المعلومات حول منطقة الدراسة والتوصل إلى أرقام وإحصائيات وبيانات تعكس الواقع التنموي للمنطقة.

2- استقراء الوضع القائم من خلال تحديد الاحتياجات والمشاكل التي تعاني منها كافة القطاعات في بلدة وادي غزة وتحديد الموارد التي تميز بلدة وادي غزة .

3- وضع استراتيجيات للمساهمة في تحقيق التنمية في بلدة وادي غزة، وذلك بدراسة العلاقة بين متطلبات السكن والزراعة والمشاريع التنموية الأخرى.

1-5: منهجية البحث:

سوف تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال محورين:

- الدراسة النظرية:

وذلك من خلال إبراز المفاهيم التي ترتبط بعلاقة التنمية بالمناطق الريفية.

-الدراسة الميدانية :

وذلك باستخدام أدوات المسح الميداني والتي سوف تشمل مسحا للمناطق السكانية والوضع القائم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية (مقابلات -استبيانات).

-الدراسة التحليلية:

من خلال هذا المحور سيتم تحليل المعلومات وتحديد المشاكل ومحاولة وضع حلول لهذه المشاكل عن طريق وضع إستراتيجيات تنموية، مع عرضها على خبراء ومتخصصين.

1-6:حدود البحث:

حدود البحث الزمنية:خلال أربع سنوات القادمة.

حدود البحث المكانية: بلدة وادي غزة في قطاع غزة والتي يبلغ مساحتها 6527 دنم، ويحدها من الشرق الخط الأخضر ومن الغرب شارع صلاح الدين ومن الجنوب وادي غزة ومن الشمال شارع الكرامة أو المنطار، يتناول البحث اهم القضايا التنموية مثل التخطيط والتنظيم، مجال الادارة، ومجال الثقافة والمشاركة المجتمعية.

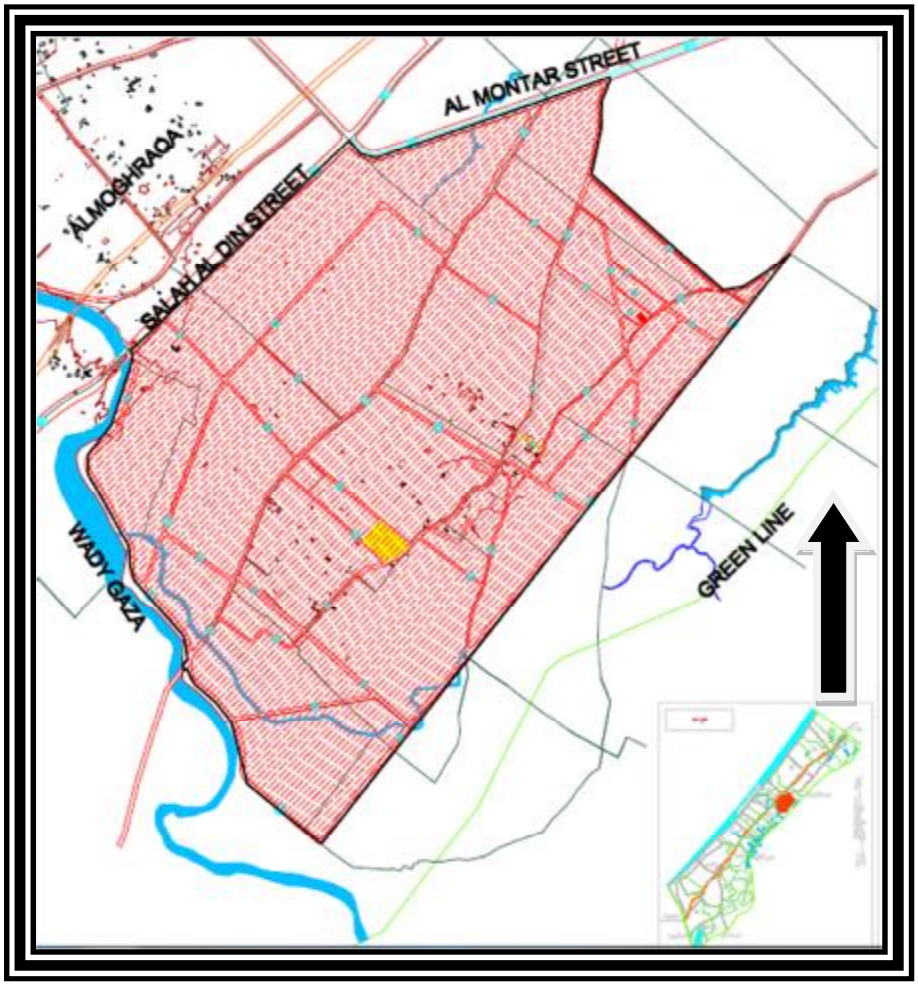

شكل 1.1: حدود بلدة وادي غزة المصدر: (بلدية وادي غزة، 2014)

الدراسات السابقة:

سيتم الاستفادة من الأبحاث والدراسات المشابهة ذات العلاقة بموضوع الدراسة بشكل جزئي، بحيث يتم التواصل مع الأبحاث والدراسات التي تناولت مواضيع التنمية واستراتيجياتها مع التركيز على الدراسات والأبحاث التي تناولت مواضيع استراتيجيات التنمية خاصة في فلسطين، ومن هنا نعرض بعض أهم الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث:

الدراسة الأولى :

دراسة منال قشوع التي نشرت عام 2009 بعنوان (إستراتيجية التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية)والحالة الدراسية منطقة الشعراوية "محافظة طولكرم" والتي تناولت في إطارها النظري مفهوم التنمية وجوانبها والتنمية المستدامة وتسليط الضوء على منطقة الشعراوية والتي تقع شمال محافظة طولكرم من حيث خصائصها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والخدماتية ،من خلال المسح الميداني للمنطقة للتجمعات السكانية وارتكزت الباحثة على دراسات سابقة مشابهة مثل دراسة معتصم عناني بعنوان (التخطيط لتطوير إقليم الشعراوية وتنمية في شمال محافظة طولكرم)، واهم أهداف هذه الدراسة هو وضع استراتيجيات للتنمية الريفية المتكاملة تؤدي إلى تطوير التجمعات السكانية في منطقة الدراسة ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين أوضاعهم، وجذب الاستثمار لدعمها.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في منهجيتها بصورة أساسية في استقراء الوضع القائم لمنطقة الشعراوية بدراسة خصائصها الطبيعية والديموغرافية وموقعها الجغرافي من خلال أدوات المسح الميداني والمقابلات الشخصية مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها وقوع منطقة الشعراوية على حوض مائي، كما أن المنطقة تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية نتيجة إقامة جدار الفصل العنصري على أراضيها، وأوصت الدراسة إلى تبنى مجموعة من الاستراتيجيات للتطوير الريفي على المدى المتوسط والبعيد من خلال تنفيذ مشاريع لتطوير قطاع التصنيع الزراعي وتحسين مستوى الخدمات، كما أكدت الدراسة على ضرورة تفعيل دور مجلس الخدمات المشترك والهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي لتحقيق التنمية في هذه المنطقة.

الدراسة الثانية :

وهي عبارة عن رسالة ماجستير بعنوان "إستراتيجية تنمية مدينة طوباس وانعكاسها على التخطيط العمراني للمدينة" (عودة،2010).هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي لإعداد مقترح خطة إستراتيجية لتنمية مدينة طوباس وربطها بالتخطيط العمراني للمدينة، وذلك من خلال استقراء

ودراسة وتحليل الوضع القائم للمدينة ومن ثم عمل تحليل وتقييم وتحديد الأولويات التنموية ووضع أهداف المشاريع، والمنهجية التي اتبعتها هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، من خلال مراجعة المفاهيم التخطيطية الإستراتيجية المتعلقة بالمدينة والتخطيط العمراني والاطلاع على التجارب العربية والمحلية المرتبطة بالتخطيط التنموي الاستراتيجي وأيضا باستخدام أدوات البحث من مقابلات مع ذوى العلاقة وورش العمل. كما أشارت النتائج إلى الصعوبات والتحديات التي تواجهها المدينة والتي من أهمها تراجع قطاع الزراعة وغيرها من القطاعات.وأكدت الدراسة على ضرورة تحديث المخطط الهيكلي الحالي لمدينة طوباس وتوسعة حدود البلدية لضم جميع التجمعات السكنية خارج حدود البلدية وتطوير القطاع الزراعي كمصدر أساسي للاقتصاد وتفعيل دور القطاع الخاص في تنمية القطاع الخاص.

الدراسة الثالثة :

وهي عبارة عن رسالة دكتوراه بعنوان التخطيط من اجل التنمية المستدامة.(ديب ،2008)، وتحدث هذا البحث أن البيئة العمرانية في تحول مستمر مع تشعب وتنامي المتطلبات المعيشية والتمدن المتسارع مما يستدعي التحكم في المتغيرات واستدراك أثارها للحفاظ على نوعية الحياة في بيئة سليمة وتتحدث الباحثة بان استعمالات الأراضي ومتطلبات التنقل وخدمات البنية التحتية والأطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية جميعها مواضيع متكاملة.

ويتم في هذا البحث دراسة كيفية تصميم المحيط العمراني بشكل مستدام من خلال وضع معايير ومؤشرات لأسس تنمية حضرية ومستقبلية مستدامة تضمن السكن الملائم والخدمات الحضرية المستدامتين في بيئة عمرانية سليمة ومن ثم وضع استراتيجيات للتنمية العمرانية تحت مظلة استراتيجيات التخطيط الشامل. ومنهجية هذه الدراسة الدراسة النظرية من خلال استحضار جميع المفاهيم المتصلة بموضوع التخطيط والاستدامة واتخذت مدينة أوسلو احد المدن الأوروبية والتي تم تقييمها في المرتبة الثالثة عالميا من حيث مبدأ الاستدامة.أهم نتائج هذا البحث تحديث المخططات الهيكلية بحيث تشتمل على منظور ثلاثي الإبعاد، استخدام مواد صديقة للبيئة،استخدام وسائل نقل صديقة بالبيئة، ضرورة اندماج وتكامل الطاقة مع تخطيط استعمالات الأراضي.

1-7: هيكلية البحث:

ينقسم البحث إلى ستة فصول، حيث تم في الفصل الأول استعراض الإطار العام للدراسة، متضمنا أهميتها وأهدافها والمنهجية التي تم إتباعها.

الفصل الثاني فيشكل مدخلا نظريا للدراسة، حيث تم فيه استعراض التنمية الريفية بما في ذلك مفهومها وأنواعها ومتطلباتها المختلفة، كما يستعرض هذا الفصل المناطق الريفية في قطاع غزة، وواقع التنمية الريفية فيها.

ينتقل الفصل الثالث ليستعرض الوضع العمراني القائم لبلدة وادي غزة ومتطلبات التنمية الريفية، حيث يتحدث بشكل أساسي عن منطقة الدراسة وخصائصها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الوضع العمراني القائم، واعتمد الباحث فيه على البيانات المتوفرة من المصادر بالإضافة إلى الملاحظة الميدانية، وبالتالي.

تم تحليل الوضع القائم لمنطقة الدراسة في الفصل الرابع، حيث يستعرض عناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات.

يقترح الفصل الخامس جملة من استراتيجيات التنمية التي تحتاجها بلدة وادي غزة وذلك بناء على نتائج مقابلة مهيكلة تم إجراؤها مع عدد من المختصين وأصحاب العلاقة، ومن ثم تم ترجمة هذه الاستراتيجيات إلى مشاريع عملية من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية في منطقة الدراسة، ويختتم البحث بالنتائج والتوصيات التي تم الوصول إليها.

الفصل الثاني

التنمية الريفية في قطاع غزة: نظرة عامة

2-1: مفهوم التنمية

2-2 :أنواع التنمية

2-3: التنمية الريفية

2-3-1: مفهوم التنمية الريفية

2-3-2: أهداف التنمية الريفية

2-3-3: متطلبات التنمية الريفية

2-3-4: علاقة التنمية الريفية بالتنمية العمرانية

2-4: التنمية الريفية في قطاع غزة

2-4-1: نبذة عن قطاع غزة

2-4-2: المناطق الريفية في قطاع غزة

2-4-3: واقع التنمية الريفية في قطاع غزة

2-4-4: معوقات التنمية الريفية في قطاع غزة

الفصل الثاني

التنمية الريفية في قطاع غزة: نظرة عامة

مقدمة:

يتناول هذا الفصل مفاهيم التنمية وأنواعها، ويسلط الضوء على التنمية الريفية ومفهومها، وأهداف التنمية الريفية ومتطلباتها، وعلاقة التنمية الريفية بالتنمية العمرانية، ومساعي التنمية الريفية في قطاع غزة، كما يعطي نبذة عن قطاع غزة، والمناطق الريفية في قطاع غزة وأخيرا معوقات التنمية الريفية في قطاع غزة.

2-1: مفهوم التنمية:

برز مفهوم التنمية بصورة أساسية مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وتطور مفهوم التنمية بشكل كبير وأخذ أبعادا مختلفة، ففي علم الاقتصاد استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، وانتقل بعد ذلك مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الغير أوروبية تجاه الديمقراطية(فرحات،2006).

والتنمية لغة مصدر نمى، ونمى إنتاجه أي زاده وكثره ورفع معدله، ويقال نمى الشيء أي جعله ناميا، ويقال تنمية المال بالصدقة أي تكثير المال وزيادته بإخراج الصدقة منه(عمر، 2008).

و التنمية اصطلاحا تعني التغيير الكيفي للمجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وهناك أنواع أو أبعاد مختلفة من التنمية منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

ويختلف مفهوم التنمية أو النماء عن مفهوم التغيير لان هذا الأخير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء بالمجتمع كما هو الحال في حالة الحرب الذي تؤدي إلى تغيير أوجه الحياة في المجتمع، لكن إلى الأسوأ(محمود،2005).

أما النمو فيختلف عن مفهوم التنمية فالتنمية بمعناها تضمن التوازن والشمول والمساواة فهي تتناول الجوانب البنائية والوظيفية، أما النمو فيحدث بصورة تلقائية دون التدخل المتعمد من قبل المجتمع(شلبي،1999).

لذا يقصد بالتنمية التدخل المراد منه تحقيق النمو بصورة سريعة الخطى في حدود فترة زمنية تحددها خطط التنمية، فزيادة السكان في مجتمع ما قد تنمو وتتزايد دون تدخل من قبل الدولة أو المجتمع، والحقيقة أن الفرق بين التنمية والنمو مثاله الفرق بين التطور وعملية التطوير.

وتعددت التعريفات بتحديد مفهوم التنمية فالمفكر الاجتماعي يعرفها على أنها عملية توافق اجتماعي والبعض يعرفها على أنها إشباع لحاجات اجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة، أو بأنها تنمية طاقات الفرد إلى حد أقصى مستطاع أو هي العملية التغيرية التي تصل إلى إشباع الاحتياجات.

وتعني التنمية "تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي لدى المختصين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية" (محمود،2005).

وارتبط مفهوم التنمية بالعديد من الحقول المعرفية اثر تطوره، فوجدت التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع، وأيضا التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، بالإضافة لذلك توسع مفهومها وارتبطت بمفاهيم أخرى كالتنمية البشرية التي تهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

ويعرف سعد الدين إبراهيم التنمية بأنها "انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين بشكل كامل ومتوازن،سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع، وبشكل أوضح يمكن تعريف التنمية بأنها محاولة استخدام كافة الموارد والإمكانيات المتاحة والممكنة من إمكانيات طبيعية واقتصادية وبشرية بصورة تستهدف الرفاهية للإنسان في المحيط الحيوي الذي يعيش فيه"(فرحات،2006).

كما تعتمد التنمية في مرحلة تغيير أو إصلاح على (نفس المرجع السابق):

النمو الاقتصادي .

العدالة في التوزيع.

التغيير الاجتماعي والاقتصادي .

التحول الاجتماعي.

التحضر (Civilization).

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن التنمية تعني التدخل الإيجابي المدروس عبر الجهود الحكومية وغير الحكومية من خلال المشاركة الفعالة وفق إطار عمل يسمح بتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وعلى رأسها رفع مستوى المعيشة للأفراد وتلبية احتياجاتهم بطريقة أفضل، وذلك من خلال الاستخدام الأفضل للموارد البشرية.

وتتلخص ركائز التنمية كما أشار (محمود،2005) في التالي:

- إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم
- إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة يتخطى حدود حياتهم التقليدية
- التدريب على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويد المستهدفين على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

2-2 :أنواع التنمية:

إن تداخل التنمية بالعلوم الأخرى منها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية وغيرها من العلوم جعلت من مفهوم التنمية تنوع واختلاف في التعريفات، فوصف التنمية بالشمولية والتكامل لا يتناقض مع تعريفات الباحثين والكتاب، والذين اهتموا بتعريف التنمية كل حسب تخصصه، وهذا ما زاد من جدلية ونقاش في مفهومها، والذي أدى لجعل التنمية مادة خصبة ومحل اهتمام للباحثين، وقد تعددت أنواع التنمية وفروعها ونذكر أهمها كالتالي : التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية الإدارية، التنمية السياسية، التنمية الثقافية، وبالإضافة إلى هذه الأنواع فهناك التنمية الصحية والبيئية والتكنولوجية.

أولاً: التنمية الاقتصادية :

تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى الدخل من ناحية والى توفير فرص متكافئة من الخدمات لأفراد المجتمع، لذا يعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التأخر إلى حالة التقدم.

فهي بالتالي عملية مقصودة ومخطط لها تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، وتهدف أيضا إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، هذا بالإضافة إلى القطاعات الصناعية والزراعية، وغيرها من القطاعات والتي بدورها تعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا ما لا يحصل مع النمو

الاقتصادي والذي تذهب الزيادة في الإنتاج إلى الطبقات الغنية ويتبقى النصيب المتواضع من الزيادة الإنتاجية للفقراء(شمس،2001).

ثانياً: التنمية الاجتماعية:

يوجد ارتباط بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، فكلاهما يحققان هدفا مشتركا، وكل منهما يؤثر في الآخر ويعتمد عليه، لذا نجد أن الدول المتقدمة لا تعتمد على رأس المال في عمليات النمو الاقتصادي فحسب، بل تعتمد على المهارات الإنسانية بشكل أكبر، والبعض يعرف التنمية الاجتماعية بأنها مجموعة من التدابير متعددة السياسات والإجراءات الموجهة لتغيير بنيان الهيكل الاقتصادي لتحقيق أهداف منها زيادة في متوسط الدخل الحقيقي خلال فترة قصيرة من الزمن، حتى يستفيد منها جميع مستويات وطبقات وأفراد المجتمع(شمس،2001).

ويرى شلبي (1999) أن التنمية الاجتماعية تتحقق من خلال ثلاثة اتجاهات :

- المساواة في الرعاية الاجتماعية.
- توفير الخدمات الاجتماعية على مستوى الأفراد والمجتمع
- إحداث تغيير اجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية نحو الأفضل

ثالثاً: التنمية الإدارية:

التنمية الإدارية عمل مخطط يتكون من مجموعة من البرامج المصممة من اجل تعليم الكوادر أو الموارد البشرية،وإكسابها معارف، وسلوكيات ومهارات جديدة،والتي من المتوقع أن تحتاجها في أداء مهام ووظائف مستقبلية،والتأقلم مع أي مستجدات تحدث في البيئة وتؤثر في نشاط المؤسسة، كما توفر التناسب بين الأبعاد النوعية والكمية للسلع والخدمات المطلوب تقديمها لإشباع حاجات الجمهور ضمن معطيات البيئة من جهة أخرى وهي الأداة المساعدة لكل مؤسسة أو منظمة لرفع كفاءة العاملين فيها، وهي مهمة جدا وخاصة للدول كونها الرافعة لتنفيذ الخطط التنموية الشاملة، ونجاح عملية التنمية يعتمد على كفاءة الجهاز الإداري للدولة(أبو ظاهر،2010).

ومما سبق يتضح أن التنمية الإدارية هي عملية مستمرة ومتغيرة وأساس في جميع مرتكزات التنمية ولأن التنمية بالأساس هي تنمية الموارد البشرية فهي تعمل على توفير القيادات الإدارية، ولا تقتصر على الإدارة العليا بل تشمل جميع المستويات الإدارية، وأيضا تحديث وبناء الهياكل والنظم المتبعة في المؤسسات والمنظمات بغرض عمل تغيير موجه

للنمو حسب المخطط له في جميع مشاريع التنمية، كما يجب أن نشعر بها كعملية متلازمة لمراحل تطور أي مجتمع أو إقليم، كما أنها يجب أن تكون مترابطة بين الدولة (المستوى الأعلى) والمؤسسات والإفراد (المستوى الأدنى في تركيبة هياكل المؤسسات).

رابعاً: التنمية السياسية :

إن جميع عمليات التنمية بأنواعها لن يكتب لها النجاح إلا في وجود استقرار سياسي وعدم توافره الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية وبعض الدول العربية يشكل عائقا أساسيا، فالعامل السياسي يؤدي إلى القرارات الاقتصادية التنموية وأيضا يتطلب بيئة سياسية لإدارة المجتمع ويقلل من ردود الفعل الاجتماعية والسياسية ويخلق اطر ديمقراطية ملائمة، فكل دولة لها سياساتها الخاصة بها فهي تعمل على بناء المؤسسات الداخلية والتي تؤدي إلى تحقيق التوازن السياسي، والالتزام بالعملية الديمقراطية، والعمل على تطبيق العمل المؤسساتي ووجود الرقابة، والإشراف، والمحاسبة، وهي تسمى بالسياسة الداخلية للدولة، والتزام الدولة ضمن مواثيق ومعاهدات وأعراف فذلك ما يسمى بالسياسة الخارجية، فهي في تتفاعل وتؤثر كل واحدة في الأخرى مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للدولة ويعني أن التنمية تسير في الاتجاه الصحيح (شمس،2001).

خامساً: التنمية الثقافية:

من المعلوم أن الثقافة مفهوم يمتد من تراكم حضاري وموروثات تنظم حياه المجتمع ككل وتحكم سلوك الفرد فيه، فهي غير مقتصرة على المنتج الثقافي الذي يتمثل بالفنون والآداب، فالتنمية الثقافية جوهرية في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الوعي المتزايد بمتطلبات المجتمع ومشكلاته من ناحية ووضع حلول ومقترحات للتحديات التي تواجه المجتمع،فعملية التنمية الشاملة تعتمد أساسا على دور الثقافة الفاعل، ومشاريع التنمية والتقدم الاقتصادي والتربوي والسياسي لن تكون بعيدة عن التنمية الثقافية فهي عنصر أساسي وحاجة متواصلة ومستمرة للارتقاء بالمجتمع في مراحل نموه المختلفة(شمس،2001).

2-3: التنمية الريفية

2-3-1: مفهوم التنمية الريفية:

لا شك أن مفهوم التنمية الريفية مفهوم واسع النطاق ومتفرع وشامل يرتكز على محاور متعددة ومن المهم الإشارة هنا إلى أن بعض المراجع تطلق عليها التنمية القروية نظرا لان اغلب الأرياف تتبع إلى مجالس قرية كما هو في فلسطين وبعض الدول العربية، ويعتبر

مصطلح التنمية الريفية والريف من المصطلحات التي لا زال هناك جدلا حولها بين معظم التنمويين، وقد تركز الاهتمام بالتنمية الريفية نظرا لكونها تهدف إلى تطوير الريف وسكانه، وكما أشار إليها الباحثون التنمويين، هي من الإنسان وله وتعود عليه، مما يعزز الاعتماد على الذات، ويزيد من القدرة الإنتاجية لدى الأفراد، وتعتبر التنمية الريفية جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة في الدولة، نظرا لان المجتمع الريفي يحتل أهمية خاصة بسبب سكان المجتمعات الريفية ويشكلون نصف السكان في الوطن العربي، وان معظم عمليات التنمية الريفية في معظم أنحاء الوطن العربي، من حيث الأسس التي استندت إليها، فأهدافها اقتصادية واجتماعية مثل زيادة الأراضي المزروعة والقيام بمشاريع للري والصرف، واجتماعية مثل الاهتمام بالتعليم والصحة وطرق النقل .ويمكن تعريف التنمية الريفية على مستوى الوطن العربي على أنها" عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية والثقافية ،والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية ، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع" (قشوع ،2009).

وهذا التعريف يعني إحداث تغيير ممنهج ومدروس للارتقاء بالمجتمعات المحلية في الريف اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا بنهج تشاركي يكفل المشاركة الواسعة ، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وذلك من خلال الأبعاد التالية (الاسكوا،2007):

- البعد الاقتصادي وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي المتطور وتشكل التنمية الزراعية البعد الأساسي .
- البعد الاجتماعي ويهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر من خلال سياسات معينة.
- بعد التنمية البشرية، ويعني بتوفير الخدمات الصحية ،وفرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرار.
- البعد البيئي، ويهدف إلى تحقيق تنمية ريفية تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة وحسن استغلالها بالصورة التي تضمن عطائها لمصلحة الإنسان.

والتركيز على التنمية الريفية يعكس مدى أهمية الزراعة التي تؤثر تأثيرا كبيرا على التنمية وبالتالي تعطي مساهمة فاعلة من الناتج القومي ولها دور في الحفاظ على التوازن في النمو السكاني وعدم اتساع الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، بالإضافة إلى

المحافظة على البيئة وتقليل التباين المعاشي وهذا ما أدى إلى أن منظمات دولية للاهتمام الواسع بالتنمية الريفية.

ولا بد هنا من التأكيد في ظل التعريف السابق على أنه لا بد عند تحقيق التنمية الريفية من إحداث تغيير جوهري في البنيان الاقتصادي والتغيير الهيكلي للمنطقة المستهدفة وعدم التركيز فقط على تحسين وتنظيم استغلال الموارد الإنتاجية لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة معينة من الزمن فهذا من المفاهيم الخاطئة والشائعة، فتحسين متوسط الدخل للفرد وزيادة الدخل القومي الكلية لا تحققان في الواقع التنمية وإنما تعطي مؤشرا على النمو الاقتصادي فحسب (الحنيطي،2012).

2-3-2: أهداف التنمية الريفية:

تتعدد أهداف التنمية الريفية فمنها أهداف اقتصادية عامة وأهداف اقتصادية خاصة، وهناك من يضع أهدافا تحتاج إلى تنمية اقتصادية في فترة زمنية قصيرة وأخرى تحتاج تخطيطا على المدى الطويل، وفيما يلي تفصيل هذه الأهداف (النمري، 2009):

أولاً: الأهداف العامة للتنمية الريفية:

وهي التي تشكل الأسس الإستراتيجية لخطط التنمية كالمحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية، والاستقرار الاجتماعي، والأمن الوطني، والوحدة الوطنية، كما يجب الاستمرارية في تطوير الخدمات بما يتناسب مع عيش كريم وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة وزيادة فرص العمل، ولا بد في هذا السياق من تأمين خدمات السكن، والتعليم، والصحة، والماء، والطاقة، والمواصلات، والتي بدورها تحد من هجرة الريف إلى الحضر.

ويتأتى ذلك من خلال النمو الاقتصادي ودفع عملية التنمية وتوسيع الخدمات جميعها الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها، بالإضافة إلى رفع كفاءة القوى البشرية وتطويرها حسب متطلبات الاقتصاد الوطني، ولا بد أن يتم بناء ذلك على تحقيق العدالة في توزيع الثروات والسلطة، فلأهل الريف حق في خيرات الوطن ومكتسباته كغيرهم من المواطنين.

ثانياً: الأهداف الخاصة للتنمية الريفية:

وتشمل التغلب على التحديات التي تواجه صغار المزارعين في المناطق الريفية ومنها ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الدخل، وقلة الكفاءة الإنتاجية الزراعية، وصعوبة المنافسة لكبار المستثمرين، ومحدودية المعلومات السوقية والبني الأساسية للتسويق الزراعي، ويمكن

تحقيق ذلك من خلال تطوير المؤسسات الزراعية الريفية ورفع كفاءة الإنتاج، وتنويع النشاطات الزراعية والتركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية وتقديم الدعم الفني والمادي.

ومما سبق ذكره نجد أن أهداف التنمية الريفية تتفق مع تعاليم المنهج الإسلامي للتنمية والتي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، والاستقرار السياسي والاقتصادي، وعدم الإسراف في الموارد الاقتصادية وتوفير فرص العمل للحد من البطالة(النمري،2009).

2-3-3: متطلبات التنمية الريفية :

لتحقيق أهداف التنمية الريفية السابق ذكرها لابد من وجود مرتكزات من أهمها ما يلي (النمري،2009):-

- وجود مؤسسات تضمن تمثيل المواطنين.
- توفر الكادر الأكاديمي لتقديم الاستشارات.
- بلورة برامج تنموية محددة الأهداف.
- سن قوانين ووضع تسهيلات لتحقيق الكفاءة العالية في الأداء.
- وجود قيادات مؤثرة في عملية التنمية.

2-3-4: علاقة التنمية الريفية بالتنمية العمرانية:-

لتوضح العلاقة بين التنمية الريفية والتنمية العمرانية يجب التطرق إلى مفهوم التنمية العمرانية وأهدافها وذكر العناصر الأساليب العمرانية التي من خلالها يمكن ترشيد جهود التنمية الريفية.

أولاً: التنمية العمرانية:

تهدف التنمية العمرانية إلى توفير الاحتياجات الأساسية من السكن والعمل والخدمات المجتمعية، وشبكات البنية الأساسية من اجل الارتقاء بالبيئة العمرانية، وذلك ضمن إطار وضوابط ومحددات المكان والثقافة والقيم الاجتماعية والموارد دون التصادم مع البيئة الطبيعية وإهدار مواردها.

وتكمن أهمية التنمية العمرانية كونها المحرك الأول والرئيسي لكثير من الأنشطة الإنسانية، حيث ترتبط هذه الأنشطة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية بالبناء والعمران

والتشييد، وهذا ما أدى إلى ارتفاع مكانة التنمية العمرانية والتي تحتل المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات بالإضافة إلى أنها تستحوذ على اهتمام كبير داخل المجتمع (فرحات، 2006).

ثانياً: أهداف التنمية العمرانية :

ترتكز أهداف التنمية على مبدأين أساسين مترابطين لا يمكن الفصل بينهما وهما(فرحات، 2006)

- الارتقاء بجودة حياة الناس.
- مشاركة الناس في هذا الارتقاء.
- ويتضمن الارتقاء بجودة الحياة جوانب عديدة مثل المسكن المناسب، الصحة، البيئة، التعليم، الدخل، الحالة السكانية، الحالة الاقتصادية، الأمان الاجتماعي، والمنظومة الثقافية.
- وتتضمن مشاركة الناس في الارتقاء بجودة حياتهم كذلك عدة جوانب من بينها اتساع قاعدة المشاركة، وكفاءة الآليات المنظمة للمشاركة.

ثالثاً: العلاقة بين التنمية العمرانية والريفية

يمكن بشكل عام اعتبار التنمية العمرانية أداة لترشيد جهود التنمية الريفية من خلال ما يلي(نفس المرجع السابق):

- تحقيق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة ورفع الكفاءة الوظيفية للهيكل العمراني من خلال ضبط النمو العمراني واتجاهاته.
- توفير حد مقبول من العناصر الجمالية بالاستخدام الواعي لمفردات البيئة المحلية وبما يؤدي إلى خلق بيئة عمرانية صحية وآمنة.
- تحقيق أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في اقل وقت ممكن وبأقل التكاليف من خلال تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية ومن ثم تحديد الأولويات.
- تعزيز مشاركة المواطنين وممثليهم في المجالس الشعبية وفي صنع القرار من خلال تبسيط وتوضيح خطط التنمية والمشاريع.

وبشكل عام فإن نجاح عملية التنمية تتم في اطار خطة موضحة ومبينة على اساس التكامل والترابط بين عناصر التنمية الرئيسية وكما يظهر في شكل 1-1 فإن هذه العوامل هي :

- التنمية الاقتصادية : وتشمل الاستثمارات واستغلال الموارد.
- التنمية الاجتماعية : في مجالات التعليم – الصحة – الترفيه – الثقافة .
- التنمية العمرانية: وتشمل مواقع الاستثمارات والخدمات (نفس المرجع السابق).

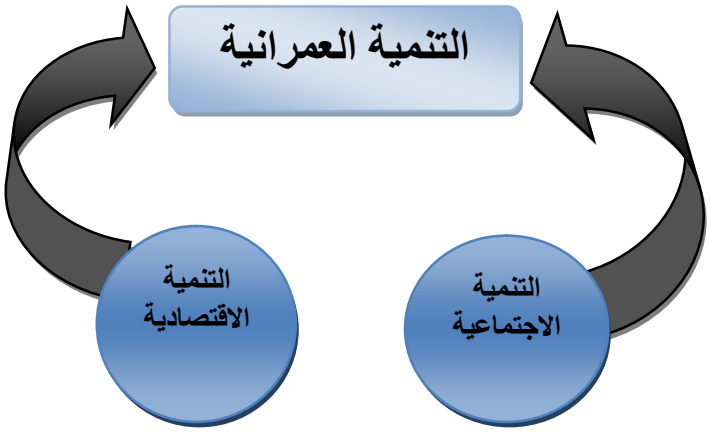

شكل 2-1: التنمية العمرانية هي الوعاء الذي تصب فيه عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصدر- (فرحات، 2006)

2-4: التنمية الريفية في قطاع غزة.

لط القسم التالي من الدراسة الضوء على التنمية الريفية في قطاع غزة، وهو الإقليم الذي تقع فيه منطقة الدراسة، والتي سيتم نقاشها بالتفصيل في الفصل الثالث.

2-4-1: نبذة عن قطاع غزة.

كما يظهر في شكل 2-1 يقع قطاع غزة في الجزء الجنوبي للساحل الفلسطيني على

البحر الأبيض المتوسط وسمي بقطاع غزة نسبة لأكبر مدنها وهي غزة وهو على هيئة شريط شمال شرق شبه جزيرة سيناء المصرية ومن الشرق والشمال أراضي 1948م وفلسطين المحتلة ومن جهة الغرب البحر الأبيض المتوسط، ويمتد قطاع غزة على مساحة 360كم مربع بعرض 6-12كم وبطول 42كم، ويشكل تقريبا 1.33 % من مساحة فلسطين التاريخية(الفرا،2013). وبلغ عدد سكان قطاع غزة حوالي مليون وسبعمائة ألف نسمة بحلول عام 2013، وذلك بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014).

شكل 2-2: موقع قطاع غزة من فلسطين

المصدر: (ويكيبيديا، 2015)(تعديل الباحث)

تعاقب على قطاع غزة كثير من الجيوش والمستعمرين والمحررين وتبدل اسمها بتبديل الأمم التي صارعتها ، وسماها العرب غزة هاشم نسبة إلى جد الرسول صلى الله عليه وسلم هاشم ابن عبد مناف.

وخضع قطاع غزة للانتداب البريطاني حتى عام 1948م وبعد ذلك أدير قطاع غزة بواسطة مصر حتى حرب 1967 م ثم سيطرت عليه القوات الإسرائيلية لغاية اتفاقية أوسلو ورجوع السلطة الفلسطينية عام 1993م وفي عام 2005م انسحبت إسرائيل من قطاع غزة .

يوجد لقطاع غزة ستة منافذ كما يوضح شكل(2-2) للتواصل مع العالم المنفذ الأول معبر رفح وهو الوحيد فعليا الذي يربطها بمصر والخارج أما المنافذ الباقية فهي تحت السيطرة الإسرائيلية مثل معبر كارني، ايرز، صوفا ،ناحل العوز، كوسوفيم وهي تعتبر معابر تجارية (الفرا،2013).

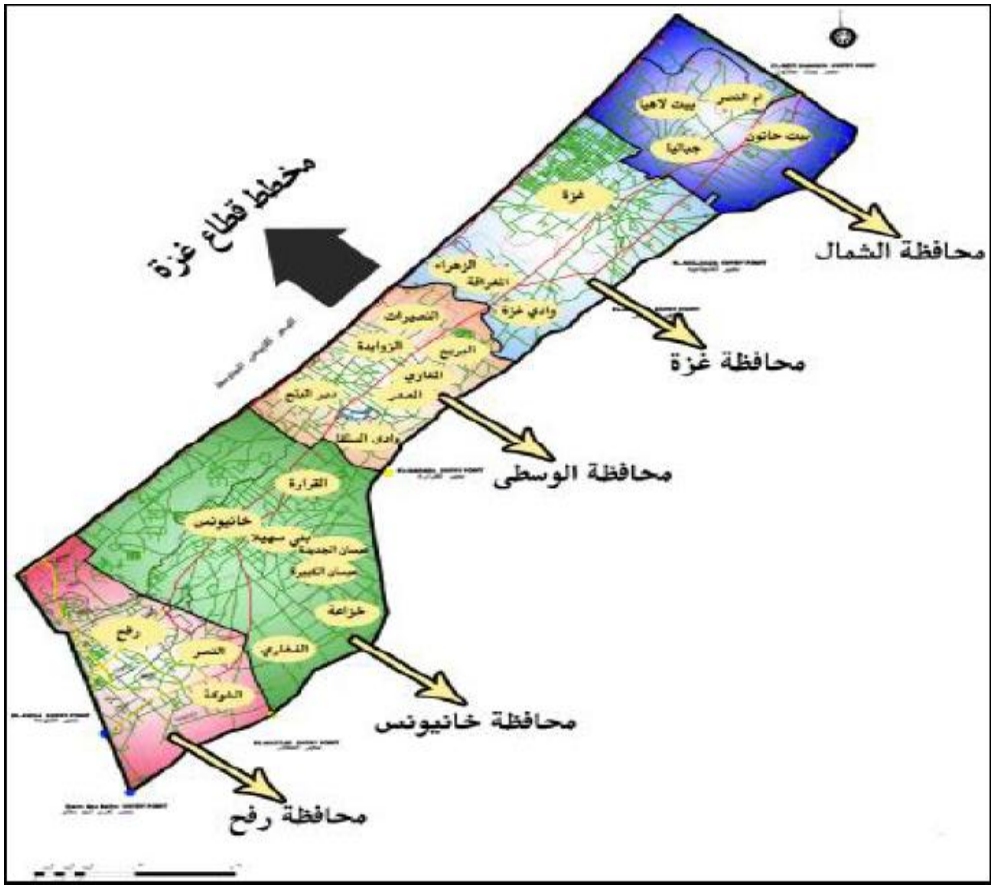

شكل 2-3:محافظات وبلديات القطاع -المصدر :(وزارة الحكم المحلي،2014)(تعديل الباحث)

ويحتوي قطاع غزة على خمس محافظات (انظر شكل 1-3)، وهي محافظة رفح ومحافظة خانيونس ومحافظة الوسطى ومحافظة غزة ومحافظة شمال غزة وتضم هذه المحافظات 25 بلدية تتوزع كما يلي (وزارة الحكم المحلي،2014):

- محافظة رفح (بلديات رفح ،النصر،الشوكة).
- محافظة خانيونس (بلديات خانيونس، القرارة، بني سهيلا، عبسان الكبيرة، عبسان الجديدة، خزاعة، الفخاري).
- محافظة الوسطى (بلديات الزوايدة ، المغازي، النصيرات، البريج، دير البلح، وادي السلقا).

- محافظة غزة (بلديات غزة، وادي غزة، المغراقة، الزهراء).
- محافظة شمال غزة (بلديات بيت حانون، بيت لاهيا، أم النصر، جباليا).

2-4-2: المناطق الريفية في قطاع غزة

لا شك أن معايير تحديد المناطق الريفية عن المناطق الحضرية تختلف من بلد لأخر، وهذا مقترن بدرجة كبيرة بدرجة التقدم في هذه البلدان، ولحصر المناطق الريفية في قطاع غزة يجب علينا عمل مقارنة بين الريف والحضر واستخراج الفروق بينهما وتوضيح الخصائص المعيشية المميزة، ومن الطبيعي أن تكون فروق واضحة تجعل طريقة الحياة الحضرية مغايرة بشكل واضح لطريقة الحياة في الريف فجميع الآراء تجمع على أن الريف ذو طابع محافظ وتقليدي وان المجتمع الحضري متغير .

تتسم طريقة الحياة الريفية بخصائص وسمات تختلف إلى حد كبير لخصائص وسمات طريقة الحياة الحضرية ومن أهم خصائص طريقة الحياة الريفية: النشاط الزراعي هو المصدر الأساسي للإنتاج ،سيادة علاقات الإنتاج كعلاقات الملكية والحيازة والعمل، يرتبط المجتمع الريفي في ثقافته بالطبيعة الزراعية، الأهمية الواضحة للجماعات الأولية، الارتباط بالجماعة على أساس البنية المحلية، التفاعل الأكثر ثباتا دفئا في المجتمع المحلي الريفي، التجانس، حراك اجتماعي محدود ،التأكد على الأسرة كوحدة اقتصادية للإنتاج، انتشار الأسر الكبيرة والممتدة، الزواج المبكر وارتفاع معدل المواليد، وضوح الخصائص السيكولوجية التي تعكسها اتجاهات الريفيين .

وتتسم خصائص الحياة الحضرية على عكس هذه المؤشرات تماما بضعف الشعور بالانتماء للروابط الاجتماعية ، والارتباط على أساس المصالح وأيضا توفر السلع والخدمات والتسهيلات، والتخصص وتقسيم العمل .

كما وضعت منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية معايير كمية للتمييز بين المناطق الريفية والحضرية وتصنيفها ومن أهمها (تقرير لمجلس الوزراء المصري،2010):

- الكثافة السكانية
- نسبة مساهمة النشاط الزراعي في العاملة
- حجم السكان والتجمعات السكنية
- مستوى الخدمات المختلفة والمتوفرة

- التقسيمات الإدارية داخل المنطقة .

وعرف مكتب الإحصاءات القومية بالمملكة المتحدة الحضر على أنه: " التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن حوالي 10 ألاف نسمة".

وبالتالي فالريف يشمل المدن الصغرى، (الصغيرة أو المشتتة) التي يقل عدد سكانها عن 10 ألاف نسمة وفي فلسطين تم تعريفه على أنه

التجمعات السكانية التي يتراوح عدد سكانها بين (4000-9999) نسمة شريطة توفر أربعة عناصر هامة هي (نفس المرجع السابق):

1- شبكة كهرباء عامة

2- مكتب بريد

3- مركز صحي بدوام كامل لطبيب طوال أيام الأسبوع .

4- مدرسة ثانوية تمنح شهادة الثانوية العامة.

وقد بلغت نسبة الأسر في التجمعات الحضرية في الأراضي الفلسطينية 53.1 % والتجمعات الريفية 31.4 % للمخيمات 15.5 %، وبلغت الأسر الحضرية في قطاع غزة إلى 62.7% والريفية 5.6% والمخيمات 31.6 % (الجهاز المركزي للإحصاءالفلسطيني،2009).

يحتوي قطاع غزة على 33 تجمع 17 تجمع منها تجمع حضري و8 تجمعات مخيم و9 تجمعات ريفية مقسمة على خمس محافظات، محافظة شمال غزة يحتوي على خمس تجمعات منها 3 تجمعات حضر وتجمع ريفي (قرية أم النصر)وتجمع مخيم، محافظة غزة تحتوي على 5 تجمعات منها تجمع حضري و3 تجمعات ريفية هي(المغراقة ،وادي غزة ، الزهراء)، وتجمع مخيم، ومحافظة الوسطى (حسب المصدر دير البلح)تحتوي على 11 تجمع منها 6 تجمعات حضر و4 مخيمات 1 تجمع ريفي حسب المصدر ولكن يوجد تجمعين ريفيين هما وادي السلقا والمصدر مع تعديل على المصدر وادي السلقا من حضر إلى ريفي فيصبح بذلك 5 تجمعات حضر وتجمعين ريفي و4 تجمعات مخيم، محافظة خانيونس تحتوي على 8 تجمعات 5 حضر 1 مخيم 2 ريفي هما (خزاعة وبني سهيلا)، ومحافظة رفح تحتوي على 4 تجمعات 2 حضر ومخيم وتجمع ريفي (النصر)(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2007) .

جدول 2-1: التجمعات الريفية في قطاع غزة

رقم التجمع	اسم التجمع	مساحة نفوذ التجمع بالدنم	المحافظة
1	أم النصر	800	شمال غزة
2	الزهراء	4634	محافظة غزة
3	المغراقة	3260	محافظة غزة
4	وادي غزة	6527	محافظة غزة
5	المصدر	4160	المحافظة الوسطى
6	وادي السلقا	3980	المحافظة الوسطى
7	النصر	4694	محافظة رفح
8	عبسان الجديدة	3328	محافظة خانيونس
9	خزاعة	2527	محافظة خانيونس

المصدر: (وزارة الحكم المحلي، 2014)بتصرف الباحث

وبالتالي فإن إجمالي مساحة المناطق الريفية 33910 دونم في مناطق تنظيم المدن والتي مساحتها 280147 دونم، والتي تعادل 76.75 % من مساحة القطاع .

أي أن نسبة المناطق الريفية في قطاع غزة والبالغ مساحته 365000 هي

% 9.29 =365000/33910

كما نلاحظ من الجدول رقم2-1 أن منطقة وادي غزة (منطقة الدراسة)هي اكبر المناطق الريفية في قطاع غزة بمساحة 6527 دونم أي ما نسبته 365000/6527= 1.78 % من مساحة قطاع غزة الإجمالية، ونسبة المناطق الريفية من مناطق تنظيم المدن 280147/33910=12.1 %، ونسبة منطقة وادي غزة من مساحة تنظيم المدن 280147/6527=2.3 %.

2-4-3: واقع التنمية الريفية في قطاع غزة

التنمية الريفية في قطاع غزة هي نتاج لمساعي المؤسسات الرسمية الحكومية والمؤسسات الغير حكومية، وجميعها يعتمد على التمويل الخارجي من عدة دول مانحة للوصول إلى الأهداف المرجوة من التنمية الريفية.

فمنها متمثلة بالعملية التخطيطية في انجاز المخطط الإقليمي لقطاع غزة في عام 1998م

بإشراف وزارة التخطيط والتعاون الدولي سابقا، والذي لم يتم اعتماده وتصديقه، وبتشكيل فريق فني وطني من مختلف الوزارات والهيئات في العام 2005 بعد تحديثه واعتماده ليكون حتى عام 2015م وتم إدخال البيانات الإحصائية والمستجدات، ومنها الانسحاب الإسرائيلي من المحافظات الجنوبية، فوضع المخطط الإقليمي تصورات عديدة منها التنمية العمرانية والاقتصادية والريفية الحضرية، وهدفها تحقيق توازن اكبر بين التنمية الريفية والحضرية مع توفير حماية للموارد الطبيعية المختلفة، والمستندة على خلق تدرج هرمي بين المراكز العمرانية المختلفة بناءا على الأدوار الاقتصادية والوظيفية لكل منهما، والمبني على أساس مدينتين مركزيتين في الشمال مدينة غزة وفي الجنوب مدينة خانيونس مع ضرورة إنشاء مراكز فرعية مرتبطة بها خلال شبكة مواصلات حديثة بحيث تمكن السكان من الوصول إلى الخدمات المختلفة بسهولة، وأيضا كجزء من إستراتيجية شاملة لمحاربة الفقر والبطالة، وخلق فرص عمل وتشجيع الاستثمار والوصول إلى الأسواق الداخلية والخارجية، وأولى مبادئ المخطط الإقليمي اهتماما كبيرا للتنمية الاقتصادية وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني من خلال بناء بنية تحتية مساندة للتنمية الصناعية والسياحية والتجارية والزراعية، واعتبر المخطط الإقليمي حماية المصادر المائية الأكثر أهمية كمناطق محمية ضمن المستعمرات التي سيتم إخلاءها(المخطط الإقليمي، 2005).

وتم وضع إستراتجية التنمية الزراعية المستدامة والتي من خلالها برامج التنمية الريفية والتي رصدت موازنة إجمالية بقيمة وصلت إلى 58 مليون دولار موزعة على خمس برامج منها برنامج الدعم النقدي للمزارعين بقيمة 12 مليون دولار أمريكي، وبرنامج تعزيز دور المرأة الريفية بموازنة تقديرية وصلت إلى 5 مليون دولار أمريكي، وبرنامج تحسين مستوى دخل الأسرة الريفية الفقيرة بقيمة 10 مليون دولار أمريكي، وبرنامج دعم مزارعا فلسطينيا في ارض الرباض، ومن أهم أهداف هذه الاستراتيجيات:

- تأهيل القطاع الزراعي
- دعم المشاريع الصغيرة لإحداث تنمية
- خلق فرص عمل
- تنويع مصادر الدخل الأسر الريفية
- إكساب الأسر الريفية المهارات الأساسية في الإنتاج الزراعي وتصنيع وتسويق منتجاتها
- إشراك المرأة في العملية التنموية وتعزيز دورها في جميع المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية...الخ.

فخطط لهذه البرامج أن تبدأ في التنفيذ خلال الفترة 2010-2015(وزارة الزراعة، 2010).

ويمكن الإشارة إلى أن تزامن الدعم من الدول المانحة من خلال وعد من المجتمع الدولي لمساعدة السلطة الفلسطينية الوطنية واتفاقية أوسلو مع تدهور شروط المعيشة للمواطنين الفلسطينيين حيث انخفض مستوى المعيشة إلى 18 % خلال الفترة 1993–1996 ووصلت نسبة الفقر إلى 35 % في قطاع غزة وازداد الانخفاض بمستوى المعيشة حتى العام 1999م بنسبة 22% وتم صرف ما قيمته 2.5بليون دولار أمريكي خلال الفترة (1994–1998م)من أصل 4.1بليون دولار.

وتتلخص المشكلة وخصوصا في التنمية الريفية

- تخصيص مبالغ متواضعة للتنمية
- تحديد المشاريع الزراعية بفترة زمنية والتي بدورها يؤدي إلى زيادة الكلفة الإدارية والذي يؤدي إلى العجز والاعتماد على التمويل الحكومي وينتج عنه العجز في الميزانيات الحكومية.
- سياسات الإقراض لا تشجع على الادخار.
- ابتعاد الدول المانحة تمويل القطاع الزراعي وإقراض المشاريع الإنتاجية وهذا ما يحول المجتمع الفلسطيني إلى مستهلك من خلال انتقاله من الزراعة للخدمات
- عدم وجود استراتيجيات تنموية في ذلك الوقت.

ولكن في العام 1999م تداركت السلطة الوطنية الفلسطينية الموقف وبحثت سبل تسهيل الإقراض المطلوب لبرامج التنمية الزراعية وزيادة نسبة الاستثمارات والتسهيلات التمويلية لتنمية الريف الفلسطيني وتطوير سياسات الاقتصاد الكلي ذات الأثر على التنمية الزراعية الريفية ووضع استراتجيات طويلة المدى واستراتيجيات قصيرة المدى على واقع سوق التمويل الفلسطيني، وإستراتيجية التدخل التي تهدف إلى جسر الهوة لزيادة مقدرة المزارعين على الوصول إلى البنوك التجارية من خلال تبني برنامج لضمان القروض، وتشجيع البنوك التجارية على زيادة خدماتها المالية بدعم القطاع الريفي من خلال المشاركة في المخاطرة وتقليلها ليتحمل البنك جزء منها(مركز المعلومات الفلسطيني،2011).

وجاءت استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بتمويل التنمية الريفية المحلية منها في قطاع غزة والضفة الغربية مع الإشارة أن الضفة الغربية في غالبها تعتبر منطقة ريفية أما قطاع غزة فان عدد كبير من الناس تعيش حياتها ضمن الطابع الريفي رغم تمدنها، فهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اكبر البرامج للتنمية الريفية المحلية وهو برنامج متعدد القطاعات يهدف لتقليل نسبة الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية الكلية وأيضا له أهداف

اجتماعية بالإضافة إلى أهداف اقتصادية بدا العمل به منذ العام 1994 م، وتأثرت المناطق الريفية من خلال تطوير البنية التحتية والخدماتية وتحسنت الأوضاع المعيشية والتي عززت التنمية الاقتصادية والوصول إلى الأسواق في المناطق الأقل حظا والمحرومة، كما قلصت الفجوة والتفاوت في الخدمات المقدمة بين المناطق الريفية والمدنية، وخلق فرص عمل لأعداد اكبر من العاطلين عن العمل وزيادة فرص التعليم والتعليم للأولاد والبنات في المناطق الريفية، وتم التمويل من خلال الوكالة اليابانية، هولندا، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، صندوق التطوير المالي للأمم المتحدة، المفوضية الأوربية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وان إجمالي مبالغ المساهمات قد وصلت إلى 38مليون دولار (UNDP،2008).

وفيما يخص قطاع غزة ومحافظة غزة بالتحديد وهي تعتبر المحافظة الأكبر على المستوى الوطن وتقع منطقة الدراسة منطقة وادي غزة ضمنها فمن خلال برنامج دراسات في التنمية التابع لجامعة بيرزيت فتم دراسة الاحتياجات الطارئة بالمشاركة المجتمعية للمواطنين ومشاركة 19 مؤسسة وجمعية واتحادات وتحديد أولويات عامة وتوزيع هذه الأولويات حسب الفئات التي طرحت الأولية فنذكر من أهم الأولويات التي طرحت خلال المجموعة المركزة توفير فرص عمل، وأولوية المجال التعليمي وطرحت من جميع الفئات وأولوية الصحة والبيئة طرحت من فئة النساء والمزارعين والمجال الزراعي من فئة المزارعين وتم ترتيب الأولويات

1-توفير فرص عمل.

2-التعليم.

3- الصحة.

4-دعم السلة الغذائية.

5-ذوي الاحتياجات الخاصة.

رغم انعقاد هذه الورشة وإتمام دراسة الاحتياجات بالمشاركة وتحديد الأولويات بوضوح إلا أن هناك تخوف من المواطنين من عدم مصداقية المؤسسات ومن عدم الثقة بين الناس والمؤسسات وتم تمويل الدراسة بدعم من مشروع رفيد -شركاء في التنمية الريفية (ARD) (ريم أبو شاويش وعبد العزيز أبو شمالة،2002).

ومما سبق ذكره نلاحظ العديد من المحاولات ومساعي إلى التنمية الريفية في فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة سواء على المستوى الحكومي أو على مستوى مؤسسات المجتمع المدني أو على المستوى الأكاديمي من خلال وضع استراتيجيات وخطط ومبادئ

ولكن أغلب هذه المساعي واجهت تحديات وصعوبات إما في التمويل ويؤدي إلى صعوبة التنفيذ أو معوقات خارجية ناتجة عن أوضاع سياسية وجميعها حالت دون الوصول إلى أهداف التنمية المرجوة.

2-4-4: معوقات التنمية الريفية في قطاع غزة.

يواجه قطاع غزة تحديات وصعوبات كبيرة نحو تحقيق التنمية والتنمية الريفية، ويمكن تقسيم معوقات التنمية الريفية في قطاع غزة إلى قسمين: معوقات داخلية ومعوقات خارجية، ولكل من هذين القسمين عوامل تحدد ظروفه ومدى تأثيره على سير العملية التنموية في قطاع غزة .

أولا : المعوقات الداخلية :

ويمكن تلخيصها في التالي (المخطط الإقليمي،2005):

- الزيادة السكانية المتوقعة والغير واضحة وخاصة بالنسبة للعائدين .
- الاكتظاظ السكاني وندرة الأراضي التي يمكن استغلالها للتنمية الريفية.
- محدودية الوصول للمصادر الطبيعية وخاصة المياه.
- ارتفاع معدلات البطالة ومحدودية فرص العمل .
- ارتفاع نسبة الفقر .

ثانيا : المعوقات الخارجية :

يشكل الاحتلال الإسرائيلي أهم المعوقات الرئيسية في تحقيق عجلة التنمية في فلسطين وقطاع غزة ومنها التنمية الريفية من خلال فرض حصار بري وبحري وجوي على قطاع غزة والتي تؤدي إلى تفاقم مشاكل التدهور البيئي ونفاد الموارد والذي يحد من تنمية اجتماعية واقتصادية .

ويتمثل ذلك في (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة شؤون البيئة،2013):

1-الإغلاق الشامل للمناطق الفلسطينية وتقطيع أوصالها .

2-منع الاستيراد والتصدير للمناطق الفلسطينية.

3-إغلاق المعابر الدولية.

4-عدم السماح للشاحنات الفلسطينية التجارية بالتنقل بين المحافظات

5-تجميد المناطق الصناعية والتجارية على خطوط التماس.

6-تقسيم المناطق الفلسطينية إلى كنتونات منعزلة.

7- تعطيل قوى الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 80% وارتفاع نسبة الفقر وما يترتب عليها من آثار سلبية.

ومن الملاحظ أن المنح والمساعدات الدولية المالية لم تستغل جيدا في تعديل وتحسين بنية الاقتصاد الفلسطيني ومساعدته على فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي.

ومن خلال هذه العوامل أصبحت التنمية بجميع أشكالها عملية شبه مستحيلة مع هذه التبعية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي حتى أن العملية التنموية تصاب بالشلل حسب الرغبة الإسرائيلية.

ومن ذلك نجد انعدام التنمية الريفية وهي نتيجة لضعف التنمية والقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحد أو ترفع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-5 الخلاصة

رغم التحديات التي يواجهها قطاع غزة من معوقات خارجية وداخلية إلا أن مساعي التنمية الريفية لم تتوقف من خلال برامج التنمية الممولة، ويجدر الإشارة إلى أن قطاع غزة رغم تمدنه فان نسبة كبيرة من المواطنين الذين يسكنون الأرياف على غرار الضفة الغربية التي تعتبر في الغالب ريفية وهذا ما أدى إلى قلة الدراسات في التنمية الريفية في قطاع غزة وخصوصا الأكاديمية منها، مما أدى إلى تدهور اقتصادي باعتبار أن المناطق الريفية مناطق زراعية وغلة قطاع غزة من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، وينعكس ذلك على التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية.

الفصل الثالث
الوضع العمراني القائم لبلدة وادي غزة ومتطلبات التنمية الريفية

3-1: مقدمة

3-1-1: نبذة عن بلدة وادي غزة

3-1-2: خلفية تاريخية

3-1-3: الخصائص الديموغرافية

3-1-4: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية

3-2: الوضع العمراني القائم

3-2-1: النسيج العمراني والمباني

3-2-2:البنية التحتية

3-2-3: استعمالات الأراضي

3-2-4:التخطيط والتنظيم

3-3: واقع التنمية الريفية في الخطة الإستراتيجية لبلدة وادي غزة

3-4: الخلاصة

الفصل الثالث

الوضع العمراني القائم لبلدة وادي غزة ومتطلبات التنمية الريفية

3-1: مقدمة

يتناول هذا الفصل نبذة عن قرية وادي غزة وخلفية تاريخية عن المنطقة، والوضع القائم للقرية، من حيث خصائصها الجغرافية، والخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، كما يسلط الضوء على الوضع العمراني القائم للمنطقة، والوقوف على خدمات البنية التحتية، والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية، كما سيتطرق إلى مخطط استعمالات الأراضي، وعمليات التخطيط والتنظيم للمنطقة، وأخيرا واقع التنمية الريفية في المنطقة وهذا بدوره يشكل المدخل للدراسة العملية.

3-1-1: نبذة عن بلدة وادي غزة

بلدة وادي غزة هي بلدة فلسطينية ريفية حدودية، تقع في الجزء الجنوبي الشرقي لمحافظة غزة، ويطلق عليها منطقة جحر الديك وهو الاسم الأكثر شهرة، والأقدم، فيحدها من الشرق الخط الأخضر، ومن جهة الغرب يفصل شارع صلاح الدين الإقليمي منطقة وادي غزة عن منطقة المغراقة، ومن جهة الشمال يحدها نفوذ بلدية غزة الموسع حديثا وشارع الكرامة(المنطار) الواصل بين مفترق محررة نتساريم (الشهداء) ودوار ملكة، ومن جهة الجنوب يفصل وادي غزة المنطقة عن مخيم البريج.

ويبلغ عدد سكان القرية حسب أخر تقدير للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني3144 نسمة(جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2010)، والأرجح بتقديرات بلدية وادي غزة أن عدد السكان 5000 نسمة في نهاية عام 2013ويرجع الاختلاف بتقدير عدد السكان والتغير من فترة إلى أخرى هو كثرة الاجتياحات نظرا لقربها من الشريط الحدودي، وهذا يؤدي بدوره إلى نزوح بعض المواطنين والمكوث في المناطق المحيطة من القرية لفترات معينة وخصوصا في حرب الفرقان في نهاية العام 2008م(بلدية وادي غزة، 2014).

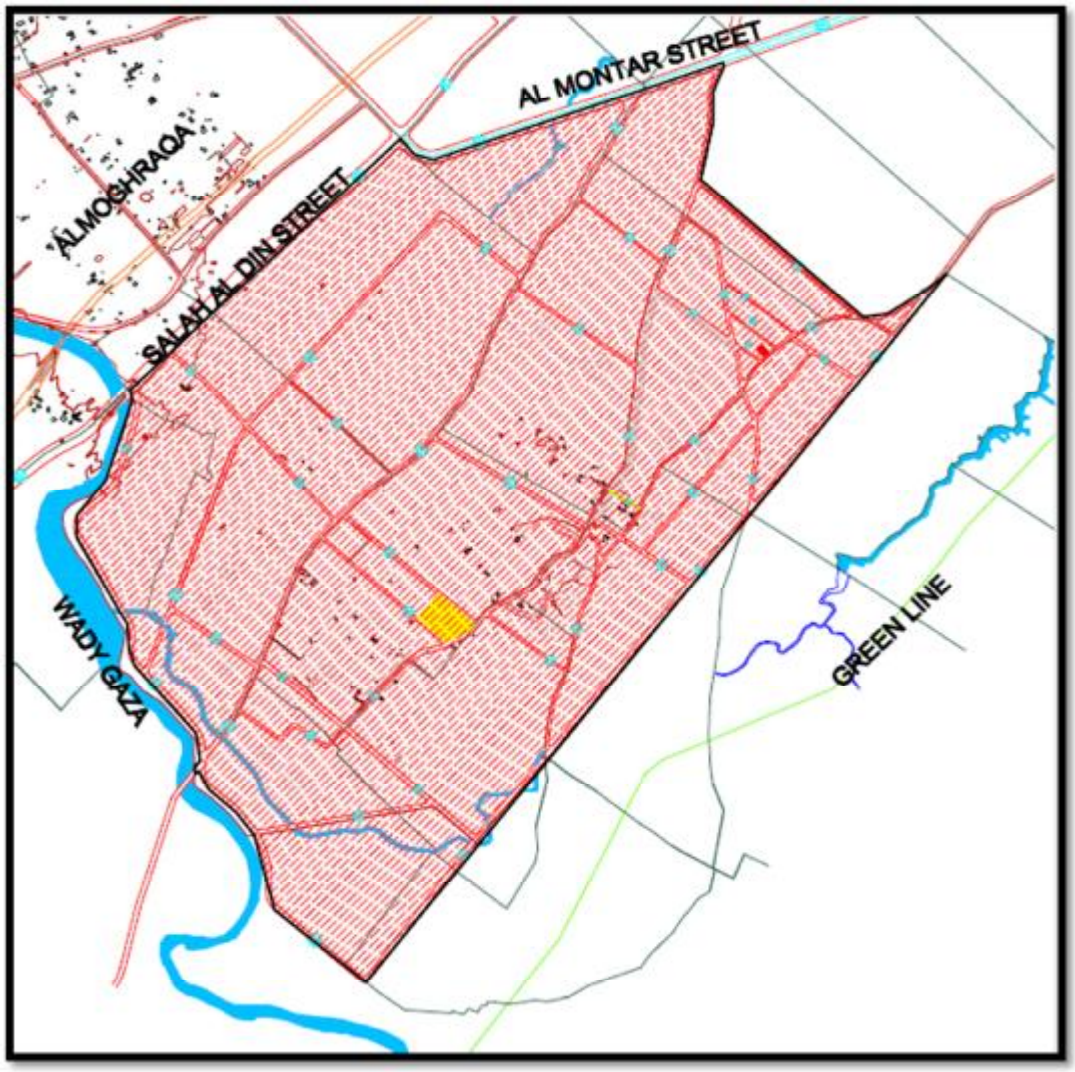

شكل 1.3: منطقة وادي غزة

المصدر: (بلدية وادي غزة، 2014)

3-1-2: خلفية تاريخية

سميت بلدة وادي غزة بهذا الاسم حديثا في عام 2000م في الدوائر الرسمية والحكومية، ولكن كما تقدم يطلق عليها منطقة جحر الديك وهو الاسم المتداول بين المواطنين داخل المنطقة وخارجها وهذا ما يثير كثير من التساؤلات على التسمية واعتقاد البعض حتى الباحثين أن منطقة وادي غزة تختلف عن منطقة جحر الديك، وهنا للتوضيح يرجع هذا الاسم إلى عهود بسيطة في القرن الماضي، ومن خلال المقابلة الشخصية للعديد من المواطنين كبار السن ومخاتير المنطقة فاجمعوا على أن التسمية أطلقت على هذه المنطقة نسبة إلى ديك هرب من صاحبه واختفى في منطقة تطلق عليها حاليا طلعة أبو خوصة التي كانت بمثابة تلة صغيرة وعلامة أو إشارة للتجار

المارين من القرية إلى أراضي السبع من خلال شارع الصناع سابقا، وهذا ما يدل على الأهمية التجارية للمنطقة، وهو شارع مساحي بعرض 8م موجود فعليا قبل المخطط الهيكلي للقرية، وحاليا هو شارع هيكلي مقرر ضمن المخطط الهيكلي لقرية وادي غزة بعرض 14 م وارتداد 3م من كل جهة، يصل إلى نهاية نفوذ القرية من جهة الجنوب الشرقي وتم تعديله وتوجهيه إلى اتجاه الجنوب مباشرة ليكون حد نفوذ للبلدية(بلدية وادي غزة،2014)، (سالم أبو عيادة، مقابلة شخصية، 2014/5/5).

تعتبر منطقة وادي غزة منطقة ريفية زراعية حدودية يعتمد جزء من سكانها على الزراعة وتربية المواشي فهم من أصول بدوية،وجزء آخر كان يعمل في داخل فلسطين المحتلة سابقا،وقد كانت المنطقة مهمشة حتى عام 1996 م والذي تزامن مع الاغلاقات الحدودية وعدم قدرة المواطنين للعمل داخل الأراضي الفلسطينية، ولم يكن بالقرية الخدمات الأساسية مثل شبكة المياه فيعتمد المواطنين على الآبار الارتوازية، واعتمدوا على أبار التجميع في تصريف المياه بدلا من شبكة الصرف الصحي، وانعدام شبكة الكهرباء فكان سكان المنطقة يعتمدوا على الأمور البدائية للإنارة، وعدم وجود مراكز صحية فكانوا يذهبون للعلاج في المناطق المحيطة من المنطقة إما مخيم البريج أو مخيم النصيرات، كذلك لم يكن أي مركز تعليمي ولا مدرسة سواء حكومية أو تابعة لوكالة الغوث مما يلاحظ الأمية في كثير من السكان الذي تزيد أعمارهم عن 35 عام نظرا للمعاناة في الذهاب للمدارس المجاورة(بلدية وادي غزة،2014).

وقد تم اختيار لجنة مشاريع في مسجد القرية عام 2000م،وركزت اللجنة على المشاريع الأساسية للمنطقة وعن طريق التواصل مع شركة الكهرباء ومشاركة المواطنين لدفع جزء من الشبكة وهو انجاز كبير في تلك الفترة، وفي عام 2000م تم اعتماد مجلس قروي لمنطقة وادي غزة ومن هنا تم تغيير اسم المنطقة من جحر الديك لمنطقة وادي غزة، وهذا يعكس ارتباطها بوادي غزة الذي يعبر المنطقة من شرقها إلى غربها حتى يصب في البحر المتوسط، وبعد تمثيل المنطقة بلجنة للمشاريع والمكونة من سبعة أعضاء يرأسها السيد /سالم أبو عيادة متطوعا بدأت مشاريع المنطقة وبدأ تمويل العديد من المشاريع منها المركز الصحي ومدرسة مشتركة حكومية وأيضا إنشاء بئر بسعة 600كوب وشبكة مياه تغطي 70 % من المنطقة حتى تاريخ 2005/5/5 م تم إجراء انتخابات أنتجت أعضاء مجلس بلدي ورئيس للبلدية منتخب عددهم 9 أعضاء وأيضا موظفين لإدارة المنطقة وهي تتبع لوزارة الحكم المحلي وينطبق عليها نظام البلديات وهي ضمن 25 بلدية في قطاع غزة، وقد تم إنشاء مخطط هيكلي بنفوذ 6527 دونم، بالإضافة إلى مناطق تخدمها إداريا من مياه وكهرباء وطرق خارج النفوذ تقدر بـ 1500 دونم، وبدأ التمويل من خلال العديد من المؤسسات المانحة.

وحتى هذه اللحظة تعاني المنطقة من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة وهذا ازداد بعد حرب الفرقان بتاريخ 2008/12/27ودخول القوات الإسرائيلية بريا عبر منطقة وادي غزة والتي أدت إلى هدم 150 منزلا هدما كليا و300 منزل هدما جزئيا كما هدمت الجرافات والطائرات الإسرائيلية في عام 2014 250 منزلا والعديد من الغرف الزراعية والآبار الارتوازية مما أدى إلى توقف عدد كبير من المزارعين عن الزراعة، وأيضا تجريف ما يقارب 3000 دونم من الأراضي الزراعية حسب إحصائيات وزارة الأشغال والإسكان(بلدية وادي غزة،2014).

كما أضاف الحصار على قطاع غزة أزمات إضافية إلى منطقة وادي غزة وأوقف عملية التنمية والنمو في المنطقة في نواحي عديدة سواء نواحي اقتصادية أو اجتماعية وأخرى نفسية على المواطنين وهي بدورها من لبنات التنمية الريفية وأيضا انعدام المواد لمشاريع البنية التحتية في ظل إغلاق المعابر حتى هذا الحين منطقة وادي غزة تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية وخدماتية وأيضا الاستقرار المعيشي.

3-1-3: الخصائص الديموغرافية

يبلغ عدد سكان منطقة وادي غزة 5000 نسمة في الوقت الحالي حسب تقديرات بلدية وادي غزة (2014) ويرجع التذبذب في عدد السكان نظرا لموقعها الجغرافي وقربها من الخط الأخضر أدى إلى الاجتياحات المتكررة فيؤدي إلى صعوبة في تحديد عدد السكان وصعوبة التوقع بنسبة النمو.

والطريقة الأمثل لتوقع عدد السكان بعد أربع سنوات تتمثل بالرجوع إلى المشاريع المنوي تنفيذها من إسكان ومخططات إفراز، فيوجد على قائمة التنفيذ لدى بلدية وادي غزة وخلال سنة 2014 مشروع إسكان الفقراء في ارض الهدى وجزء من هذا المشروع ممول من الصندوق الكويتي والجزء الأخر ممول من المنحة القطرية بإشراف وزارة الإسكان ويقدر عدد سكان هذه الأبراج وحسب المخططات التي تم اعتمادها 4700نسمة بالإضافة إلى مشروع إفراز الريس بمساحة 100 دونم تقريبا وبخصم 30 % لاستقطاع الطرق والمرافق العامة ونسبة الإشغال بها 60 % حسب ما تم اعتماده من اللجنة المركزية ويقدر أن تحتوي على 136 وحدة سكنية وعدد متوسط الأفراد 7 أشخاص بمتوسط طابقين باعتبار أن الشروط التنظيمية تسمح بأربع طوابع وطابق ارضي فيكون عدد سكان هذا المخطط 136*7*2=1900 شخص وبذلك تكون محصلة عدد سكان قرية وادي غزة 5000عدد السكان الحالي مضافا إليها4700+1900= 11,600نسمة(بلدية وادي غزة،2014).

3-1-4: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

أولا الخصائص الاجتماعية :

منطقة وادي غزة ذات نسيج اجتماعي يغلب عليه طابع البداوة، فعادات وتقاليد مواطنيها يسودها الترابط وخصوصا في المناسبات الاجتماعية من أفراح وأحزان ويشكل اللاجئين نسبة 60 % من سكان المنطقة وترجع النسبة الأكبر لملاك الأراضي من سكان مدينة غزة فتتركز ملكياتهم في الغربية للمنطقة بمساحات تشكل 50 % من مساحة المنطقة(بلدية وادي غزة، 2014)، ويتشكل تجمع المواطنين حسب تجمع العائلة في محور فمثلا تجمع عائلة أبو عيسى وتجمع عائلة أبو حجير وهم من اكبر العائلات، وتجمع أبو عيادة والعويدات، واغلب سكان هذه المنطقة يسكنون في بيوت ملك ولكن مستوى هذه المنازل تتفاوت بدرجات كبيرة من المعيشة.فهي في المجمل منطقة ريفية زراعية حدودية دائمة الاضطراب وخصوصا في عدم وجود هدنة مع الاحتلال الإسرائيلي.

ثانيا الخصائص الاقتصادية:

ما يميز منطقة وادي غزة أنها منطقة زراعية بامتياز حيث تشكل المناطق الزراعية نسبة 72.62% من نسبة الأراضي وبحسب المخطط الهيكلي للبلدية، بالإضافة إلى المناطق المخصصة سكنية فإنها أيضا تزرع ويربى بها الدواجن والحيوانات في البيوت بصفتهم من أصول بدوية، فهي ميزة اقتصادية وتعتبر سلة قطاع غزة من المزروعات والمواشي حيث يوجد بالقرية 11 مزرعة دواجن تصدر البيض ولحم الدجاج بمساحة تقريبية متوسطة500م2 ومزرعة أبقار على مساحة 6 دنمات ولكن هذه المشاريع ليست لمواطني القرية ويكون العائد الاقتصادي على المستثمر فقط، فالوضع الاقتصادي لمواطني القرية وخصوصا بعد إغلاق المعابر والحصار المستمر على قطاع غزة هو من سيئ إلى أسوأ، وخصوصا أن مواطني القرية يعملون في الزراعة وجزء منهم كانوا يعملون في فلسطين المحتلة قبل أن تغلق المعابر، وجرفت 40 % من الأراضي الزراعية في حرب الفرقان، وزراعة الأرض تحتاج إلى ممول أولا وتكاليف الزراعة للوصول للمحصول ثانيا لا تعيد المصروفات فهي تحتاج إلى فترة من الوقت لتصبح أشجارا مثمرة بعد اقتلاعها فأصبح مواطنو القرية يعتمدون على تربية المواشي والأغنام البيتية وكثير منهم عاطلون عن العمل(بلدية وادي غزة،2014).

3-2: الوضع العمراني القائم

فيما يلي وصف مختصر للوضع العمراني القائم في منطقة الدراسة:

3-2-1: النسيج العمراني والمباني

تتوزع المباني في منطقة وادي غزة بصورة مبعثرة، فنسيجها العمراني تكون نتيجة ملكيات الأراضي وطبيعة العملية التنظيمية للمباني واعتماد المخطط الهيكلي للمنطقة والذي تم مع نهاية العام 2007 والذي كان له الأثر الكبير في وجود مباني عشوائية ومتكدسة لدرجة صعوبة دخول سيارات الإسعاف في بعض المناطق والتي تصل إلى الشوارع الرئيسية بممرات لا يتجاوز عرضها 4م كما هو في المنطقة الجنوبية للقرية والمنطقة الشرقية (عزبة أبو عيسى)، وفي المقابل توجد مناطق واسعة فارغة، مما يجعل النسيج العمراني للمنطقة غير متزن وتتوزع فيه تجمعات منعزلة وهذا ما يؤدي إلى صعوبة وصول الخدمات إلى المراكز التعليمية والصحية وأيضا يؤثر على البنية التحتية للمنطقة. ومعظم المباني الحالية في المنطقة لا تتجاوز الطابقين فمنها ما هو مسقوف اسبست ومنها ما هو مسقوف بالخرسانة وهذا ما يعكس الوضع الاقتصادي للمواطنين وأيضا الاجتماعي.

وقد قام الباحث بمسح ميداني لاحظ من خلاله تحسن حال العمران في منطقة وادي غزة مؤخرا خصوصا في المنطقة الشمالية والتي كانت عبارة عن مبان عشوائية وخلال حرب الفرقان وبعد هدم 120 منزل هدم كلي من قبل الجرافات الإسرائيلية تم تمويل هذه المنازل بواسطة الحكومة وبإشراف البلدية فوضعت مخططات تفصيلية للشوارع وشروط تنظيمية لارتدادات المباني بنسبة إشغال حسب استخدام الأرض، كما تم تحديد اتجاهات النمو العمراني في المناطق السكنية، فيمكن تقسيم وضع المباني في المنطقة ليصل ترتيبها إلى خمس درجات بمرتبة ممتاز وحتى مرتبة سكن لا يمكن العيش به(بلدية وادي غزة، 2014)، (المسح الميداني للباحث، 2014).

3-2-2:البنية التحتية

لا شك أن البنية التحتية بجميع قطاعاتها: المياه، الصرف الصحي، الطرق، تجميع مياه الأمطار تؤثر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فالطرق هي التي تؤدي إلى التواصل الاجتماعي لأي منطقة والربط مع العالم الداخلي والخارجي، وكذلك صلاحية مياه الشرب ووجود خزان مياه صالحة يؤثر على الصحة العامة، وبذلك تؤثر على التنمية والتنمية الريفية في منطقة وادي غزة.

أولاً: المياه:

تحتوي منطقة وادي غزة على بئر مياه بخزان سعة 600كوب يضخ بواسطة مضخة تعمل على السولار والكهرباء للشبكة إلى منازل المواطنين، وشبكة المياه تغطي بنسبة 90 % من المنطقة، وبعض المواطنين يعتمد على الآبار الارتوازية للزراعة، ولكن في مشاريع الإسكان الجديدة ستكون لها شبكة خاصة، وتتراوح أقطار الشبكة من 2/1" حتى 4" بضغط يصل إلى 6 بار، ونسبة الكلورايد تصل إلى 1200مليجرام/لتر، وهذه نسبة مقارنة بباقي المناطق نسبة منخفضة، ويوجد محطة صغيرة لتحليه مياه الشرب توجد في المنطقة الشمالية للمنطقة ملاصقة للبئر، وتشرف على خدمة المياه بلدية وادي غزة بالتنسيق مع مصلحة مياه الساحل، ولكن الشبكة تحتاج إلى تطوير وإضافة خزان وبئر آخر (بلدية وادي غزة،2014).

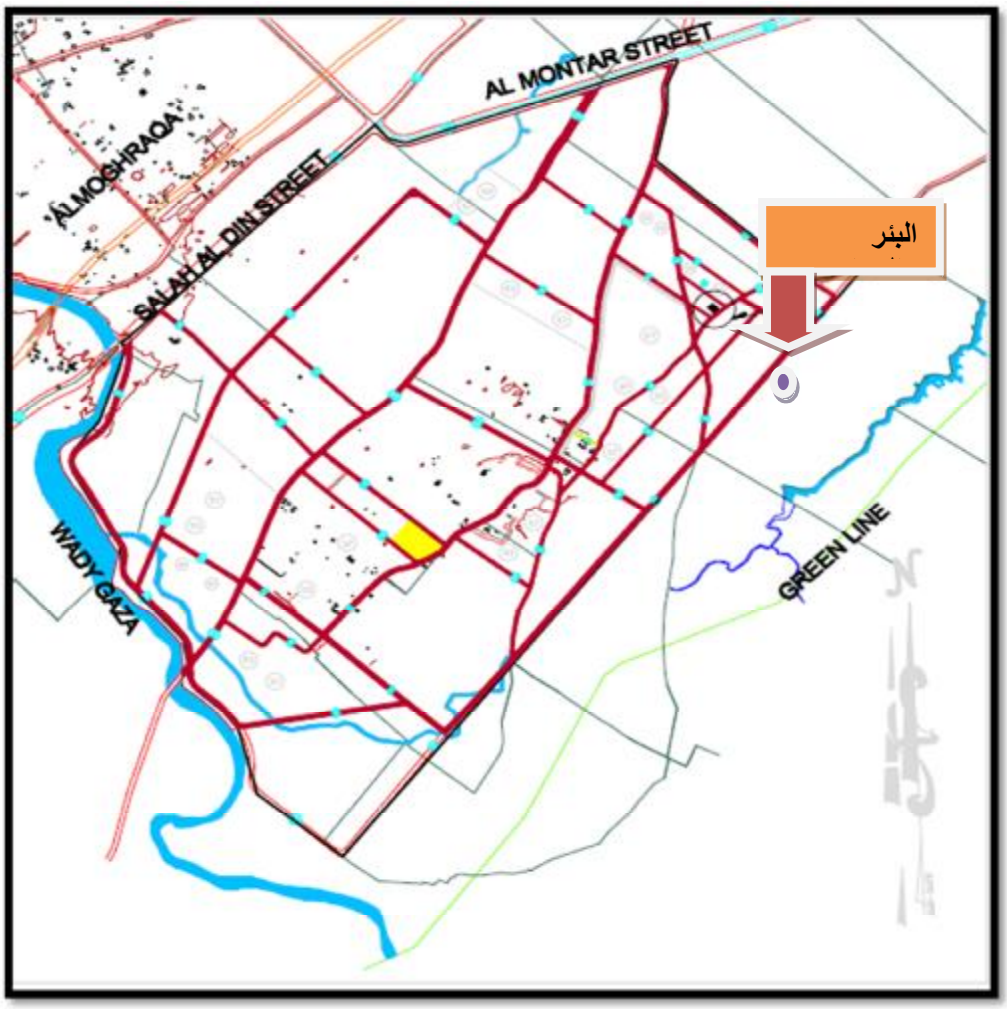

شكل 2.3: موقع بئر منطقة وادي غزة

المصدر: (بلدية وادي غزة، 2014)

ثانياً: الصرف الصحي:

تعاني منطقة وادي غزة من عدم وجود صرف صحي للمنطقة والمواطنين يتخلصون من المياه العادمة عن طريق الحفر الامتصاصية حتى عام 2014، مما يؤثر على البيئة الصحية، والخزان الجوفي، وانتشار الأمراض، ولكن تم تمويل مشروع الصرف الصحي بواسطة الصندوق الكويتي وتم تصميم المخططات واعتمادها وتحديد مكان لمحطة الضخ التي تصل إلى الخط الناقل على الشارع الإقليمي صلاح الدين حتى محطة المعالجة شرق البريج وسيتم البدء بتنفيذ المشروع بالتعاون مع مؤسسة التعاون وبلدية وادي غزة، وأيضا توجد مناطق لتجميع مياه الأمطار ولا توجد مشكلة في فصل الشتاء لجريان المياه حسب طبيعة الأرض من الشرق إلى الوسط والغرب إلى نفس النقطة وتتصرف مياه الأمطار مع الشوارع الرئيسية والكمية الأكبر منها يحول إلى الأراضي الزراعية من خلال المواطنين دون إحداث أية فياضانات(بلدية وادي غزة،2014).

ثالثاً: الطرق:

قطاع الطرق في منطقة وادي غزة لا يختلف كثيرا عن طرق قطاع غزة فتوقف المشاريع نتيجة الإغلاق وعدم توفر المواد اللازمة أدت إلى عدم الصيانة الدورية للشوارع بالإضافة إلى أضرار الحرب 2008م ، وتنقسم الطرق في المنطقة إلى ثلاث أقسام: طرق رئيسية معبدة أسفلت بعرض 6م بحالة متوسطة، وطرق داخلية معبدة بالبلاط بحالة جيدة، وطرق زراعية غير معبدة، وحاليا شبكة الطرق لا تشكل مشكلة مرورية كبيرة في التنقل لعدم وجود ضغط على الطرق، فالطرق المعبدة بالإسفلت تصل أطوالها 15كم تقريبا والطرق الداخلية المعبدة بالبلاط أطوالها 1كم، والطرق الزراعية الغير معبدة تقدر 7.5كم ويجدر الحديث إلى عدم وجود مواصلات عامة لداخل المنطقة ويعتمد السكان على المواصلات الخاصة (بلدية وادي غزة،2014).

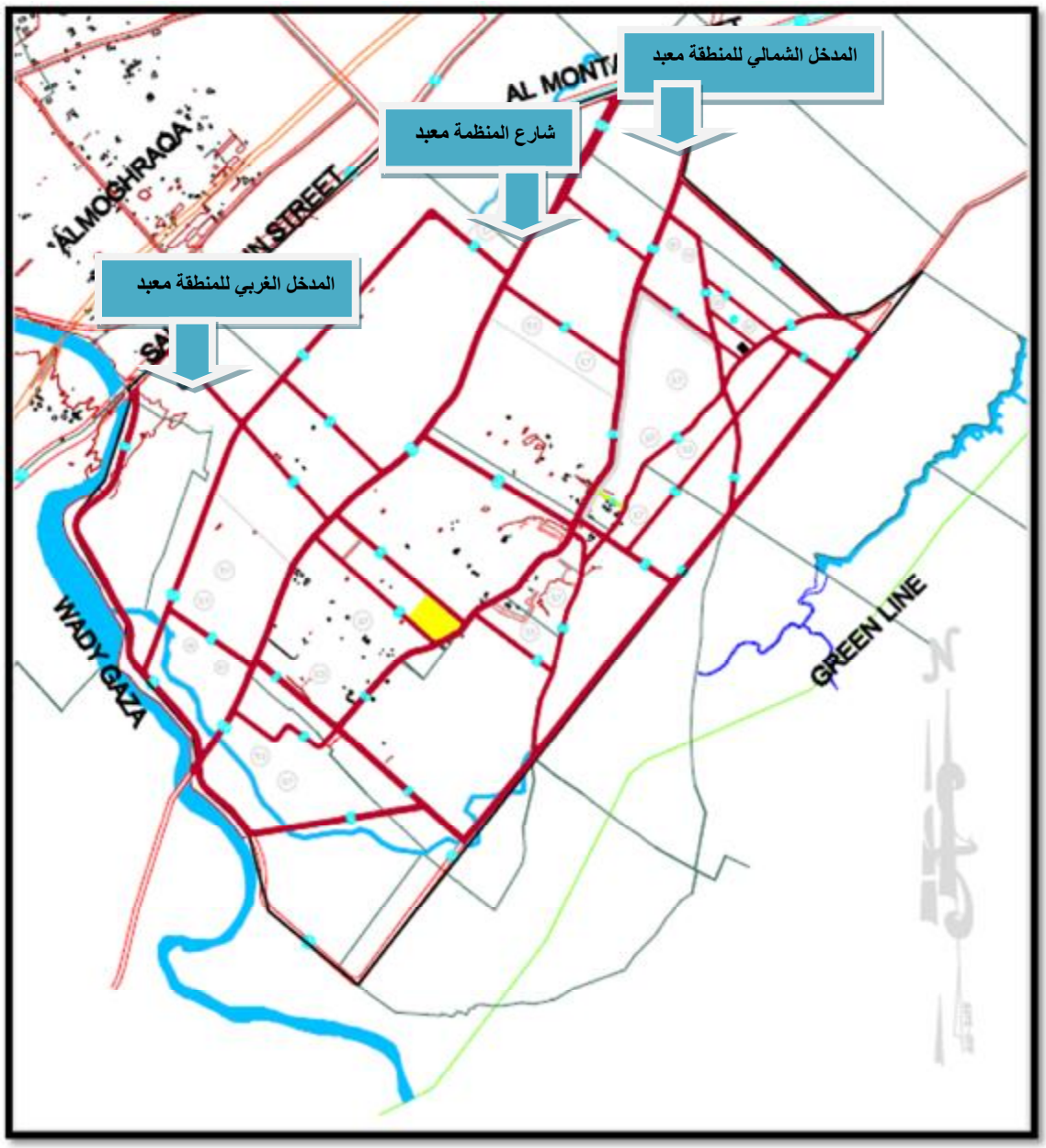

شكل 3.3:شوارع منطقة وادي غزة

المصدر: (بلدية وادي غزة، 2014)

رابعاً: الكهرباء

الوضع الحالي لشبكة الكهرباء في المنطقة تغطي 90 % من المنطقة بعد تنفيذ ثلاث مشاريع لتقوية الشبكة وتغطية المناطق التي لم تصلها الكهرباء إضافة إلى إنارة الشوارع وأخرها مشروع بقيمة 40,000 يورو ممولة من صندوق البلديات لتقوية المنطقة الجنوبية بالتعاون مع شركة الكهرباء، ولكن هذه الشبكة تعاني من ضعف شديد في التيار الكهربائي بسبب امتداد المساحة وأيضا اثر الاجتياح الإسرائيلي نهاية عام 2008 (حرب الفرقان) وتدمير أجزاء كبيرة من

شبكة الكهرباء،وهذا يحتاج إلى مشاريع عاجلة لتقوية شبكة الكهرباء وزيادة عدد المحولات وخصوصا قبل البدء في إنشاء الأبراج السكنية في منطقة الهدى فهذا مما يؤدي إلى زيادة في الأحمال المطلوبة وضعف وتدهور خدمة الكهرباء في المنطقة(بلدية وادي غزة،2014).

3-2-3: استعمالات الأراضي

تخضع عملية توزيع استخدام أو استعمالات الأراضي قبل تصورها وإقرارها إلى عملية تقييم ودراسات منها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية وذلك للاستخدام الأمثل للأرض المخططة وتعرف عملية تخطيط استخدام الأرض وهي جزء من العمليات التخطيطية الشاملة التي توضح وتوضع تصور مستقبلي للتنمية العمرانية والاجتماعية والثقافية والبيئية والزراعية وأنماط استخدامها لتلبي حاجات السكان(ادريخ،2005).

أولاً: مبررات تخطيط استعمالات الأراضي

تلخص مبررات توزيع استعمالات الأراضي وتحديد أنماطها إلى(ابوحجير،2003)

- الزيادة السكانية الطبيعية في منطقة دون الأخرى
- تحقيق العدالة لجميع شرائح والطبقات داخل المجتمع من خلال التوزيع العادل للمرافق والخدمات ومصادر المياه
- التغلب على المشاكل الناجمة عن التنافس الغير المتكافئ
- الاستخدام الأمثل للأرض ضمن المعايير العالمية المخصصة لكل فرد
- تقدير الحاجات المستقبلية والحالية من خلال تقييم قدرة الأرض على توفير تلك الحاجات
- منع حدوث تغيرات سلبية وإحداث تغييرات مناسبة
- تغير الوضع الحالي لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية ومنع حدوث تغيرات غير مرغوب بها.

ثانياً: العوامل المؤثرة على استعمالات الأراضي

تتلخص العوامل التي تؤثر على استعمالات الأراضي إلى(النجوم،2006):

1- عوامل سياسية :

إن تأثير السياسة على مجمل مناحي الحياة واضح وكبير ومنها وضع خطة للاستعمالات الأراضي فالبلد المحتلة والواقعة تحت سيطرة بلد أخر ليست كالبلد المستقرة، فالسياسة توضع قيود على كافة استعمالات الأراضي وعلى كوادر هذه الدولة.

2- عوامل اقتصادية :

لا شك أن قيمة الأرض ترتفع وتنقص من خلال البعد عن مراكز الأنشطة وكثافة التنمية للأرض واستخداماتها من زراعية وسكنية إلى تجارية، فتحديد الارتدادات في المنطقة السكنية يختلف عنه في المنطقة الزراعية وعنه في السياحية وأيضا نفس المناطق السكنية تصنف إلى استخدام سكني ا،ب،ج،د مع اختلاف في نسبة الإشغال والارتدادات والارتفاعات وهذا ما يؤثر ويزيد من المنافسة على الشراء.

3- عوامل اجتماعية:

إن ظهور الأحياء الفقيرة والمعدومة في كثير من المدن كما ان الرغبة الكبيرة للمواطنين في التجاور والتقارب من أبناءهم وأقاربهم أدى إلى ظهور مناطق مكتظة وغير ملتزمة بشروط تنظيمية معينة حسب استخدام الأرض مما أدى إلى ميل الناس إلى البناء في الاتجاه الأفقي والمستقل والبعد عن الشقق السكنية والأبراج(البناء الراسي) إلى اتساع أطراف المدن وظهور عدم التجانس في النمو العمراني.

4- عوامل ثقافية:

لا يمكن صياغة ووضع خطة وإقرار أنماط استعمالات الأراضي بعيدا عن الثقافات السائدة، فالعوامل الثقافية ومن خلال المعتقدات وثقافات الناس وعاداتهم تلعب دور في توزيع استخدامات الأراضي.

5- العوامل الإدارية والتخطيطية:

توضع خطة استعمالات الأراضي لأي منطقة أو قرية أو مدينة من خلال كفاءات تخطيطية وخبرات لهم عقيدة وانتماء وميزات لأدارك كيفية التعامل مع الأمور القائمة والمقترحة والمستقبلية ضمن عملية إدارية ممكن أن تكون منظمة أو غير منظمة وتسير بشكل صحيح أو خطا فهي تؤثر على خطة استعمالات الأراضي.

ثالثا: خطة استعمالات وملكيات الأراضي لمنطقة الدراسة

تتكون خطة استعمالات الأراضي في منطقة وادي غزة حسب المخطط الهيكلي للمنطقة والمعتمد عام 2007 وبمساحة نفوذ 6527 دونم، حيث تصنف استعمالات الأراضي إلى 9 مناطق

جدول1.3: تصنيف استخدامات الأراضي

	المساحة (دونم)	النسبة (%)
حدود مشروع التنظيم	6 527.00	%100.00
منطقة زراعية	4 039.00	%61.88
منطقة زراعية مساعدة	701.00	%10.74
منطقة سكنية (ب)	806.00	%12.35
منطقة تجارية	28.00	%0.43
منطقة مباني عامة	202.00	%3.09
منطقة خضراء	139.00	%2.13
منطقة ورش و صناعات خفيفة	54.00	%0.83
مقبرة عامة	24.00	%0.37
منطقة وديان	27.00	%0.41
طرق هيكلية	507.00	%7.77

المصدر: (بلدية وادي غزة، 2014)

ويمكن الإشارة هنا إلى أن ملكية الأراضي في منطقة وادي غزة تنقسم إلى أربع أنواع من الملكيات، ملكيات خاصة وهي النسبة الأكبر من حيث المساحة، وأراضي بئر السبع وتقع في المنطقة الجنوبية الغربية للمنطقة وملاصقة لوادي غزة وهي غير محددة بقسائم، وأراضي أوقاف وتقع عليها المدرسة الحكومية والبلدية وروضة أطفال ومدرسة وكالة وهي مستأجرة من قبل البلدية هي في القسائم 8 من القطعة 651، والقسائم 15، 16 من القطعة 881، وأراضي حكومية وهي في القسيمة رقم 4 من القطعة 658 وحاليا ينشا عليها المستوصف الجديد، ومقترح عليها أبراج الإسكان بالإضافة إلى مقبرة عامة(بلدية وادي غزة،2014).

جدول2.3: الشروط التنظيمية لاستعمالات الأراضي

تكون خطة استعمالات الاراضي المبينة على الخريطة و تصنيف مناطق و مساحات تسائم البناء و الارتدادات و عدد الوحدات و نسبة الاشغال الشروط التنظيمية الاخرى في بلدية وادي غزة على النحو المبين في الجدول التالي مع مراعاة أن تكون مساحة البناء هي المساحة الاقل التي توفرها نسبة لاشغال أو الارتدادات

المنطقة	أصغر مساحة للقسيمة (m^2)	نسبة الاشغال في الطابق الارضي	الحد الاقصى لعدد الطوابق	أقصى ارتفاع (m)	الارتدادات		
					أمامي	جانبي	خلفي
مناطق سكنية (ب)	250	%60	أرضي و سدة و أربعة	20	3	2	2
منطقة زراعية مساعدة	2500	$200m^2$	أرضي و اثنين	10	5	4	4
منطقة زراعية	5000	$200m^2$	أرضي و واحد	8	5	4	4
المحاور التجارية	250	70% تخصص الارض للمحلات التجارية	أرضي و سدة و أربعة	22	حسب خط البناء التنظيمي للشارع	ملاصق لعمق 12m في الواجهات التجارية ثم ارتداد 2m	2
منطقة المباني العامة	لا يسمح بالبناء في هذه المنطقة لحين اعداد مشروع تفصيلي للبناء المقترح						
المناطق الخضراء	لا يسمح بالبناء في هذه المنطقة اطلاقا						
منطقة ورش و صناعات خفيفة	لا يسمح بالبناء في هذه المنطقة الا من خلال مشروع تفصيلي						
منطقة المقابر	لا يسمح بالبناء في هذه المنطقة اطلاقا						
منطقة الوديان	لا يسمح بالبناء في هذه المنطقة اطلاقا						
الشوارع القائمة و المقترحة	لا يسمح بالبناء في هذه المنطقة اطلاقا						

المصدر: (بلدية وادي غزة، 2014)

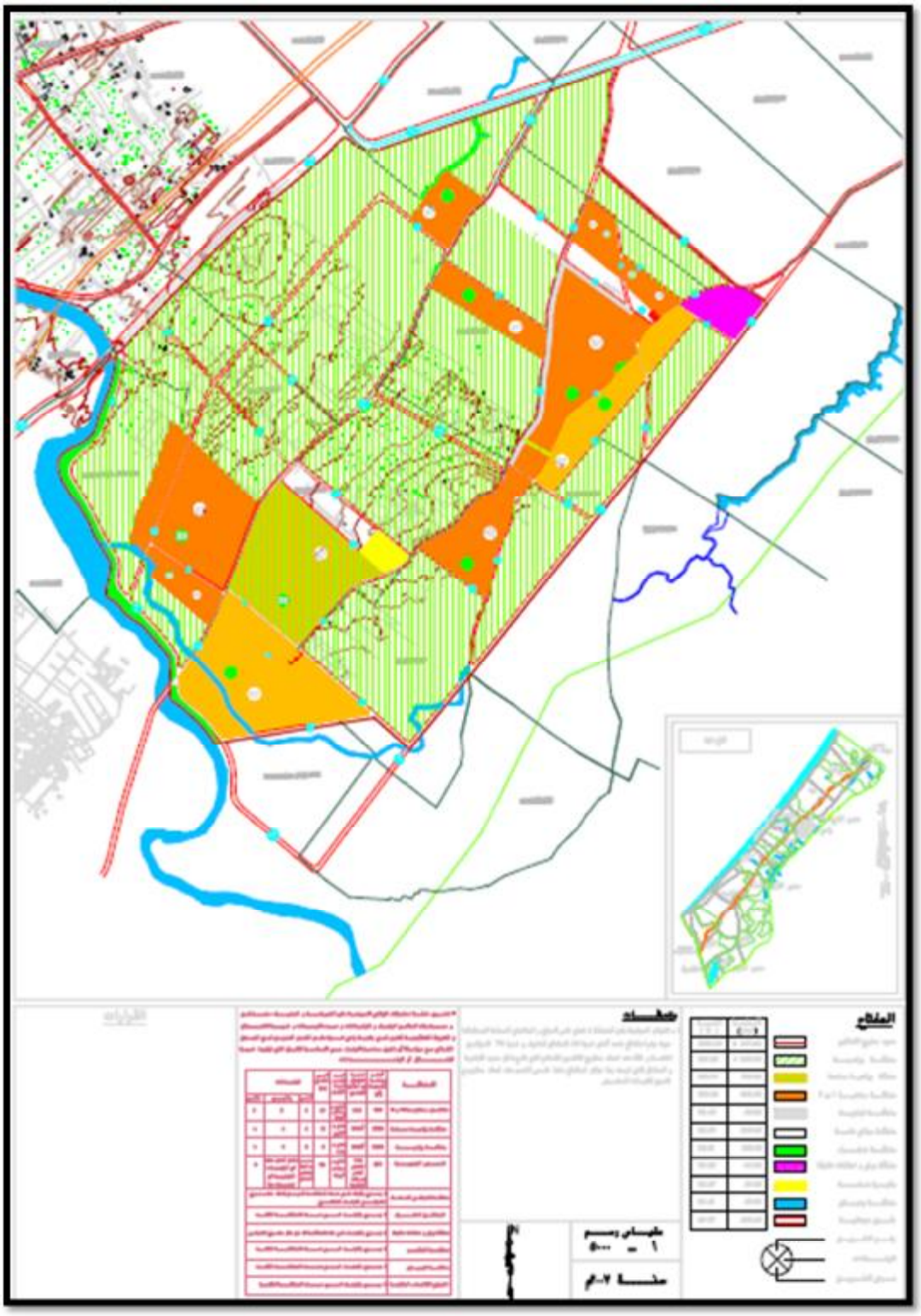

شكل 4.3: المخطط الهيكلي يوضح استخدامات الأراضي لمنطقة وادي غزة

المصدر: (بلدية وادي غزة، 2014)

رابعاً: توزيع استعمالات الأراضي في منطقة الدراسة:

تتنوع استعمالات الأراضي في منطقة الدراسة، وأهمها الاستعمال الزراعي، حيث تعتبر منطقة وادي غزة منطقة زراعية بدرجة يعمل اغلب سكان هذه المنطقة في الزراعة وتربية المواشي فتشكل المناطق الزراعية 72.62 % من منطقة وادي غزة حسب المخطط الهيكلي ولكن المنطقة تعاني في القطاع الزراعي من تكرر الاجتياحات ففي الأعوام 2005 و2007تم تجريف 2000 دونم وفي نهاية العام 2008(حرب الفرقان) تم تجريف 1000 دونم وتجريف الآبار الارتوازية الخاصة للمواطنين حسب إحصائيات وزارة الزراعة وبلدية وادي غزة، هذا ما أدى إلى تدهور الحالة الاقتصادية في المنطقة وأيضا على قطاع غزة فالمنطقة تعتبر مورد للثروة الحيوانية والمحصول الزراعي (بلدية وادي غزة، 2014).

وفي المرتبة الثانية يأتي الاستعمال السكني والذي يشكل ما نسبته 12.35% من مساحة نفوذ منطقة وادي غزة، ويمكن الإشارة إلى أن المنطقة السكنية في المنطقة لا تستعمل جميعها للاستخدام السكني بل جزء كبير منها يستخدم للزراعة وذلك لان ملكية المناطق السكنية ملكيات خاصة بمساحات كبيرة لم يتم البيع فيها فلذلك أبقيت محافظة على الطابع الأساسي لها وهي زراعية وارض صالحة للزراعة ولكن ينطبق عليها الشروط التنظيمية للمنطقة السكنية.

أما الخدمات التعليمية فتقتصر حتى العام 2013 على مدرسة مشتركة للبنين والبنات حتى الصف الرابع وبنات لغاية توجيهي وهي مدرسة حكومية، وروضة أطفال تابعة لبلدية وادي غزة وفي نهاية العام 2013 تم إنشاء مدرسة بواسطة وكالة الغوث، وحاليا معتمد ضمن مشاريع الإسكان في ارض الهدى وبتمويل من الصندوق الكويتي مدرسة حكومية ثانوية للبنين، ولكن بوجود الإغلاق وعدم توفر المواد لإنشاء المدرسة فالمشروع حتى اللحظة لم يتم البدء في إنشائه، وهذا ما يؤدي إلى الذهاب إلى مدارس بجوار منطقة وادي غزة مثل المدارس الثانوية التابعة لمخيم البريج وهذا سبب من أسباب عدم استكمال المراحل الدراسية للطلاب وقلة أعداد الحاصلين على الشهادات في المنطقة(المسح الميداني للباحث،2014).

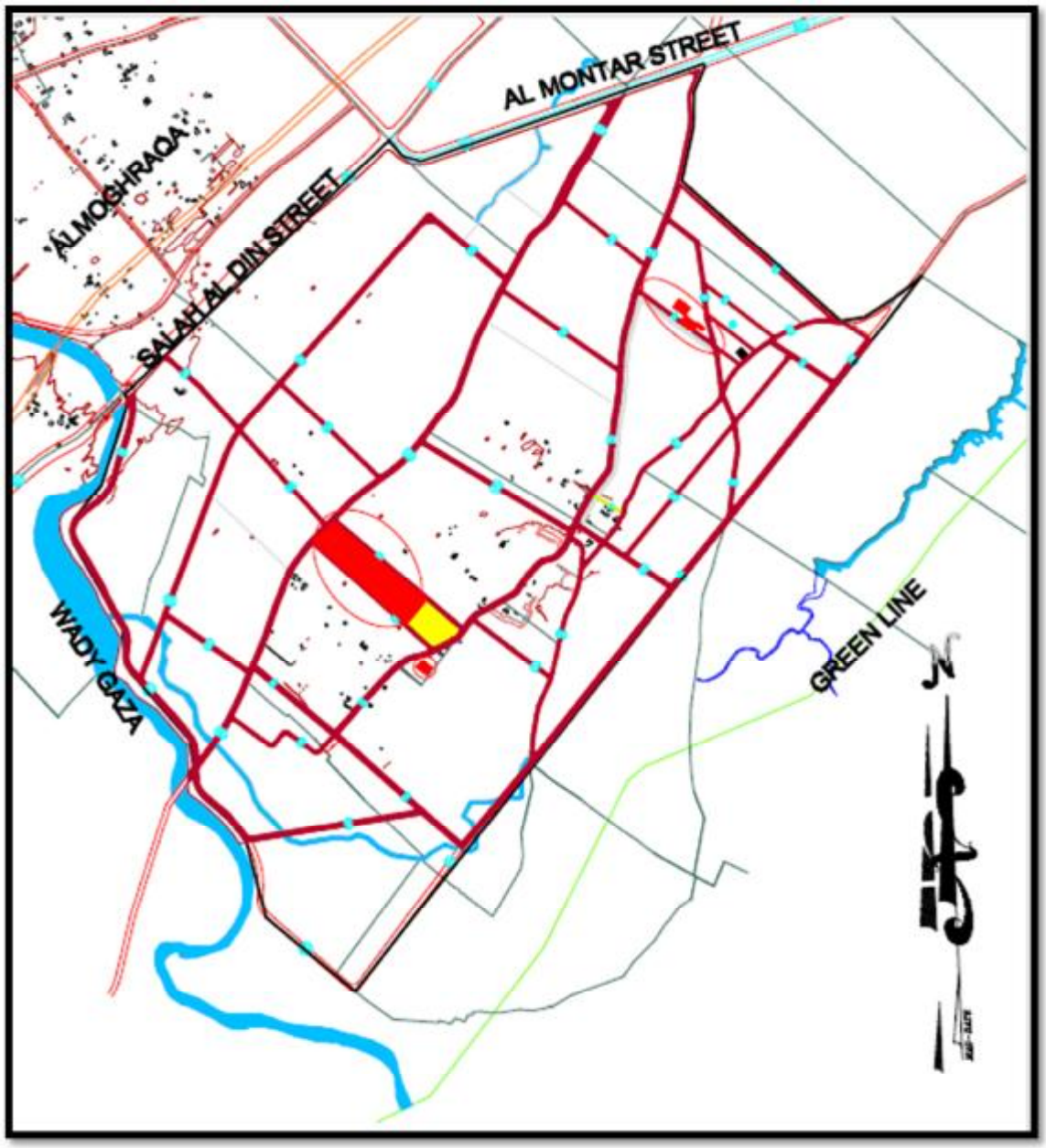

شكل 5.3:الخدمات التعليمية والصحية والمقبرة ومشروع الإسكان المقترح لمنطقة وادي غزة

المصدر: (بلدية وادي غزة، 2014)

أما الخدمات الصحية في منطقة وادي غزة فتقتصر على مستوصف (مركز للرعاية الأولية) ويحتوي طاقم المستوصف على طبيب عام وإداري وصيدلي وسكرتير وهذا بطبيعة الحال لا يكفي لترجمة الاحتياجات الصحية ولا يخدم المنطقة، مما اضطر المواطنين إلى العلاج في مناطق مجاورة كمخيم البريج ومخيم النصيرات، ولكن في منتصف العام 2013 تم البدء بإنشاء مستوصف درجة رابعة ممول من الصندوق الكويتي وبإشراف وزارة الصحة ومؤسسة التعاون

والبلدية ولكن توقف المشروع بسبب الحصار وعدم توفر المواد وتم انجاز القواعد والحزام الأرضي والأعمدة(المسح الميداني للباحث،2014).

3-2-4:التخطيط والتنظيم

أولاً: التخطيط ومفهومه:

وهو الأسلوب الذي يهدف إلى حصر كافة الإمكانات والموارد المتوفرة في الدولة أو المحافظة أو الموقع على كافة المستويات ضمن منهج محدد وفترة زمنية محددة، ودراسة هذه الإمكانات للدولة أو المدينة أو القرية وتحديد كيفية استغلال الموارد والإمكانات لتحقيق الأهداف المرجوة من التخطيط، وهو موجه تماما نحو المستقبل من خلال التفكير بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئة العمرانية ويسعى إلى الشمولية في السياسة ويهتم بارتباط الأهداف والقرارات الجماعية(الطعاني، 2009).

وتنقسم مستويات التخطيط إلى خمس مستويات نبدأ بها من المستوى الأعلى إلى المستوى الأدنى

1- التخطيط على المستوى الدولي الشامل ومن أمثلته تنظيم سياسي لهيئة الأمم المتحدة – تنظيم علمي لخدمة الإنسان في جميع إنحاء المعمورة.

2- التخطيط الإقليمي الدولي ويجمع عدة دول متجانسة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا مثال ذلك التخطيط الاقتصادي للسوق الأوربية المشتركة.

3- التخطيط القومي الشامل وهو على مستوى الدولة.

4- التخطيط الإقليمي وهو على مستوى الأقاليم في الدولة الواحدة.

5- التخطيط على مستوى المدينة أو القرية(نفس المرجع السابق) .

ثانياً: أهداف التخطيط العمراني

تتلخص أهداف التخطيط العمراني في(النجوم،2009):

1- زيادة الخدمات بدرجة كافية أفقيا وراسيا

2- تحسين في أداء الإنتاج والخدمات.

3- إنشاء التوازن بين الإنتاج وقطاعاته المتباينة من خلال الانسجام بين الزيادة السكانية وبين الزيادات المطلوبة في الإنتاج والخدمات.

4- عدم استنزاف الموارد والتي تحد من التنمية.

5- الحفاظ على مستوى المرافق حتى لا يؤدي إلى تدهور حجمها ونوعيتها.

6- العدالة في توزيع المشروعات، وعدم تداخل القطاعات وتقديم الخدمات على كافة المستويات.

7- توفير البيئة المناسبة للمسكن والاستثمار.

8- النهوض في المناطق المخططة ومواجهة الكوارث والحالات الطارئة.

9- حماية المناطق الأثرية والمحميات الطبيعية.

10- توزيع استعمالات الأراضي، وحل مشاكل المرور والطرق.

11- الموازنة في الخدمات وخطط التطوير.

ثالثاً: لمحة تاريخية عن التخطيط والتنظيم في قطاع غزة

بموجب قانون إدارة الولايات العام سنة 1871م والذي يعتبر الأساس القانوني والمرتكز التنظيمي لتركيبه المجالس البلدية فقد تم ربط البلديات بالسلطات المركزية وتعزيز المركزية الإدارية وتحديد الصلاحيات الممنوحة للبلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي فترة الانتداب البريطاني التي بدأت 1917 استمر العمل بالقانون العثماني حتى 1921م ثم استحدث نظام جديد باسم نظام الهيئات المحلية وإلغاء العمل بالنظام العثماني ولم يتقيد الاحتلال بإجراء انتخابات للمجالس البلدية، فقد تضمن صك الانتداب أن تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية ضمن إنشاء الوطن القومي لليهود وفرضت وصاية على البلديات والمجالس العربية من حيث اختيار الممثلين أو الموازنات أو تنفيذ مشاريع، وفي العام 1934م وضع قانون جديد يضمن السلطات المطلقة للمندوب السامي بجميع الصلاحيات والسلطات، وظهر قانون تخطيط المدن العام بعد إقراره في المناطق التي تقع تحت الانتداب البريطاني.

وفي العام 1948م وانتهاء الانتداب البريطاني، تم تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق سياسية وإدارية هي إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، فخضعت الضفة الغربية للسيادة الأردنية، أما قطاع غزة فخضع للإدارة المصرية والتي أبقت قانون تنظيم المدن لعام 1936م ساري المفعول، وبعد احتلال إسرائيل لقطاع غزة عام 1967م وضعت هياكل تخطيطية تابعة لمؤسسات التخطيط

الإسرائيلي بموجب أوامر عسكرية فعملت المخططات الإقليمية الشاملة لأجل تحقيق المصالح والأهداف الإسرائيلية حتى اتفاق ما يسمى بغزة أريحا عام 1994م ففي قطاع غزة تم عمل المخطط الإقليمي لخمس محافظات عام 1998م بإشراف وزارة التخطيط والتخطيط الدولي سابقا، ومنحت البلديات صلاحيات التخطيط والتنظيم وتراخيص الأبنية بالتنسيق مع اللجنة المركزية للتنظيم والبناء وبدأ عمل المخططات الهيكلية بالتنسيق مع الجامعات ومراكز الأبحاث والقطاع الخاص(عبد الحميد،2005).

رابعاً: التخطيط والتنظيم في منطقة وادي غزة

يمكن اعتبار عمليات التخطيط والتنظيم في منطقة وادي غزة ضمن العمليات التخطيطية القائمة في قطاع غزة من خلال بلدية وادي غزة وبإشراف وزارة الحكم المحلي من خلال اللجنة المركزية للتنظيم والبناء والتي تعمل بقانون تنظيم المدن عام 1936 رقم 28 فهو مكون من 41 مادة فمجملها يقتضي إرسال كل لجنة تنظيم محلية أو لجنة لواء جميع المعلومات الضرورية بشان ما تحتاج إليه منطقة تنظيم المدينة من توسيع في الشوارع وإعداد شوارع جديدة أو ساحات عمومية والاتجاه المحتمل لعمران الجوار ونوع ذلك العمران إلى اللجنة المركزية للتنظيم والبناء ووضع الأنظمة واليات التخطيط والتعامل مع استخدامات الأراضي ومشاريع التقسيم وغيرها ويتم اعتمادها بعد مناقشتها.

أما المخطط الهيكلي لمنطقة وادي غزة فمعتمد من اللجنة المحلية للمنطقة والمكونة من 9 أعضاء منتخبين ومعتمدة من اللجنة المركزية للتنظيم والبناء عام 2007م حتى عام 2015، وتم انجازه بالتعاون مع كادر وزارة الحكم المحلي، وبعد عام 2007 بدا كادر البلدية الهندسي بعمل مخططات تفصيلية وفتح شوارع أولا باعتمادها من اللجنة المحلية التي يرأسها رئيس البلدية وممثلها مهندس البلدية ثم ترسل للمناقشة والاعتماد من اللجنة المركزية للتنظيم والبناء وتخطيط المدن(بلدية وادي غزة،2014).

3-3: واقع التنمية الريفية في الخطة الإستراتيجية لبلدة وادي غزة

الخطة الإستراتيجية لبلدة وادي غزة تم انجازها في العام 2013م لمدة أربع أعوام من 2013 حتى عام 2016 م وبتمويل من صندوق تطوير وإقراض البلديات بالتعاون مع مكتب استشاري ومنهجية الخطة الإستراتيجية اعتمدت على تشكيل أربعة لجان وهي لجنة الإدارة والحكم الرشيد، لجنة البنية التحتية والبيئة، لجنة المجال الاجتماعي، لجنة المجال الاقتصادي، ثم عقد

مجموعة من اللقاءات والاجتماعات مع أعضاء اللجان، وقامت كل لجنة بوضع الفرص والتهديدات التي تؤثر المجال في كل لجنة، إعداد قائمة من الاحتياجات والأولويات، ومن خلال الفريق الأساسي قام بتجميع النتائج لكل لجنة من اللجان الأربعة ليتم إدراجها ضمن التقرير التشخيصي.

وتناول التقرير التشخيصي للخطة الإستراتيجية بعض أجزاء من الخصائص الديموغرافية للمنطقة، ونبذة عن البلدية والهيكل التنظيمي للبلدية، واللجان المشكلة، وتضمن التقرير نقاط القوة ونقاط الضعف في المجالات الأربعة للجان المشكلة، والوصول إلى أهم القضايا الأساسية لكل مجال ومنها اقتراح مشاريع للمنطقة حسب كل مجال(بلدية وادي غزة ،2013).

ويمكن تلخيص النواحي الايجابية في الخطة الإستراتيجية في التالي:

- مشاركة المجتمع المحلي الخطة الإستراتيجية ووضع أولويات للمشاريع والاحتياجات لان التنمية كما أسلفنا هي من المواطن وللمواطن وان المواطنين هم من يحددوا أولويات احتياجاتهم.
- تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال اللقاءات والاجتماعات.
- تناولت الخطة الإستراتيجية تشكيل لجان مثل اللجنة الاقتصادية واللجنة الاجتماعية والبنية التحتية، والحكم الرشيد، وهي من دعائم التنمية الريفية.
- استقراء الوضع القائم من خلال بعض بوضع نبذة عن المنطقة والمشاكل الخدماتية الموجودة، واستحضار مواطن القوة والضعف في المنطقة .
- تناولت الخطة تحسين أوضاع المزارعين وهذا جزء من التنمية الاقتصادية.
- وجود خطة إستراتيجية لمنطقة وادي غزة تحاكي قضايا التنمية.

أما النواحي التي تحتاج إلى تطوير فيمكن تلخيصها في التالي:

- اللجان المشكلة ينقصها الكادر الفني والهندسي والاجتماعي والاقتصادي والأكاديمي.
- استقراء الوضع القائم من اللجان لم يتضمن شكل العمران في المنطقة والنمو العمراني، كما أسلفنا التنمية العمرانية هي الوعاء للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فبدونها لا تكون هناك تنمية ريفية.
- غياب الحديث عن عملية التخطيط والتنظيم في المنطقة مع ذكر العنوان فقط.
- غياب دور وزارة الحكم المحلي في الخطة الإستراتيجية لما تملك من كوادر فنية.

- موطن القوة في المنطقة وهي الأراضي الزراعية والتي بدورها تؤدي للتنمية الاقتصادية لم يتم التركيز عليها بصورة شاملة.
- اقتصرت الخطة الإستراتيجية على وضع مشاريع خلال أربع سنوات قادمة.
- ضعف تمثيل المرأة في الخطة الإستراتيجية.
- عمل الخطة الإستراتيجية بهدف تمويل المشاريع الممولة من صندوق إقراض وتطوير البلديات وتحديد فترة زمنية قصيرة لإعدادها فهي وضعت ضمن شروط التمويل، لاستكمال ملفات التمويل وليس بغرض التنمية الريفية، وتم إعدادها في عام 2013 م والتي يجب أن تكون في وقت مبكر أكثر من ذلك بأهداف شاملة للتنمية الريفية.
- لم ترتكز الخطة الإستراتيجية على دراسات مشابهة لحالة المنطقة وأبحاث ومراجع تغذي العملية التنموية.

3-4 الخلاصة

تم تسليط الضوء في هذا الفصل على منطقة الدراسة من خلال نبذة تاريخية عن المنطقة والخصائص الديموغرافية والخصائص الاجتماعية واستقراء الوضع القائم للمنطقة من حيث خدمات البنية التحتية واستخدامات الأراضي والنسيج العمراني للمنطقة، وعمليات التخطيط والتنظيم في قطاع غزة ومنطقة الدراسة، كما تم استعراض الخطة الإستراتيجية في منطقة وادي وبيان النواحي الايجابية في الخطة الإستراتيجية، وأيضا النواحي التي تحتاج إلى تطوير في مسار الخطة الإستراتيجية، وبشكل عام وبالنظر إلى واقع التنمية الريفية في منطقة وادي غزة فإن هذه التنمية لم تحقق الأهداف التنموية بأبعادها الشاملة، ومنها أهداف التخطيط والتنظيم والتنمية العمرانية، والتنمية الزراعية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنظرة شمولية للتنمية نظرا لنقص الكوادر الفنية المشكلة للجان الخطة الإستراتيجية، ونشير إلى أن الخطة الإستراتيجية تحاكي أجزاء من التنمية الريفية وهي أمر ايجابي وخطوة أولى تؤدي إلى النظرة المستقبلية للتنمية الريفية وأيضا تعزيز المشاركة المجتمعية والتي تؤدي إلى التنمية بجميع أنواعها.

الفصل الرابع
تحليل الوضع القائم لبلدة وادي غزة

4-1: تمهيد

4-2: المشاريع المنجزة في بلدة وادي غزة

4-3: تحليل الواقع الحالي لبلدة وادي غزة

4-3-1 :عناصر القوة

4-3-2: عناصر الضعف

4-3-3: الفرص والتهديدات

4-4:الخلاصة

الفصل الرابع

تحليل الواقع الحالي لبلدة وادي غزة

4-1: تمهيد

بعد تسليط الضوء على منطقة الدراسة(منطقة وادي غزة)، وإبراز المشاكل التنموية التي تعاني منها، وتتبع واقع التنمية الريفية في الخطة الإستراتيجية للمنطقة، ومحاولات التنمية الريفية في فلسطين وقطاع غزة، فسيتناول هذا الفصل المشاريع المنجزة من عام 2007 حتى عام 2014، ثم عمل تحليل وتقييم الواقع الحالي لبلدة وادي غزة، من خلال التحليل الاستراتيجي الرباعي(SWOT) بالتعرف على عناصر القوة للبيئة الداخلية لمنطقة وادي غزة وعناصر الضعف للبيئة الداخلية في منطقة وادي غزة، وأيضا معرفة الإمكانات والفرص المتاحة للمنطقة كما سيتطرق هذا الفصل إلى التهديدات والعوائق الخارجية التي تعاني منها المنطقة مما يمهد لوضع إستراتيجية تطويرية لمنطقة الدراسة.

4-2: المشاريع المنجزة من عام 2007-2014م

لابد من معرفة أهم المشاريع المنجزة خلال الفترة الزمنية الماضية مابين عام 2007 حتى عام 2014م وذلك لرؤية ماهية التمويل وجهات التمويل ومدى مساهمة هذه المشاريع في مجالات التنمية والتي يمكن أن نستدل بها بالاحتياجات ومدى ملاءمة المشاريع لمنطقة ريفية كمنطقة وادي غزة، وهل هذه المشاريع تلبي احتياجات التنمية.ويوضح جدول 4-1 أهم المشاريع المنجزة من عام 2007 حتى عام 2014م:

جدول 4-1:يوضح المشاريع المنجزة من العام 2007-2014م

الرقم	اسم المشروع	قيمة المشروع$	الجهة الممولة	تاريخ التنفيذ
1	توريد وتركيب قطع غيار لشبكة الإنارة	49800	صندوق تطوير البلديات	2012
2	رصف الجزء الأول من شارع المستوصف	62344	undp	2012
3	صيانة شوارع داخلية	32750	بكدار	2011
4	تطوير شارع المنظمة	91500	البنك الإسلامي- badea	2011

الرقم	اسم المشروع	قيمة المشروع$	الجهة الممولة	تاريخ التنفيذ
5	تاهيل شارع المدخل الرئيسي وقيساريا	44253	صندوق البلديات مجموعة ممولين	2011
6	ترحيل النفايات الصلبة ومخلفات البناء	10260	صندوق البلديات الحكومة الدنمركية	2008
7	فتح طرق زراعية	84473	CHF	2010
8	رصف شارع المدخل الشمالي	138000	المشروع الدنمركي	2077
9	رصف شارع حي الوادي	63000	البنك الإسلامي	2007
10	صيانة شوارع داخلية	30000	المشروع الدنمركي	2007
11	فرد بيس كورس شارع المستوصف	55286	undp	2007

المصدر: (بلدية وادي غزة،2014)

من الجدول المتضمن المشاريع المنجزة خلال السبع سنوات الماضية حتى عام 2014م يتضح نواحي ايجابية تزيد من عجلة التنمية وأخرى تظهر التركيز على مشاريع دون مشاريع هذا الأمر بدوره يعيق تحرك عجلة التنمية. فمن النواحي الايجابية في هذه المشاريع أن مصادر التمويل متنوعة وعديدة وأيضا هذه المشاريع ركزت على البنية التحتية للمنطقة فهي تخدم التنمية بجميع أنواعها الاقتصادية والاجتماعية وتدعم التنمية العمرانية.

فالنواحي التي بدورها تبطئ من عجلة التنمية بفروعها هي أن المشاريع المنجزة خلال السبع سنوات الماضية رغم تنوع الممولين وكفاية أعدادهم لكن المبالغ الممولة خلال سبع سنوات قليلة مقارنة بالفترة الزمنية بالإضافة إلى أنها تركزت فقط على مشاريع البنية التحتية وتجاهلت مشاريع تنموية كثيرة منها مشاريع كمثال ليس للحصر إنشاء مركز صحي متخصص أو مركز نشاطات شبابية ثقافية تعزز التنمية الثقافية، وأيضا من النواحي الأخرى تجاهلت المشاريع دور المرأة، وغياب المشاريع التي تخدم التعليم والطلاب بالإضافة إلى عدم وجود مشاريع ترفيهية مثل المنتزهات والحدائق وغيرها من المشاريع، كما أن عدم وجود مشاريع خدماتية في السبع سنوات

الماضية، بالإضافة إلى ذلك عدم وجود مشاريع تخص التنمية الإدارية وتطوير الهيكل الإداري، وأيضا ما يخص العملية التخطيطية.

أ: المدخل الرئيس للبلدة

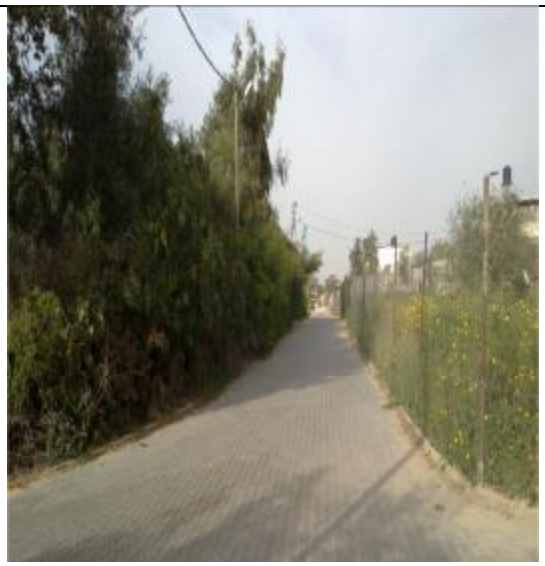

ب: شارح المستوصف

ج: جسر وادي غزة

د:شارع المنظمة

شكل 4-1: بعض المشاريع التطويرية التي تمت في بلدة وادي غزة خلال الفترة2007-2014

المصدر: الباحث

يعزى تمويل المشاريع التي تهتم بالبنية التحتية فقط هو عدم وجود خطة إستراتيجية تنموية تحدد مدى الأولويات التنموية بجميع فروعها ويتم من خلالها تمويل المشاريع وبالتالي يتم عرضها على جميع الممولين وهذا يكون دافع للمولين بزيادة التمويل وانجاز مشاريع بحجم اكبر ومتنوع يخدم ركائز التنمية بجميع فروعها. ويوضح شكل 4-1 بعض المشاريع التطويرية التي تمت في بلدة وادي غزة.

4-3: تحليل الوضع القائم لبلدة وادي غزة

للوصول إلى استراتيجيات التنمية الريفية لبلدة وادي غزة والنهوض بالبلدة من خلال تصورات واقعية غير متخيلة وإمكانية استغلال الموارد بأفضل طريقة، فلذلك يجب معرفة الفرص الداخلية المتاحة والمتوفرة في المنطقة من أراضي ، كادر بشري وغيرها بالإضافة إلى تحديد نقاط الضعف والفرص والتهديدات الخارجية، ويمكن في هذا الإطار تحليل الواقع الحالي لبلدة وادي غزة بواسطة عناصر التحليل الاستراتيجي الرباعي (SWOT ANALYSIS)

جدول 4-2: التحليل الرباعي (SWOT) للوضع القائم في منطقة الدراسة

نقاط القوة الداخلية (Strength)	نقاط الضعف الداخلية (Weaknesses)
* الموقع والمناخ * المصادر الطبيعية * الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية مجلس قروى (بلدية) قائمة على خدمة المواطنين موارد بشرية	*نقص في البنية التحتية *ارتفاع نسبة البطالة والفقر *ضعف التسويق للمنتجات *نقص الخدمات الصحية *مشاكل بيئية اثر مكب النفايات *نقص الوعي والثقافة
الفرص (opportunities)	**التهديدات الخارجية(threats)**
*التواصل الجغرافي والإداري *عمل المانحين في المنطقةوتنوعهم *وجود مصادر طبيعية ومصادر خصبة *شراكة مع القطاع الخاص *توأمة المؤسسات للاستفادة من الخبرات منها الخارجية	*الاحتلال الإسرائيلي *حروب متوالية واجتياحات متكررة *إغلاق المعابر وعدم توفر مواد البناء *استمرار الحصار الظالم

4-3-1: عناصر القوة

أولاً: الموقع الجغرافي:

منطقة وادي غزة تمتاز بموقع جغرافي مميز حيث يمر في المنطقة شارعين إقليميين الأول شارع صلاح الدين بعرض 53 متر، ويحد منطقة وادي غزة من الجهة الغربية والشارع الإقليمي الثاني هو شارع الكرامة بعرض 53 متر والذي يحد منطقة وادي غزة من الشمالية الغربية وهو مؤدي إلى معبر كارني كما أن وادي غزة يحد المنطقة من الجهة الجنوبية وهو من اكبر الوديان في قطاع غزة وأطولها حيث يمر من المنطقة الشرقية للمنطقة الغربية وينفذ وادي غزة من منطقة المغراقة ويصب في البحر الأبيض المتوسط مع العلم أن المنطقة الوحيدة التي يمر بها وادي غزة ولم تختلط بمياه الصرف الصحي هي منطقة وادي غزة فهذا يعطي دافع كبير لجعل أو إبقاء وادي غزة منطقة محمية طبيعية تؤسس لعمل منطقة سياحية وتكون من عناصر الجذب للمنطقة.

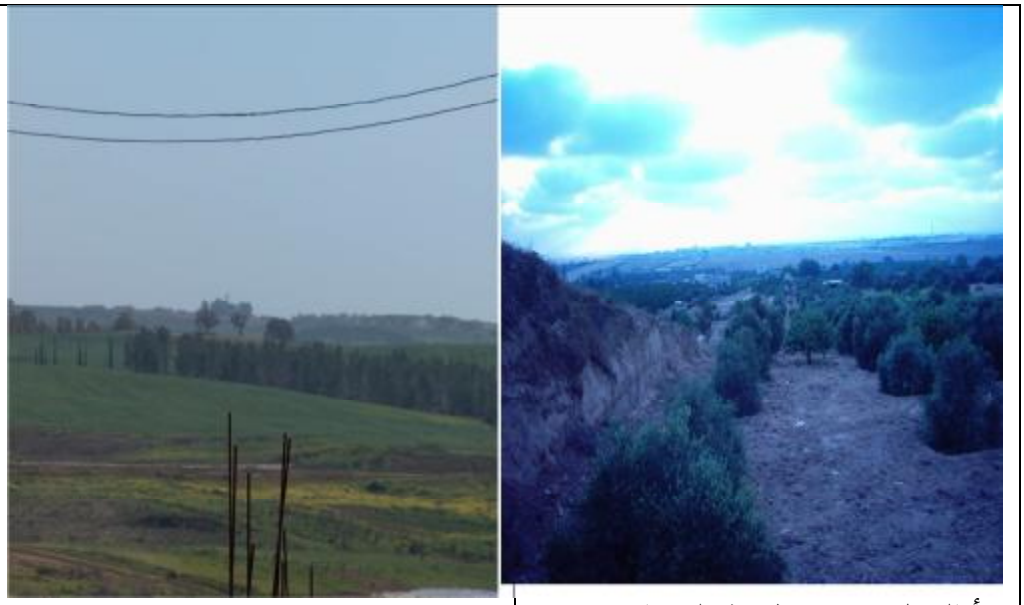

أ:الشكل يوضح طبيعة بلدة وادي غزة | ب: الشكل يوضح تضاريس المنطقة

شكل 4-2:يوضح طبيعة المنطقة وتضاريسها

(المصدر الباحث)

تشكل التضاريس عامل حيوي كبير بامتياز حيث أن منطقة وادي غزة منطقة سهلية بوجود بعض الارتفاعات كما أنها تساعد على التوسع العمراني بسرعة ويعزز التواصل الجغرافي ويجعل من منطقة وادي غزة منطقة جذابة للاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى وجود مناظر خلابة والتي يمكن بسهولة تحويلها إلى مرافق سياحية.

كما أن المنطقة توجد بها شبكة طرق منها شوارع رئيسية وأخرى فرعية تتواصل جميعها من الشرق الى الغرب والجنوب والشمال وهي بعروض متفاوتة من 34 م في الشوارع الرئيسية حتى 8 م شوارع داخلية وهذا ينعكس بالإيجاب على التسويق والتواصل مع المدن والمناطق الأخرى في قطاع غزة.

ثانياً: المجال الزراعي والحيواني:

تشكل مساحة الأرض الزراعية في منطقة وادي غزة النسبة الأكبر من المساحة الإجمالية حيث أنها تشكل 72 % حسب مخطط استخدامات الأراضي المقترح في المخطط الهيكلي لبلدة بالإضافة إلى الأراضي المقترحة على أنها سكنية أيضا يستخدمها مالكوها للزراعة، كما أنها أراضي خصبة ومتنوعة (الطينية، الطينية المختلطة) صالحة لزراعة أنواع كثيرة من المحاصيل منها أشجار الزيتون في الدرجة الأولى والحمضيات والخضار التي بدورها محاصيل تنعكس بإنتاجها على الناحية الاقتصادية، كما أن توفر الكادر الزراعي (المزارعين) ذو خبرة كبيرة في مجال الزراعة.

شكل 4-3:يوضح الأراضي الزراعية الملاصقة للمباني
(المصدر الباحث)

العائلات التي تقطن منطقة وادي غزة يطبع على طابع البداوة فسكان هذه المنطقة على الأغلب مربون للحيوانات والحيوانات المنتجة للحوم، ووجود مزارع مثل مزارع الأبقار، بالإضافة إلى ذلك فهم يربو الدواجن البيتية، ومزارع منتجة تجارية تصدر إلى خارج منطقة وادي غزة فإجمال هذه المزارع تساهم في دعم الثروة الحيوانية مما يترتب عليها تنشيط الجانب الاقتصادي وزيادة الأيدي العاملة وتؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: الجانب الإداري :

تتبع منطقة وادي غزة إلى إدارة تتابع شؤون المنطقة وهي بلدية وادي غزة حيث تشرف البلدية على الخدمات وتوفر خدمات منها خدمة المياه عبر شبكة تضخ إليها الماء من بئر يتبع للبلدية وتغطي نسبة كبيرة من المنطقة، كما تشرف على خدمة إنارة الشوارع وتمول مشاريع للإنارة، كما أن بلدية وادي غزة تشرف عليها وزارة الحكم المحلي ولها مخطط هيكلي للمنطقة مقترح ومعتمد من اللجنة المركزية عام 2007 م كما أنها تتابع العملية التنظيمية للمنطقة.

مجال التعليم:

توجد في منطقة وادي غزة مدرستان وروضة أطفال تتبع لبلدية وادي غزة بإشراف وزارة التربية والتعليم ومدرسة مشتركة حتى الصف الرابع مضاف إليها جميع المراحل بنات حتى التوجيهي تتبع لوزارة التربية والتعليم (حكومية) وأخرى مدرسة تتبع لوكالة الغوث للمراحل الدراسية الأربعة الأولى، كما انه يوجد مخطط لوجود مدرستين الأولى خاصة والثانية ممولة من البنك الكويتي بواسطة مؤسسة التعاون في المنطقة السكنية المقترحة وبإشراف وزارة الإسكان والأشغال وبلدية وادي غزة وباعتماد الجنة المركزية (بلدية وادي غزة،2014)

شكل 4-4:يوضح مدرسة الوكالة

(المصدر الباحث)

4-3-2: عناصر الضعف

أولاً: الخطة التنموية الإستراتيجية:

من أهم عناصر الضعف وأكثرها تأثيرا سلبيا هو عدم وجود خطة إستراتيجية تنموية شاملة فاعلة توضح الاحتياجات والأولويات التنموية في المجالات التطويرية، وإظهار مصادر وموارد المنطقة، كما توضح القصور والضعف وتشخيص الخلل في جميع مجالات التنمية، ورغم أنه تم وضع خطة إستراتيجية للمنطقة في العام 2013 (انظر القسم 3-3 من الفصل الثالث)، إلا أنها لم تشمل بعدا إستراتيجيا كافيا لتطوير المنطقة ودراسة مستقبلها.

ثانياً: الوضع الإداري:

كما أن الوضع الإداري للمنطقة يفتقر إلى الكادر الإداري والهيكل التنظيمي وذلك نتيجة إلى نقص في الدعم المالي، فمن اجل تقديم الخدمات والاحتياجات للمواطنين وتوفير التدريب اللازم للموظفين يجب توفر الأموال، كما انه يشكل تحديا كبيرا من عناصر الضعف التي تواجه منطقة وادي غزة وينتج أثرها السلبي قلة المشاريع الممولة، ويحد لجان التخطيط من تنفيذ مشاريع جديدة، وهذا يترتب عليه فقدان التنمية الإدارية وهي من ركائز ودعائم التنمية في أي منطقة، وأيضا يؤدي إلى ضعف الخدمات مثل أنظمة التخلص من النفايات الصلبة فهي تؤثر على البيئة والصحة العامة، وعدم وجود شبكة الصرف الصحي حتى عام 2014 يدمر الخزان الجوفي مما يصيبه من تلوث جراء الحفر الامتصاصية.

ارتفاع نسبة البطالة والفقر:

لا شك أن الوضع الاقتصادي عنوان لضعف التنمية في قطاع غزة بجميع فروعها ومنطقة وادي غزة هي جزء من قطاع غزة، حيث ان اغلب سكان هذه المنطقة إما مزارعين أو عمال كانوا يعملون داخل فلسطين المحتلة فنظرا للظروف السياسية والحصار الظالم على قطاع غزة اعدم كثيرا واضعف مساعي التنمية في جميع المجالات، وأضافت الحروب المتوالية على القطاع الأزمة، كما أن منطقة وادي غزة حدودية كانت وما زالت تتعرض إلى اجتياحات تهدم الشجر والحجر، حيث بلغت نسبة البطالة في منطقة وادي غزة الى 90% ، حيث تحدث المصدر ان نسبة الموظفين 10% من سكان منطقة وادي غزة والباقي يعمل في مجال الزراعة وعمال داخل الأراضي المحتلة سابقا وفي الوقت الحالي وحتى نهاية عام 2014م (بلدية وادي غزة،2014).

نشاط المرأة والثقافة :

بالرغم من مشاركة المرأة في مجال الزراعة وبعض الأعمال إلا أنها لا تشارك في صناعة القرار وهذا يعزى ذلك إلى الأمية الزائدة حيث بلغت نسبة الأمية إلى 20 % خصوصا في النساء فهذا يترتب عليه مدى الوعي بالمشاريع التنموية وصعوبة التنمية الثقافية بنهج متسارع وبوقت محدد(بلدية وادي غزة،2014).

4-3-3: الفرص والتهديدات

أولا: الفرص:

إن الإمكانات والفرص المتاحة في منطقة وادي غزة متعددة، فمنها مبدأ اللامركزية في الإدارة، فالقوانين المتعلقة بالسلطات المحلية لا تعيق عمل شركاء سواء كانت خارجية أو محلية مثل عمل توأمة مع بلديات كبيرة من قطاع غزة أو عمل توأمة مع بلديات كبيرة، ويستفاد منها الخبرات وتعزيز الكوادر الفنية والإدارية كما أن البلديات الكبيرة سلكت طرقا طويلة وواجهت صعوبات في مراحل نموها من شأنه أن يدعم التنمية الإدارية ويؤثر على جوانب أو فروع التنمية بالاتجاه الايجابي.

كما يمكن في هذا الإطار التعاون مع القطاع الخاص وتعزيز عمل المنظمات الغير حكومية والمؤسسات أو الجمعيات الخيرية وإقامة شركات،أيضا وجود شبكة شوارع تتواصل جغرافيا حيث أن التواصل الجغرافي يعطي فرص في تصدير المنتجات الزراعية وتسويقها، ويقترح عمل سوق محلي داخل المنطقة يزيد من الحركة الاقتصادية للمنطقة.

كما أن استقطاب إحدى عناصر الجذب الكبيرة مثال ذلك جامعة أو مستشفى تخصصي أو حتى ملعب إقليمي وإمكانية تنفيذ تلك المشاريع ليست صعبة لان مفهوم التنمية مفهوم شامل على مستوى وطني قبل أن يكون محلي فعملية نقل مشاريع تنموية كبيرة هدفها جذب الحركة الاقتصادية والاستثمار من مراكز المدن التي تندر بها المساحات إلى تجمع ريفي .

ثانيا: التهديدات:

تعددت التهديدات ومعيقات التنمية بجميع فروعها في منطقة وادي غزة والتي هي جزء من قطاع غزة الذي يتعرض إلى حروب متوالية وحصار مستمر فالاحتلال الإسرائيلي هو العقبة الكبرى والأولى أمام أي تنمية في فلسطين، فهذه الحروب تدمر الأرض وتهدد الإنسان والعمران فهي تسيطر على جميع مقدرات المناطق الفلسطينية في قطاع غزة مما يصنع العقبات التي تحيل دون تطوير أي عملية تخطيطية أو تنمية اقتصادية أو تنمية اجتماعية أو عمرانية أو إدارية.

مما يزيد التهديد ضررا اكبر على منطقة وادي غزة هو وقوعها على الشريط الحدودي فهي ملاصقة للخط الأخضر مما يجعل المنطقة غير مستقرة امنيا فيؤدي الى نزوح المواطنين من المنطقة.

شكل 4-6:يوضح مدى التهديدات على البنية التحتية

أيضا إغلاق المعابر أدى إلى توقف الحركة العمرانية في قطاع غزة ومنطقة وادي غزة نظرا لعدم وجود مواد بناء مما يؤثر سلبا على المشاريع التنموية لقطاع غزة والمنطقة أيضا يمنع التمويل واستمراريته نظرا لصعوبة التنفيذ بدون مواد البناء، فتنفيذ المشاريع التنموية يساهم في تقليل البطالة وإشغال الأيدي العاملة المحلية مما يؤدي إلى حركة اقتصادية نشطة لجميع شرائح المجتمع.

شكل 4-7:يوضح مدى التهديدات على المباني

4-4 الخلاصة

تم تسليط الضوء في هذا الفصل على المشاريع المنجزة خلال السبع سنوات الماضية لبلدة وادي غزة ومعرفة أهم المشاريع المنفذة خلال هذه الفترة والاتجاهات التنموية التي ركزت عليها هذه المشاريع، كما تم تحليل الوضع القائم لبلدة وادي غزة من خلال التحليل الرباعي الاستراتيجي (SWOT)ومعرفة عناصر القوة والضعف للمنطقة، كما تم التطرق إلى الفرص والتهديدات التي تواجهها منطقة وادي غزة، والتي بدورها تساعدنا في وضع استراتيجيات للتنمية الريفية لبلدة وادي غزة.

الفصل الخامس

استراتيجيات تنمية بلدة وادي غزة

5-1: تمهيد

5-2: أداة الدراسة:المقابلة المهيكلة

5-3: نتائج المقابلة المهيكلة

5-4 :استراتيجيات التنمية الريفية لبلدة وادي غزة

5-5: المشاريع التنموية المقترحة

5-6: الخلاصة

الفصل الخامس

استراتيجيات تنمية بلدة وادي غزة

5-1: تمهيد

بعد تحليل الواقع الحالي لبلدة وادي غزة من خلال تسليط الضوء على المشاريع المنجزة لبلدة وادي غزة ومدى تأثيرها على التنمية،وأيضا التطرق إلى تحليل (swot) ومعرفة مكامن القوة والضعف والفرص والتهديدات، سيتناول هذا الفصل محاور المقابلة المهيكلة، وخطوات وادوات تجميع البيانات، ومبررات استخدام المقابلة المهيكلة، واستنباط أهم الآراء من الخبراء والمهندسين والأكاديميين ومهندسي بلديات ريفية مشابهة لظروف منطقة الدراسة ومن خلال هذه الآراء والأفكار المستنبطة من عدة مجالات تنموية سوف يتم وضع استراتيجيات تنمية المناطق الريفية لمنطقة وادي غزة للمجالات التنموية وأخيرا يخلص الفصل لمشاريع تنموية بقيمة تقديرية.

5-2: خطوات وأدوات تجميع البيانات:

5-2-1: خطوات تجميع البيانات:

قبل الحديث عن المقابلة المهيكلة سنتطرق إلى أدوات وخطوات جمع البيانات ومزايا وقصور كل نوع من أنواع جمع البيانات، وتتلخص عملية تجميع البيانات في ثلاث نقاط والتي يمكن من خلالها الوصول إلى المعلومات المطلوبة للباحث:

1- تحديد المجتمع الذي سيتناوله البحث أي تحديد العينات المختارة التي سيتم جمع المعلومات بواسطتها ويعتمد ذلك على أمرين الأول طبيعة المجتمع نفسه وهل يمكن تجميع البيانات والمعلومات والوصول إليها أم ذلك غير ممكن، والثاني طبيعة البيانات المطلوبة للبحث والإمكانيات المتاحة (الفنية، المادية، والوقت المتاح).

2- التعرف على جوانب المشكلة البحثية من خلال وضع هياكل الجداول الإحصائية التي تستوعب البيانات التي يتوقع تجميعها.

3- تحديد مصادر البيانات ممكن أن يكون مصدر المعلومات والبيانات هو الميدان والتي تجمع مباشرة واحتمالية وجود هذه المصادر في الكتب والمراجع المنشورة (بدر، 1977).

5-2-2: أدوات تجميع البيانات

يمكن حصر أهم أدوات تجميع البيانات من خلال ثلاث أدوات:

1-الاستبيان:

البيانات التي تجمع بواسطة الاستبيان من خلال عدد كبير من العينات التي يحتاجها البحث وترسل لأشخاص غير متخصصين ويتم جمع البيانات من خلال الاستبيان بعدة طرق منها بواسطة الباحث عن طريق البريد أو الهاتف أو من خلال الصحف أو المجلات وللاستبيان مميزات وأخرى سلبيات فمن أهم مزايا الاستبيان:

- توفر بيانات غزيرة.
- ارخص نسبيا مقارنة بالمقابلات.
- إمكانية وصولها إلى عينات كبيرة ومنتشرة جغرافيا.

ومن أهم جوانب قصور الاستبيان:

-فشل إلقاء الاستبيان يخلق عدم استجابة من البعض مثال ذلك وجود أسئلة مقفلة(تكون الإجابة بنعم أو لا)، ووجود أسئلة مفتوحة يجيب عليها البعض كما يشاء.

-استخدام الاستبيانات الطويلة يؤدي إلى تنحي البعض عن الإجابات.

- استجابة الاستبيان ممكن أن تكون غير ممثلة بفئات المجتمع المطلوب استبيانها (الجوهري، 2012).

2-المقابلة:

على عكس الاستبيان المقابلة تكون بأعداد محصورة ومتخصصين قد تكون اثنا عشر مقابلة وهناك ثلاث أنواع من المقابلات هي المقابلات المقننة وهدفها الأساسي توفير بيانات كمية، والمقابلات شبه المقننة وغير المقننة هدفها أن تعطي بيانات يغلب عليها الطابع الكيفي ففي المقابلة الغير مقننة تكون موضوعات للدراسة بشكل عام، حيث تكون غير مفصلة، والمقابلة الشبه مقننة تعطي تفاصيل أكثر ولكنها لا تسمح بحرية الإجابة.

المقابلة لها شروط للقائم بالمقابلة أو الباحث من المهم عند إجراء المقابلة أن يقوم الباحث بتعريف نفسه بأسلوب غير منفر أو يقوم بالتهويل على المبحوث وتشويشه أو الإيحاء له بان إجابة محددة هي الإجابة الصحيحة وهذا من شانه يؤدي إلى اثر عكسي على البيانات التي يحصل

عليها من المقابلة، كما يجب أن يستهل الباحث المقابلة بالتعريف بأغراض البحث وحدوده وأهدافه، وإذا أمكن مراجعة الإجابات قبل الانتهاء من المقابلة(الجوهري،2012).

ويفضل بعض الباحثين إلى تسجيل المقابلة أو عمل مقابلة مصورة بدلا من تدوينها ثم بعد ذلك يتم تفريغ المقابلة إلى بيانات كتابية، وذلك لتقليل وقت المقابلة وأيضا حتى لا ينشغل القائم بالمقابلة بتدوين البيانات ويفقد بعض أو أجزاء من المعلومات حتى يتم ذلك يجب اخذ رأي المبحوث ممكن أن لا يتقبل ذلك.

واختار الباحث المقابلة شبه المقننة لما لها من مميزات ومناسبتها للبحث وسيتم التطرق إلى مبررات استخدام المقابلة المهيكلة وصعوبات المقابلة.

3-الملاحظة:

وهي النوع الثالث من أدوات جمع البيانات ومقسمة إلى قسمين ملاحظة مشاركة وملاحظة غير مشاركة وهي تستخدم في أبحاث علم الاجتماع لدراسة تغييرات في إنتاجية أو انجاز عمل ومدى تأثير ظروف العمل على الانجاز، كما تكون على الدراسات التي تشمل الأطفال والراشدين في سلوكهم، وهي أداة لا يمكن استخدامها في أبحاث لوضع استراتيجيات التنمية أو ما شابه(الجوهري،2012).

5-3: أداة الدراسة: المقابلة المهيكلة

تم استخدام المقابلة المهيكلة كأداة للدراسة وكوسيلة تتبع من خلالها منهجية مناسبة للدارسة، وذلك لأخذ اكبر قدر من الآراء والأفكار لمنطقة الدراسة، وتم استهداف مهندسين البلديات في المناطق الريفية، وخبراء في التخطيط، وصناع القرار ومهندسين يعملون في مجال التمويل، وأيضا ممثلين الوزارات في اللجنة المركزية، والأكاديميين (انظر أسماء من تمت مقابلتهم في ملحق رقم 1).

5-3-1: مبررات استخدام المقابلة المهيكلة:

نظرا لأن موضوع الدراسة موضوع تخصصي إلى حد ما، ويحتاج إلى رأي المختصين المطلعين على متطلبات التنمية الريفية، فقد تم اختيار المقابلة المهيكلة كأداة رئيسة للدراسة، وذلك بالإضافة إلى الملاحظة الميدانية المباشرة التي قام بها الباحث في الفصلين السابقين، ويهدف اختيار المقابلة المهيكلة إلى:

1-الاستفادة من خبرات الفئة المستهدفة للمقابلة المهيكلة في طرح الأفكار والآراء.

2- عرض محتويات المقابلة بكل وضوح وعن قرب، فان طلب استفسار يكون الباحث حاضرا مما يعطي أفضل إجابة.

3- جمع اكبر قدر من الأفكار والمقترحات التي تفيد الدراسة وبالتالي ستكون وسيلة المقابلة المهيكلة أكثر فاعلية.

5-3-2: صعوبات المقابلة المهيكلة:

بالرغم من الإيجابيات الواضحة للمقابلة المهيكلة فإنه يوجد عدد من الصعوبات التي تصاحبها، والتي تتطلب جهدا إضافيا، وتتمثل في:

1- اختيار العينة يتطلب معرفة بأسماء الأشخاص الذين ستتم مقابلتهم وعلاقتهم بالموضوع قيد الدراسة، وقد استفاد الباحث من موقعه المهني في تحديد قائمة الأشخاص ذوي العلاقة (انظر أسماء من تمت مقابلتهم في ملحق رقم 1).

2- تنفيذ المقابلة يستغرق وقتا كبيرا ولا بد من أخذ مواعيد مسبقة من المهندس أو الخبير نظرا لتعدد المواقع.

المقابلة المهيكلة تحتاج إلى عصف ذهني وتحضير من قبل الشخص الذي تتم مقابلته (أي الإجابات لا تكون سريعة وموجودة خصوصا عند وضع مقترحات وأفكار جديدة.

5-3-3: محاور المقابلة المهيكلة:-

تتضمن المقابلة المهيكلة أربع محاور بالإضافة إلى المخطط الهيكلي لمنطقة وادي غزة (انظر نموذج المقابلة في ملحق رقم 2)، المحور الأول هو محور التخطيط والتنظيم فتم البدء بالمقارنة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية من حيث عملية التطوير وماهية الاختلاف بينهما.

والسؤال الثاني من المحور الأول تطرق إلى منطقة الدراسة حيث أن المناطق الزراعية في منطقة وادي غزة ضمن الشروط التنظيمية المتبعة في قطاع غزة فجميعها يتوحد من حيث مساحة الملكية والارتدادات والارتفاع ونسبة الإشغال، ففي ظل هذه الشروط التنظيمية كيف يمكن تطوير المناطق الزراعية وهل يقترح الخبير أو المهندس تغيير لها.

والسؤال الثالث من المحور الأول يتطرق إلى اقتراح للمخطط الهيكلي وما مدى ملائمته لمنطقة وادي غزة وهل المخطط يحتاج إلى تحديث من حيث الشوارع واستخدامات الأراضي، وتوزيع المناطق السكنية.

والسؤال الرابع في محور التخطيط والتنظيم حول ما إمكانية توسعة نفوذ في اتجاه المناطق الإقليمية، ونظرا لان منطقة وادي غزة تواجه تهديدات تؤدي إلى قلة عدد السكان ونزوح البعض.

فكان السؤال الخامس ما هو التخطيط المناسب للمناطق الريفية في هذا الوضع، وانعكس السؤال السادس على ما قبله من حيث ما هي المشاريع التي يجب التركيز عليها في منطقة وادي غزة.

والمحور الثاني من المقابلة المهيكلة هو المجال الإداري ويتضمن هذا المحور أربع نقاط تم السؤال عليها فالسؤال الأول يتطرق إلى إمكانية دمج البلديات الريفية.

والسؤال الثاني سلط الضوء على الكادر الإداري المتواجد في بلدية وادي غزة ومقصد السؤال هل يؤيد الخبير زيادة الكادر وتطويره أو دمجها مع بلديات ريفية أخرى.

والسؤال الثالث من المحور الثاني للمقابلة المهيكلة يستفسر عن إمكانية الشراكة بلديات كبرى خارج أو داخل فلسطين.

والسؤال الرابع من المحور الثالث يتبع السؤال الثالث هل الشراكة مع القطاع الخاص يؤثر على قرارات البلدية من حيث جمع الضرائب والجباية.

المحور الثالث في المقابلة المهيكلة يتضمن سؤالين في مجال المشاركة المجتمعية والثقافة، وتطرق السؤال الأول من في المحور الثالث عن أفاق التنمية الثقافية في المناطق الريفية بشكل عام ومنطقة وادي غزة بشكل خاص وما مدى إمكانية التنمية الثقافية في المناطق الريفية.

والسؤال الثاني ركز على ما هي اقتراحات الخبير أو المهندس عن ضعف الثقافة وازدياد الأمية في المناطق الريفية وخصوصا عند النساء أدى إلى ضعف المشاركة المجتمعية في صنع القرار.

المحور الرابع في المقابلة المهيكلة ركز على ترتيب المجالات التنموية عند توفر التمويل وهي ستة مجالات، مجال التخطيط والتنظيم، المجال الإداري، مجال الخدمات بأنواعها (الصحية والترفيهية، والتعليمية)، البنية التحتية، التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر، وأخيرا التنمية الثقافية.

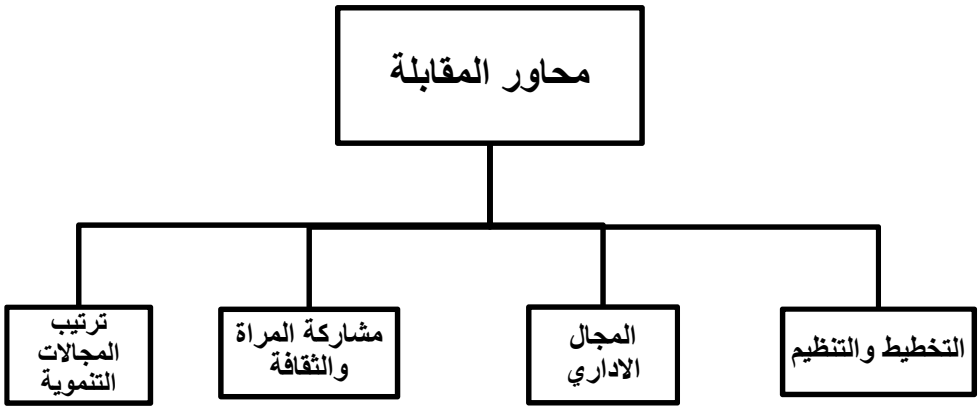

شكل(5-1) يوضح المحاور الأربعة للمقابلة المهيكلة

5-4: نتائج المقابلة المهيكلة

5-4-1: التخطيط والتنظيم

السؤال الأول من المحور الأول (محور التخطيط والتنظيم) تحدث عن وجهة نظر الخبير أو المهندس في كيف يمكن أن تختلف عملية تطوير المناطق الريفية عن المناطق الحضرية؟

فأجمعت النتائج على أن المناطق الحضرية والمناطق الريفية تختلف من حيث كثافة السكان والكثافة البنائية وكمية الخدمات المتوفرة في المناطق الريفية تقل نظرا لعدد السكان، كما أضاف البعض أن المناطق الريفية يجب أن توفر فيها جميع الخدمات مع الحفاظ على الطابع الريفي وذلك بزيادة القيود على قطاع الإسكان وتوجيه المنطقة نحو الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني بتمكين القطاع الزراعي نظرا للحاجة الماسة للحفاظ على السلة الغذائية المتمثلة في الأراضي الزراعية، كما انه يجب أن تكون ذات بعد استراتيجي من خلال وقف التمدد الحضري على المناطق الريفية.

السؤال الثاني من المحور الأول (التخطيط والتنظيم)كيف يمكن تطوير المناطق الزراعية في منطقة وادي غزة في ظل الشروط التنظيمية الحالية للمناطق الزراعية وهل تقترح تغييرا في هذه الشروط؟

اقترح 80% من نسبة ما تم مقابلتهم على أن الشروط التنظيمية الحالية تحتاج إلى إعادة دراسة بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات منها توجه السكان في الاعمار يختلف عن

توجهه عن المخطط الهيكلي في الاعمار، ويعزى البعض إلى أن الشروط التنظيمية الحالية تؤدي أحيانا إلى عشوائية منتظمة.

نتيجة لعدم دراسة تخصيص استخدام الأرض من حيث طبيعة الأرض في المخطط الهيكلي وتربتها واحتياجات السكان المستقبلية والحاضرة وملكيات المواطنين القاطنين في هذه المنطقة فينبني على ذلك وضع شروط تنظيمية من ارتدادات وارتفاعات ونسب إشغال وعروض للشوارع. فعند تنفيذها وتنظيم التراخيص بناءا على استخدام هذه الأرض يتفاجأ المخطط.

مثال ذلك عند وضع تخصيص استخدام ارض على أنها استخدام سكني في منطقة زراعية والعكس صحيح دون فحص لتربتها ودون الاكتراث بملكيات المواطنين في تلك التخصيص، ويقترح عليها شوارع هيكلية وبناءا على ذلك تبدأ عملية التنظيم على الشوارع وإعطاء تراخيص بناءا على شروط التنظيمية للمنطقة المخصصة نجد الملكيات إما مبعثرة في المناطق الزراعية يصعب المحافظة عليها كأرض زراعية أو ملكيات كبيرة في المناطق السكنية فالمناطق السكنية تكون بذلك لا تستخدم للسكن والمناطق الزراعية لا تستخدم كزراعية بذلك تكون عشوائية منتظمة.

وعندما يراد إصلاح هذا الخطأ تكون استقرت المنطقة على نظام معين يصعب تغييره على ارض الواقع مع احتمالية أن تكون لفترات زمنية كبيرة تتجاوز الأربع سنوات أو الخمس فتكون بذلك المشكلة أصعب.

وعليه يمكن دراستها بحيث يمكن أن تكون الدراسات المعدة شاملة لجميع القطاعات مع إضافة أن أي نظام ناجح قابل للتطبيق، وينظر البعض الأخر إلى تغيير الشروط التنظيمية عدم وجود تخصيص زراعي مستدام حسب حاجة السوق المحلي وأيضا تنشيط القطاع الخاص لوضع نظام خاص للاستثمار الزراعي.

وان نتائج المقابلة بما يوازي 20% يوافق النظام الحالي والشروط التنظيمية الحالية للمناطق الزراعية ولا يقترح تغيير في هذه الشروط باعتقاد أن النظام الموجود وضع ليوازن بين السكن والزراعة وعليه يمكن المحافظة على الأراضي الزراعية كمخزون غني لتلك المنطقة(منطقة وادي غزة) طبقا للمخطط الهيكلي.

السؤال الثالث في المحور الأول (محور التخطيط والتنظيم)هل المخطط الهيكلي المقترح لمنطقة وادي غزة مناسب أو يحتاج إلى تحديث من حيث الشوارع واستخدامات الأراضي؟

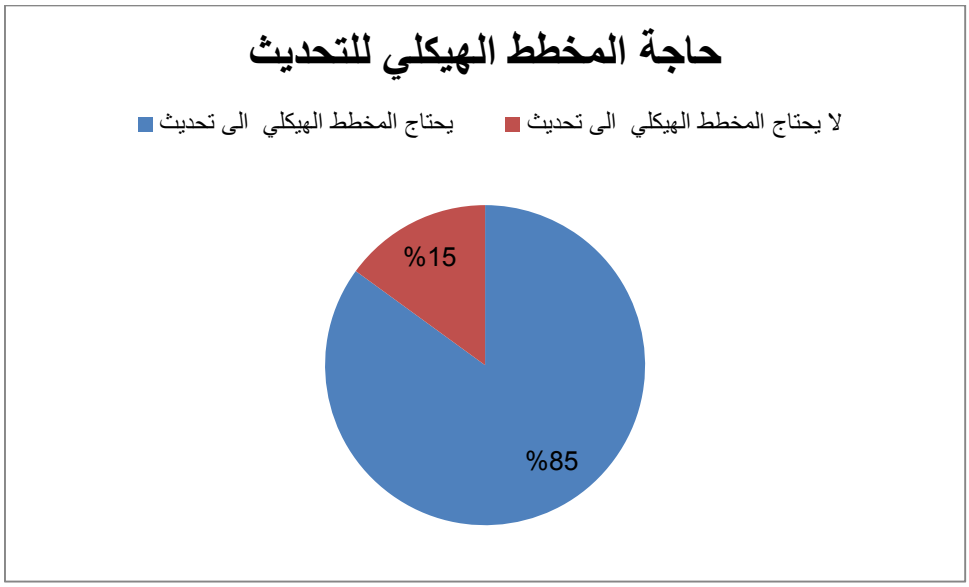

شكل 5-2: مدى حاجة مخطط بلدة وادي غزة للتحديث

الأغلبية تحدثت عن أن المخطط الهيكلي المقترح لمنطقة وادي غزة يحتاج إلى تحديث بنسبة 85% وذلك لتغيير في نسب الإشغال، وشوارع المخطط الهيكلي ورتبتها بحيث تكون تجميعية فقط بعروض من 10-12 م وأيضا دراسة المناطق السكنية ومدى الحاجة لتوسعتها أم كونها كافية، وأيضا من خلال استخدامات الأراضي، والبعض أشار إلى أن المخطط الهيكلي يحتاج إلى تحديث بغض النظر عن ماهيته الحالية وأشار بالعموم إلى أن المخططات الهيكلية في قطاع غزة، مع العلم أن المخططات الهيكلية يجب مراجعتها من عشر إلى خمسة عشر سنة إن لم يستجد أمر طارئ في أن يزداد عدد السكان بشكل مفاجئ، كعودة اللاجئين، ويتم ذلك لمعرفة ما مدى إمكانية المخططات الهيكلية استيعاب أعداد السكان، والتطورات التي حدثت على الطرق واستخدامات الأراضي، وبخصوص المخطط الهيكلي لبلدية وادي غزة تم اعتماده في العام 2007م ولم يتحدث حتى عام 2015م.

والمعارض لعدم تحديث المخطط الهيكلي لمنطقة وادي غزة بنسبة 15 % إلى أن المخطط الهيكل وفر شبكة من الطرق ارتقت بالمنطقة مع خطط استعمالات الأراضي ووازنت بين طبيعة المنطقة الزراعية والسكان ويرى المحافظة على المخطط الهيكلي الحالي تطبيقه هي أهم من التحديث.

السؤال الرابع في المحور الأول (التخطيط والتنظيم)تحدث هل هناك حاجة لتوسيع حدود النفوذ الإدارية لمنطقة وادي غزة في اتجاه المناطق الإقليمية؟

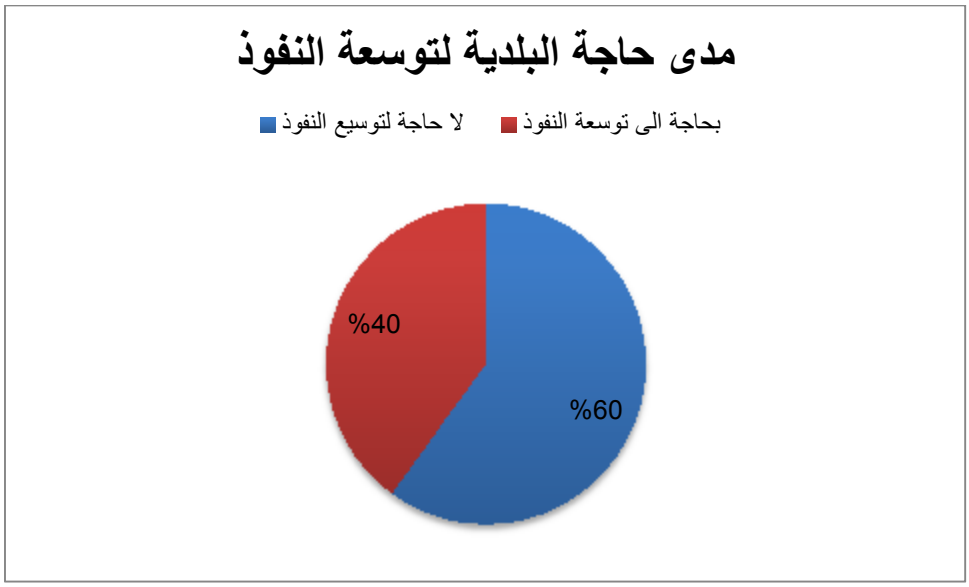

شكل 5-3: مدى حاجة لتوسيع الحدود الادارية

الإجابة كانت بنسبة 60% لا حاجة لتوسيع النفوذ الإدارية وذلك لان التوسعة في النفوذ حسب مقدرة البلدية من حيث الطواقم العاملة والنواحي المادية من تغطية هذه المناطق والرقابة عليها من التعديات.

ومن أجاب بالموافقة على بنسبة 40% وذلك لإعداد شبكة من الطرق فقط مع المحافظة على المناطق الزراعية وأيضا تمتع البلديات بقدرة أفضل بكثير من الوزارات في متابعة البناء والتخطيط في حدود النفوذ التابعة لها وفي حالة التوسع للنفوذ سيتم تفعيل دور التخطيط المفصل والدور الرقابي.

السؤال الخامس في المحور الأول (التخطيط والتنظيم) أدت الحروب والتهديدات التي تواجه منطقة وادي غزة نظرا لقربها من الخط الأخضر إلى قلة عدد السكان ونزوح البعض مما أدى إلى ضعف التنمية بفروعها. من وجهة نظرك ما هو التخطيط المناسب للمناطق الريفية في هذه الحالة؟

تعددت الاتجاهات والأفكار في الإجابة على هذا السؤال فمنها ما يتعارض مع المخطط الهيكلي من اقتراح مباني مرتفعة كالأبراج في المناطق الشريطية، وعلى المحاور الرئيسية تكون التنمية في قطاع الزراعة والرياضة والسياحة واقترح البعض تنمية مقاومة من خلال تكثيف المباني السكنية على المناطق الشرقية الحدودية يكون بمثابة حاجزا بنائيا وبشريا يعمل على وقف زحف آليات الاحتلال من العبور إلى المناطق الغربية من البلدة، كما اقترح البعض في وضع المباني على الشريط الحدودي سواء التعليمية أو حرفية أو صناعية وأيضا خلق مناطق ترفيهية للعمل على التواصل المكاني.

ومما يعارض هذا كله بعض المهندسين ويقترح إبقاء المنطقة على طبيعتها والاستمرار في التنمية الزراعية وعدم خلق إسكان عشوائي باسم إسكان مقاوم يضيع الأراضي الزراعية مع التركيز على النواحي السياحية وسط المناطق الريفية لان المخطط الهيكلي راعى طبيعة المنطقة.

السؤال السادس من المحور الأول (التخطيط والتنظيم)ما المشاريع التي يجب التركيز عليها في منطقة وادي غزة بخصوص التخطيط والتنظيم؟

90 % من الذين تم مقابلتهم طرحت مشاريع ثقافية وتعليمية وصحية وسياحية وترفيهية بالإضافة إلى مراكز بحثية على مستوى الإقليم والصناعات الالكترونية والمراكز التجارية وذهب البعض باقتراح تخطيط منطقة صناعية حرفية في منطقة وادي غزة وتحويل وادي غزة الذي يقطعها من الشرق إلى الغرب إلى محمية طبيعية.

5-4-2 : المجال الإداري.

السؤال الأول من المحور الثاني هل من الممكن دمج البلديات الريفية؟

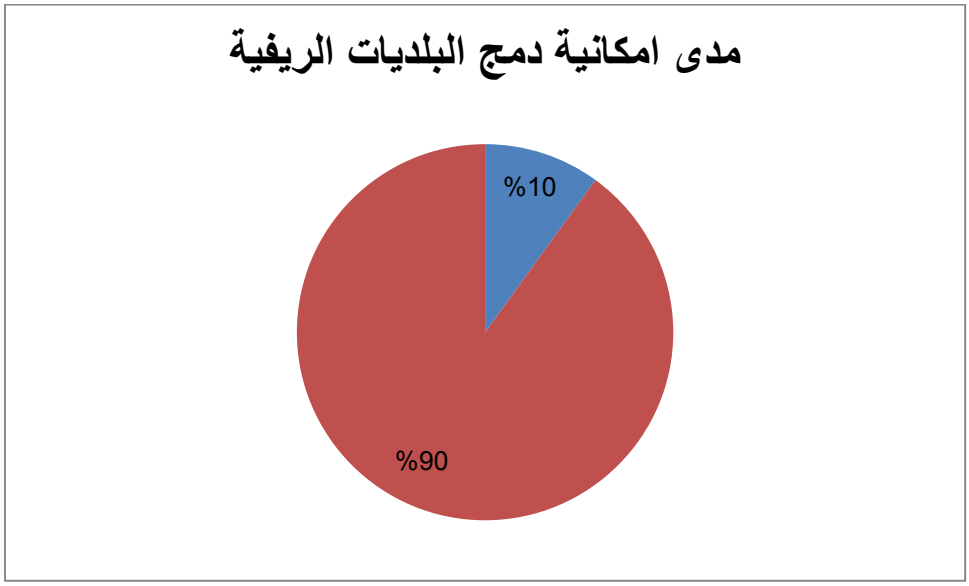

شكل 5-4: مدى الحاجة لدمج البلديات الريفية

الإجابة بنعم كانت بنسبة 90% مما تم مقابلتهم ويقترح البعض إلى دمج كل من بلدية وادي غزة والمغراقة والزهراء نظرا لأنه يجمعهم الارتباط الجغرافي وهو وادي غزة ومن أجاب بلا معتقدا نقص التمويل لهذه البلديات.

السؤال الثاني في المحور الثاني (المجال الإداري)

في ظل قلة الكادر المتواجد في بلدية وادي غزة هل تؤيد زيادة الكادر وتطويره أو دمجها مع بلديات ريفية أخرى؟

نسبة 50 % من الاقتراحات كانت بإجابة نعم للدمج والأخرى مقترح زيادة الكادر وتطويره أو التنسيق مع البلديات الأخرى للاستفادة من خبراتها مجالات متعددة وخصوصا في مجال التخطيط والتنظيم.

السؤال الثالث من المحور الثاني (المجال الإداري)

في ظل ضعف الدعم المالي للبلديات في المناطق الريفية بشكل عام وبلدية وادي غزة بشكل خاص هل تؤيد الشراكة مع بلديات كبرى خارج فلسطين أو داخلها؟

النتيجة كانت بنسبة 100% أجاب بنعم وأكد البعض هذا التوجه بعد دمج البلديات الريفية المتقاربة جغرافيا وعمل توأمة مع بلديات أخرى كما فعلت بلدية غزة وعمل توأمة مع بلدية برشلونة في اسبانيا، يستفاد من التوأمة اكتساب الخبرات في مجالات متعددة من أهمها التخطيط والتنظيم والهياكل الإدارية.

السؤال الرابع في المحور الثاني (المجال الإداري)

هل تؤيد الشراكة مع القطاع الخاص وهل هذا يؤثر على قرارات البلدية في اتجاه الجباية والضرائب؟

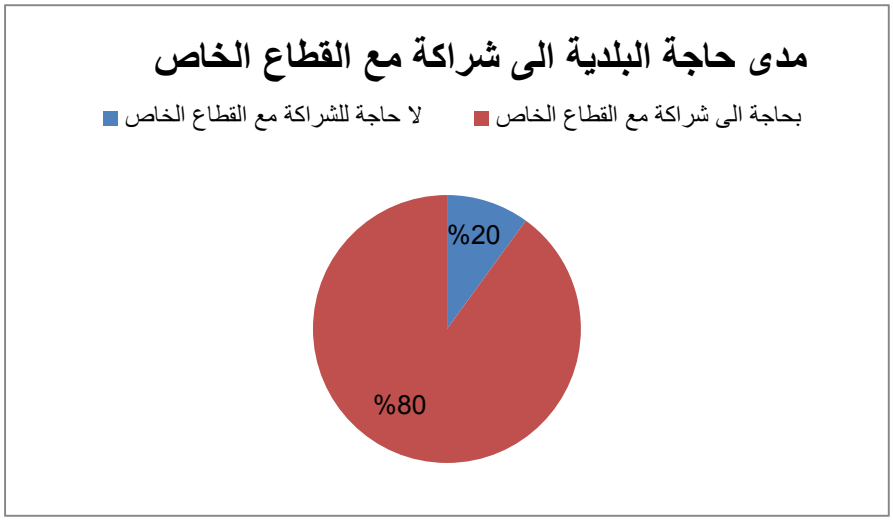

شكل 5-5: مدى الحاجة للشراكة مع القطاع الخاص

80 % من النتائج تحدثت بنعم وأكدت أن الشراكة لا تؤثر على الجباية والضرائب والقرارات المتخذة، وشجع البعض على خصخصة الخدمة والاستثمار في الرهن العقاري، ونسبة 20 % من لا يؤيد عمل شراكة مع القطاع الخاص باعتقاد أن القطاع الخاص له أهداف مغايرة لأهداف البلديات الخدماتي، كما أنهم فضلوا الشراكة مع بلديات كبرى خارج أو داخل فلسطين على القطاع الخاص.

5-4-3: (مجال المشاركة المجتمعية والثقافة)

السؤال الأول ما إمكانية وآفاق التنمية الثقافية في المناطق الريفية بشكل عام ومنطقة وادي غزة بشكل خاص؟

الأغلبية تحدث عن إمكانية التنمية الثقافية من خلال عدة أمور منها تنشيط عمل لجان الأحياء، تعزيز التنمية الثقافية بمشاريع محفزة وخاصة (محاضرات –عناصر جذب للسكان مع الترفيه)، ومن خلال التواصل المرئي والمسموع سواء التلفاز أو المحطات الإذاعية المحلية، واقترح البعض أن يتم تثقيف المواطنين من خلال ورشات عمل للتوعية.

السؤال الثاني من المحور الثالث (مجال المشاركة المجتمعية والثقافية)

أدى ضعف الثقافة وازدياد الأمية قي المناطق الريفية خاصة عند النساء إلى ضعف المشاركة المجتمعية في صنع القرار. ما اقتراحاتك بهذا؟

20% من النتائج أشارت إلى نفس النتائج في السؤال الأول، 80% من النتائج اقترحت نشر الوعي الثقافي من خلال عمل ورشات عمل للتوعية الثقافية، وزيارات ميدانية لمجموعات من المواطنين، وان لزم الأمر في المساجد إن لم توجد أماكن للاجتماعات التوعوية، واظهر البعض مدى أهمية وزارة التعليم والثقافة في هذا المجال والمشاركة المجتمعية، وأشار الأكاديميين خصوصا إلى أن مدى فهم المواطنين بالمشاركة المجتمعية لتلبية احتياجاتهم الخدماتية وتطوير أماكن معيشتهم ومسكنهم.

5-4-4: (ترتيب المجالات التنموية)

والسؤال ما الترتيب المقترح لأولوية المجالات التنموية من حيث تمويل المشاريع؟ وهل من الممكن وضع نسب مئوية؟

أولا:مجال التخطيط والتنظيم

ثانيا:المجال الإداري

ثالثا الخدمات بأنواعها(الصحية،الترفيهية،التعليم...)

رابعا: البنية التحتية(صرف صحي،شوارع..)

خامسا:التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر

سادسا:التنمية الثقافية.

جدول رقم (5-1) يوضح نتائج المقابلة المهيكلة لترتيب المجالات التنموية كانت الإجابات على النحو التالي:

م	الترتيب المجال	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة	المرتبة الخامسة	المرتبة السادسة	المجموع
1	**التخطيط والتنظيم**	50	25	12.5	0	0	12.5	100
2	**المجال الإداري**	12.5	0	37.5	25	25	0	100
3	**الخدمات بأنواعها**	12.5	12.5	12.5	37.5	25	0	100
4	**البنية التحية**	0	37.5	25	25	12.5	0	100
5	**التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر**	25	0	0	12.5	25	37.5	100
6	**التنمية الثقافية**	0	25	12.5	0	12.5	50	100
	المجموع	100	100	100	100	100	100	

من الجدول السابق والذي يوضح المجالات التنموية من حيث الأولوية فكانت في المرتبة الأولى مجال التخطيط والتنظيم، حيث يرى 50% من المستطلعة آراؤهم أنه الأجدر بهذه المرتبة، ويعزى ذلك إلى معرفة اتجاه التطوير ومساره، وأيضا بدون تخطيط سليم في بداية أي مشروع لن يكون هناك أي من البنية التحتية أو الخدمات، وجاءت مجال البنية التحتية (صرف الصحي، شوارع ...) في المرتبة الثانية بنسبة والمجال الإداري في المرتبة الثالثة ومجال الخدمات بأنواعها (الصحية، الترفيهية، والتعليم...) في المرتبة الرابعة ومجال التنمية الاقتصادية في المرتبة الخامسة، والتنمية الثقافية في المركز السادس، ومن وجهة نظر الباحث أنها نتائج منطقية لترتيب هذه الأولويات، ولكنها توضح إلى حد ما ضعفا في الاهتمام ببعض المجالات الحيوية للبلدية مثل

التنمية الاقتصادية على سبيل المثال، والتي يجب أن تحتل مرتبة متقدمة على سلم الأولويات كونها تشكل رافدا أساساً لعمل البلدية والهامش المتاح لها لتطوير البلدة بموارد محلية.

5-5 :استراتيجيات التنمية الريفية لبلدة وادي غزة

بناءا على ما أسلفنا في الفصل الرابع ومعرفة الإمكانات والفرص والتهديدات وأماكن الضعف من خلال تحليل (SWOT)، والمسح الميداني في تشخيص الواقع الحالي لمنطقة وادي غزة في الفصل الثالث وما تقدم من نتائج المقابلة المهيكلة مع المهندسين والخبراء وأكاديميين وصناع قرار عبر تسليط الضوء على المجالات التنموية كالتخطيط والتنظيم، المجال الإداري ، والخدمات بأنواعها، والبنية التحتية، والتنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر، التنمية الثقافية، يمكن وضع استراتيجيات التنمية الريفية لمنطقة وادي غزة وبناءا عليها وضع مشاريع تنموية بناءا على الاستراتيجيات التنموية المقترحة.

5-5-1: مجال البنية التحتية والخدمات

- تطوير خدمات البنية التحتية: حيث ظهر من معطيات الوضع القائم والمقابلات المهيكلة أن هذا المجال بحاجة إلى كثير من العمل، حيث تغطي شبكات الصرف ما نسبته 0% فقط من منطقة نفوذ البلدة.
- تغطية خدمات المياه والكهرباء: من استقراء الوضع القائم لبلدة وادي غزة فان خدمات المياه تغطي 90%، ولكن الشبكة تحتاج إلى صيانة، وشبكة الكهرباء أيضا تغطي ما نسبته 90% ولكن تحتاج إلى تقوية وصيانة.

*** المجال الإداري**

- تطوير الكادر الإداري والفني: تعاني لبلدية وادي غزة حيث تعاني من قلة الكادر الإداري والكادر الفني.
- اقتراح المشاركة مع بلديات كبرى خارج وداخل فلسطين: ويمكن في هذا الإطار عقد اتفاقيات توأمة مع بلديات ريفية في الضفة الغربية.
- اقتراح دمج البلديات الريفية المترابطة جغرافيا

***المجال الاقتصادي ومحاربة الفقر**

- توفير سوق محلي
- دعم المشاريع الصغيرة
- زيادة الإنتاجية الزراعية
- وضع وادي غزة كمحمية طبيعية لتشجيع السياحة.

*** المجال الاجتماعي ومشاركة المرأة**

- توفير مراكز ثقافية للتواصل الاجتماعي
- التوجه نحو مشاريع التوعية الاجتماعية ورفع مستوى الثقافية
- الدفع في اتجاه مشاركة المرأة في التطوير
- توفير مراكز لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والأطفال
- توفير الأماكن الترفيهية كالأندية والمراكز الثقافية.

*** مجال التخطيط والتنظيم**

- تحديث المخطط الهيكلي للمنطقة
- استكمال المخططات التفصيلية للمنطقة
- تخصيص مساحات ترفيهية وسياحية في المخطط الهيكلي
- تطوير المناطق الزراعية.

5-5-1:استراتيجيات تحسين وتطوير قطاع الخدمات والبنية التحتية

مؤشر الأداء للخدمة في منطقة وادي غزة يدل على النقص في الخدمات وذلك يتطلب تطوير لهذا المجال من خلال تأهيل شبكات الطرق والكهرباء والمياه وتوفير شبكة صرف صحي لجميع مواطني القرية بالإضافة إلى محطات المعالجة وتنقية المياه العادمة واستغلالها في الزراعة الغير مأكولة مثل القطن وغيرها، رصف الشوارع وتعبيد الطرق، تحسين الخدمات كالكهرباء،

والمياه، جميع الخدمات والبنية التحتية عند تحسينها ينعكس ايجابيا على التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والعمرانية، وبالتالي ينعكس على المواطنين يمنع عمليات النزوح إلى المدن المجاورة، وأيضا يسهل الحركة من والى المنطقة ويدفع إلى النزوح العكسي إلى بلدة وادي غزة، ويسهل الحركة التجارية ودعم التسويق للمزارعين من خلال ربط الطرق الداخلية بالطرق الإقليمية كشارع صلاح الدين وشارع الكرامة.

5-5-2:استراتيجيات تطوير المجال الزراعي والحيواني

فمن واقع بلدة وادي غزة كما تقدم أنها منطقة زراعية بدرجة أولى فهي غلة زراعية وثروة حيوانية تمثل مورد ليس فقط لمنطقة وادي غزة بل هي من دعائم الاقتصاد المحلي والإقليمي فالتنمية الزراعية هي مطلب وطني، ولكنها تعاني من تراجع في الإنتاج اثر على المواطنين اقتصاديا واجتماعيا، فالتهديدات الإسرائيلية وعمليات تجريف الأراضي الزراعية وإغلاق المعابر كان له الأثر السلبي الكبير، واستمرار الحصار الخانق على قطاع غزة أدى إلى تدهور المجال الزراعي والحيواني، إضافة إلى ذلك تسبب في ترك العديد من مزارعهم أولا خوفا من التجريف وثانيا عدم الجدوى الاقتصادية من الزراعة لإغلاق المعابر وعدم التصدير، وقلة المؤسسات الزراعية التي تدعم المزارعين.

فالهدف الاستراتيجي الأول هو تعزيز التنمية الزراعية المستدامة ويؤدي بدوره إلى انعكاسات ايجابية على المجال الاقتصادي والاجتماعي والعمراني وتحقيق الأمن الغذائي ويتم ذلك من خلال استصلاح الأراضي وزيادة المساحات المزروعة من الأشجار والاشتال عن طريق

- توفير مصادر مياه واستخدام تكنولوجيا متطورة في الري لترشيد استخدام المياه .
- إنشاء سوق محلي على احد الطرق الإقليمية كشارع صلاح الدين وشارع الكرامة لتسويق المنتجات الزراعية.
- عمل دورات وورش عمل للمزارعين بواسطة وزارة الزراعة والمؤسسات الخيرية.
- توفير المعدات اللازمة للزراعة وتبني سياسات من الحكومة من خلال دعم الأدوية والأسمدة بالإضافة إلى دراسة وضع صندوق للمزارعين ليس لدعمهم بشكل كل لتكاليف الزراعة ولكن بتذليل العقبات وتوفير ما يلزم بنسبة تصل بالمزارع إلى القدرة على الإنتاج، وهذا بدوره يدعم سعر السلع والمحاصيل.

منطقة وادي غزة ثرية بتربية المواشي والأغنام والطيور نظرا لان مواطني المنطقة يغلب عليهم الطابع البدوي فيمكن دعم هذا المجال بتوفير دكتور بيطري للمتابعة من خلال وزارة الزراعة، وأيضا من خلال الدورات والو رشات لزيادة العناية بالمواشي ودعم تسويقها، تشجيع المواطنين على المزارع المنزلية.

5-5-3:استراتيجيات المجال الاقتصادي

لا شك أن جميع المجالات السابقة تصب في تطويرها وتنميتها إلى دعم الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل للمواطنين فتبني تطوير المجال الزراعي والحيواني وتحسين الخدمات كالكهرباء والماء وتأهيل الطرق ينعكس على المجال الاقتصادي بالإضافة إلى تطوير المجال الاقتصادي من خلال تطوير المجال السياحي والترفيهي فمنطقة وادي غزة تفتقد إلى المناطق السياحية فيقترح أن يكون وادي غزة كمحمية طبيعية والمنطقة الخضراء الموازية لوادي غزة من الجهة الشمالية والمقترحة في المخطط الهيكلي تستغل بمشاريع سياحية ترفيهية، بالإضافة إلى تخصيص منطقة في الوسط كما اقترح بعض المهندسين، كما تدعيم الاقتصاد عبر إنشاء منطقة صناعية وحرفية والتي بدورها تقلل من نسبة البطالة وتنعكس على الحالة الاجتماعية والثقافية، كما تفعيل دور القطاع في الاستثمار في المنطقة ودعم المشاريع الصغيرة والمدرة للدخل من قبل الحكومة المركزية ووزارة الاقتصاد.

5-5-4:استراتيجيات تطوير الوضع الإداري

تطوير الجهة الإدارية والتي تقع منطقة وادي غزة تحت نفوذها، وتحسين أداءها الإداري كبلدية وادي غزة يساعد في الارتقاء بمستوى الخدمات جميعها وتسريع عجلة التنمية بفروعها باعتبارها هيئة فلسطينية شبه حكومية تقع على عاتقها رفع مستوى المعيشة للمنطقة وذلك من خلال عدة نقاط:

- إعادة الهياكل التنظيمية والطاقم الإداري للبلدية بما يتلاءم مع التطورات، ويتم ذلك ضمن اطر قانونية سليمة.
- توزيع المهام على الأقسام المختلفة بوصف المهام والواجبات لكل شعب وأقسام البلدية وإضافة كوادر فنية وإدارية.
- تطوير الكادر البشري الموجود وتأهيله من خلال دورات وورشات عمل .
- نظرا لان وزارة الحكم المحلي هي الهيئة الرقابية على البلدية وإضافة إلى رقابة ذاتية من رئيس البلدية فيجب أن يكون هناك تقييم للأداء بشكل دوري يؤدي إلى زيادة في الانجازات بالمشاريع التنموية وتحقيق أهداف الهيئة المحلية بالسرعة والطريقة الصحيحة.

- استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) من اجل جمع المعلومات والخرائط اللازمة وتحليل هذه المعلومات وعرضها على صناع القرار وأيضا تسهل في عملية رسم الخرائط المساحية وغيرها من الخرائط.
- دراسة دمج البلديات الريفية القريبة والمترابطة جغرافيا مثل بلدية وادي غزة وبلدية المغراقة وبلدية الزهراء، يؤدي بذلك إلى تظافر الجهود نحو التنمية بفروعها وتذليل بعض العقبات الإدارية وتوجيه التنمية نحو الاتجاه الصحيح من خلال تقوية العلاقات الخارجية وإضافة أقسام مثل قسم العلاقات العامة ومخاطبة الجمهور وهذا ذات أهمية كبيرة في تحسين مستوى تقديم الخدمات ومعرفة مردود الخدمة على المواطنين.

5-5-5:استراتيجيات التخطيط والتنظيم

لا شك أن تطوير مجال التخطيط والتنظيم من أهم المجالات وأكثرها أولوية فنتائج المقابلة المهيكلة أكدت على أن التخطيط والتنظيم المرتبة الأولى في المجالات التنموية الأخرى فمن خلال هذا المجال يتم وضع الأسس السليمة لجميع الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكنية والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والمناطق الصناعية والتجارية وتحدي الشوارع وربط المنطقة بالشوارع الإقليمية، والمحافظة على المصادر الطبيعية والمناطق الزراعية وغيرها مما يساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ويتم ذلك من خلال تحديث المخطط الهيكلي بما يتناسب مع متطلبات التجمعات السكنية وتوزيع الشوارع واستخدامات الأراضي بما يتوائم مع المتطلبات الاقتصادية وخلق فرص عمل ويتم ذلك:

- دراسة المخطط الهيكلي وتخصيص استخدام سياحي لمنطقة وادي غزة.
- مسح ميداني مساحي شامل لمعرفة الملكيات وتسوية الأراضي وإدخالها على نظم المعلومات الجغرافية .
- الرقابة على الإنشاءات الغير مرخصة.
- توفير شبكة طرق بمعايير تخطيطية لان تكون تجميعية 10-12 م لتقتصد من تجريف الأراضي الزراعية المتبقية.
- دراسة المخطط الهيكلي وتخصيص مناطق صناعية وحرفية، ومنطقة سوق محلي للتسويق الزراعي والحيواني.
- تخصيص منطقة معالجة وفرز النفايات الصلبة بمعايير صحية وإعادة تدوير ما يستفاد منها.

- تفعيل دور القطاع الخاص في نشر الثقافة والمشاركة المجتمعية ومشاركة في وضع الخطط المستقبلية كالاستثمار الريفي.
- تفعيل دور لجان الأحياء في نشر الخطط والمقترحات وتوصيلها للمواطنين من شانه تذليل العقبات نحو تنفيذ مشاريع وتقليل المسافات بين التخطيط والتنظيم وما هو على الواقع وردة فعل الجمهور.
- لا شك أن وزارة الحكم المحلي لا يجب ان تكون غائبة والتي يندرج من ضمن مسئولياتها مساعدة البلديات في إعداد المخططات الهيكلية والتفصيلية لمناطقهم ومشاركتها لوزارة التخطيط في انجاز المخطط الإقليمي لمحافظات غزة والمخططات القطاعية والعبر قطاعية لمحافظات غزة، بالإضافة لمسئوليتها المباشرة عن المناطق الإقليمية لمحافظات غزة.

فبادرت الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم بإيجاد آلية للحفاظ على التوازن ما بين القوانين والأنظمة المعتمدة التي تخص حماية الأراضي الزراعية وبين الواقع الملموس للزيادة الطاردة على التعداد السكاني لمحافظات غزة وبالتوازي مع الوضع الاقتصادي الرديء والصعب الذي يعاني منه السكان والعشوائيات الناتجة عن غياب الرقابة والتخطيط في المناطق المصنفة زراعية.

وفي هذا السياق تم اقتراح مشروع (نظام لتطوير المناطق العمرانية الواقعة ضمن المناطق المصنفة زراعية) حسب المخططات المعتمدة سواء كانت في نطاق نفوذ البلديات أو في نطاق المناطق الإقليمية، تم اقتراح هذا المشروع ضمن ورشة عمل ولم يتم اعتماده حتى تاريخ كتابة الرسالة، ويهدف المشروع إلى (وزارة الحكم المحلى، 2014):

1. المحافظة على الأراضي الزراعية الفعلية الموجودة في نطاق حدود البلديات أو في المناطق الإقليمية بما يحقق هدف التنمية المستدامة باعتبارها السلة الغذائية للمواطنين – مناطق لحقن المياه الجوفية – محميات طبيعية والتعامل معها على أنها مسألة أمن قومي للدولة ويجرم كل من يتعدى عليها.
2. تجميع مياه الأمطار وتصريفها والاستفادة منها.
3. عدم مخالفة القوانين والأنظمة المعتمدة التي تخص المناطق الزراعية.
4. تحفيز البلديات على المحافظة على المناطق الزراعية الفعلية وسحب أية ادعاءات أو حجج قد تسردها لغير ذلك.
5. أن تتحمل جميع المؤسسات ذات العلاقة بمسئولياتها وعدم إحالة المسئولية لطرف بعينه.

6. العمل على الإشغال الفعلي للسكان للمناطق التي يشملها هذا النظام وذلك من خلال إعداد مخططات هيكلية ومشاريع تقسيم تنموية تشمل اقتراح أنظمة بناء حضارية مع شبكة طرق ومرافق وخدمات عامة لخدمة السكان والمنطقة.
7. مجاراة واقعية التمدد السكاني من خلال اللحاق بالتنمية الحضرية وعدم التسبب بوجود المناطق العشوائية .
8. المحافظة على التنمية المستدامة من خلال إيجاد مناطق عمرانية يتم تخطيطها بشكل تنموي وحضاري وتلافي العشوائيات المرتقبة.
9. حماية السلة الغذائية الفعلية وتنميتها بشكل واقعي وبأسلوب علمي ممنهج.
10. المساهمة في تنمية إيرادات البلديات من خلال تحصيل الرسوم المستحقة على تلك المشاريع.
11. مراعاة الوضع الإنساني والاقتصادي للمواطنين القاطنين في تلك المناطق.
12. صد السماسرة والطامعين وأصحاب النفوس الضعيفة من المتاجرة في تلك الأراضي.

و يتم تصنيف الكثافة السكانية في المناطق الزراعية التي يتم تطويرها عمرانيا حسب النظام المقترح إلى ما يلي:

1. الكثافة المنخفضة: وهي الكثافة السكانية التي تعادل من 1–9 شخص/دونم.
2. الكثافة المتوسطة: وهي الكثافة السكانية التي تعادل من 10–14شخص/دونم.
3. الكثافة المرتفعة: وهي الكثافة السكانية التي تعادل من 15–19 شخص/دونم.

5-6: المشاريع التنموية المقترحة لمنطقة وادي غزة

وضعت المشاريع التنموية المقترحة لمنطقة وادي غزة بناءا على ما تم وضعه من استراتيجيات تنموية مبنية على المسح الميداني للباحث واحتياجات المنطقة (بلدة وادي غزة) واعتمادا على نتائج المقابلة المهيكلة للمهندسين والخبراء والأكاديميين وصناع القرار فتم رصد مجموعة من المشاريع في المجالات التنموية المختلفة فهي لمدة أربع سنوات تلبي الاحتياجات الأساسية فقط وذلك لأنه مطلب أن تكون أكثر واقعية للتنفيذ خلال الأربع سنوات القادمة نظرا للتكاليف العالية لتنفيذ تلك المشاريع.

وتم رصد الكلفة التقديرية للمشاريع المقترحة بناءا على مشاريع سابقة منفذة وبتقدير بنود مشابهة لنفس المشاريع، ويوضح جدول 5-2 سردا للمشاريع التنموية المقترحة لبلدة وادي غزة لمدة أربع سنوات:

جدول(5-2) للمشاريع التنموية المقترحة لبلدة وادي غزة لمدة أربع سنوات

أولا: مجال التخطيط والتنظيم		
1-	مشروع مسح مساحي وتصوير جوي وترقيم للمباني	20,000
2-	توريد معدات لأقسام الصحة والمياه والهندسة	50,000
3-	مشروع عمل مخططات تفصيلية للمناطق	25,000
الإجمالي ($)		**95,000**
ثانيا: مجال البنية التحتية		
1-	إنشاء شبكة صرف صحي كاملة على ثلاث مراحل مع محطة معالجة	3,000,000
2-	تعبيد شبكة الطرق الداخلية بمسافة 15كم	2,000,000
الإجمالي ($)		**5,000,000**
ثالثا:مجال الخدمات		
1-	صيانة شبكة المياه بحيث تخدم 5000نسمة	100,000
2-	إنشاء خزان مياه وبئر سعة 500 كوب	250000
3-	تأهيل الوديان وتجميع مياه الأمطار	100,000
4-	صيانة شبكة الإنارة	100,000
5-	إنشاء مركز صحي	150,000
الإجمالي ($)		**700,000**
رابعا: مجال التنمية الثقافية والرياضية		
1-	إنشاء منتزه ترفيهي	100,000
2-	إنشاء نادي رياضي وملعب إقليمي	250,000
3-	تأهيل المركز الثقافي	50,000
الإجمالي ($)		**400,000**
خامسا: مجال التنمية الاقتصادية		
1-	إنشاء مركز تجاري	300,000
الإجمالي ($)		300,000
إجمالي المشاريع التنموية في المجالات المختلفة ($)		**6,495,000**

5-6:الخلاصة:

شمل الفصل الخامس أدوات وخطوات تجميع البيانات، مثل الاستبيان والمقابلة ووضع المبررات لاستخدام المقابلة المهيكلة والصعوبات في استخدام المقابلة المهيكلة. كما تم التطرق إلى محاور المقابلة المهيكلة، للمجالات التنموية هي مجال التخطيط والتنظيم، المجال الإداري، ومجال مشاركة المرأة، التنمية الثقافية، والمشاركة المجتمعية، والبنية التحتية، وتم ترتيب الأولويات التنموية.

وتم تحليل نتائج المقابلة، وبناءا على ما تقدم في المقابلة المهيكلة من نتائج وتحليل، لكل مجال من المجالات التنموية والاعتماد على الفصل الرابع من تحليل مكامن القوة والضعف والتهديدات والفرص عبر تحليل (SWOT)، والفصل الثالث الذي يتناول واقع منطقة وادي غزة، استنبطت الاستراتيجيات التنمية الريفية لبلدة وادي غزة لكل من المجالات استراتيجيات قطاع البنية التحتية والخدمات، واستراتيجيات المجال الاقتصادي ومحاربة الفقر استراتيجيات المجال الإداري واستراتيجيات مجال التخطيط والتنظيم ووضع مشروع التقسيم المقترح للمناطق العمرانية للأراضي الزراعية ووضع الشروط التنظيمية لكل استخدام من ارتدادات ونسب إشغال وارتفاعات وفي نهاية الفصل خلصت الاستراتيجيات إلى مشاريع تنموية بقيمة تقديرية وصلت 6495000 دولار امريكي.

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

6-1: تمهيد

6-2: النتائج

6-3: التوصيات

6-1: تمهيد

تناولت الدراسة واقع منطقة وادي غزة من حيث الخصائص الجغرافية والديموغرافية والخدمات المتوفرة في المنطقة من خلال المسح الميداني من الباحث للمنطقة ومعرفة مكامن القوة والضعف والتهديدات والفرص المتاحة للتنمية في المنطقة.

كما تم عمل مقابلة مهيكلة مع مجموعة من المختصين والأكاديميين والمهندسين واحتوت المقابلة المهيكلة على المجالات الرئيسية، ووضع مقترحات في مجال التخطيط والتنظيم والمجال الإداري، والتي بدورها وضعت استراتيجيات التنمية الريفية لمنطقة وادي غزة، والتي خلصت في النهاية الى مشاريع تنموية منها الخدماتي، البنية التحتية، مجال الشباب والرياضة، ومجال المشاركة المجتمعية والمرأة.

6-2: النتائج

وتبعا للدراسة الميدانية التي شملت أهمية منطقة الدراسة من النواحي الاقتصادية والتخطيطية والاجتماعية، وعلى ضوء ذلك توصل الباحث إلى النتائج من أهمها:-

1-تعاني المنطقة من ظروف اقتصادية صعبة وذلك من جراء التهديدات الإسرائيلية حيث موقعها الحدودي من جهة الشرق لقطاع غزة، وقربها من الخط الأخضر أدت إلى تجريف أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية، وهي بدورها أثرت على الإنتاج الزراعي والحيواني للمزارعين وانعكس ذلك على الاقتصاد المحلي وعلى التنمية الاقتصادية.

2-عدم وجود رؤية تخطيطية تنموية واضحة في بلدة وادي غزة، رغم وجود مشاريع تنموية منفذة والتي ركزت على مشاريع البنية التحتية ونقص في مجال المشاركة المجتمعية ومشاركة المراة، ونقص في المشاريع الترفيهية.

3-وجود وادي غزة لما له من أهمية سياحية وإهماله.

4-عدم وجود تخصيص لمناطق سياحية في بلدة وادي غزة رغم تميزها بالطبيعة الجميلة.

5-منطقة وادي غزة ثروة زراعية وحيوانية نظرا لوجود أراضي زراعية تتاح عمل المزارع والأشجار المتنوعة، بالإضافة إلى طابع البداوة الذي يغلب على سكان منطقة وادي غزة والذي يساعد على تربية المواشي والحظائر المنزلية.

6-وجود الخدمات الأساسية في منطقة وادي غزة، كالكهرباء والماء، ووجود شبكة من الطرق وبصدد تنفيذ مشاريع صرف صحي.

7-نقص الخدمات الصحية في منطقة وادي غزة، والذي يطر المواطنين للذهاب إلى المناطق المجاورة كمخيم البريج أو النصيرات.

8-تحتاج المنطقة إلى سوق بلدي أو مركز تجاري لتسويق البضائع والمنتجات الزراعية، وغيرها من منتجات الألبان.

9-أهمية القطاع الخاص في تسريع عجلة التنمية في بلدة وادي غزة، والذي يفقد وجوده في العملية التنموية، والنمو الاقتصادي.

10-الهيئة المحلية التي تتبع لها منطقة وادي غزة (بلدية وادي غزة)تعمل بكامل وطاقمها الإدارية والفنية، وتدير مشاريع تنموية، وهي الممثل الوحيد للمنطقة، تبرز أهم مشاكلها وهمومها، وتعمل على تطوير المنطقة بالطاقات المتوفرة والممكنة، بحاجة إلى تطوير إداري ومالي وزيادة الكادر البشري (الموظفين) وتوسيع الهيكلية لتشمل نظم المعلومات الجغرافية، وغيرها من الأقسام.

11-عدم وجود المؤسسات الزراعية في منطقة وادي غزة والتي تدعم المزارعين والمشاريع الصغيرة، وتوعيتهم من خلال ورشات عمل، ووسائل تزيح عقبات المزارعين.

12-عدم وجود عناصر جذب في منطقة وادي غزة تزيد وتؤدي إلى الحركة من والى المنطقة والتي بدورها تؤدي إلى النمو الاقتصادي.

13-منطقة وادي غزة بحاجة إلى ملعب بلدي، أو نادي رياضي ترفيهي ثقافي يحتوي على ملعب لممارسة النشاطات الرياضية.

14-وجود ثلاث وديان في منطقة وادي غزة أكبرها وادي غزة، ووادي أبو قطرون ووادي يطلق علبه وادي حرز يقطع المنطقة من الشمال إلى الجنوب، لا يستفاد من المياه الموسمية لها.

15-قلة وجود المستثمرين ورؤوس الأموال في المنطقة وخصوصا بمجال الزراعة.

16- عدم وجود مصانع توفر فرص عمل، ورش وحرف مثل النجارة وغيرها.

17- يواجه قطاع غزة معوقات داخلية ومعوقات خارجية، ولكل من هذين القسمين عوامل تحدد ظروفه ومدى تأثيره على سير العملية التنموية في قطاع غزة .

6-3: التوصيات

بناءا على ما تقدم من نتائج مذكورة يقترح مجموعة من التوصيات من أهمها:-

1-تهيئة الأجواء والظروف لدخول المستثمرين إلى منطقة وادي، وتوجيههم للاستثمار الزراعي وإنشاء مشاريع تسويق للمنتجات الزراعية.

2-تفعيل دور القطاع الخاص ومشاركة الهيئة المحلية في صناعة القرار وتعزيز دور الهيئة المحلية في منطقة وادي غزة.

3-تطوير الهيئة المحلية التي تتبع منطقة وادي غزة من خلال زيادة الكادر الفني والإداري وزيادة أقسام الهيئة كقسم نظم معلومات جغرافية.

4-تحديث المخطط الهيكلي للمنطقة وتخصيص مناطق سياحية، ومناطق لسوق بلدي لتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية، وتخصيص مناطق حرف يدوية.

5-اقتراح صندوق مالي للمساهمة في مشاريع زراعية، وتعزيز وجود المزارعين لعدم تركهم مزارعهم وتذليل الصعوبات التي تواجههم.

6-إنشاء مشاريع كبيرة كعناصر جذب لمنطقة وادي غزة، كالمستشفى، أو ملعب إقليمي يستقطب الجمهور والذي يعزز التنمية الاقتصادية.

7-تطوير مجال الخدمات والبنية التحتية، بالإضافة إلى إنشاء منتزهه ومشاريع خلق فرص عمل تقلل من نسب البطالة.

8-تفعيل دور المرأة في المشاركة في صنع القرار، وتوجيه المشاريع إلى اتجاه يفعل دور المشاركة المجتمعية، وتشكيل لجان أحياء للمنطقة، يكون لها دور فعال في الترويج للمشاريع وتسليط الضوء على منطقة وادي غزة.

9-المحافظة على طبيعة منطقة وادي غزة من الخلال على الأراضي الزراعية باعتبارها غلة زراعية تدعم التنمية الاقتصادية.

10- تبني استراتيجيات تنموية ريفية تعمد إلى تسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ولثقافية، تلبي احتياجات منطقة وادي غزة، وتساهم في رفع مستوى المعيشة وتطوير الخدمات بأنواعها.

11-إنشاء مستوصف صحي يحتوي على طبيب متخصص وصيدلية وسيارة إسعاف لتلبية الاحتياجات الطبية الطارئة.

12-استثمار وادي غزة واعتباره كمحمية طبيعية، والمحافظة على حرم وادي غزة وتسليط الضوء على المشاريع السياحية في وادي غزة.

13-دراسة إمكانية دمج البلديات الريفية، ومدى الاستفادة من الدمج وتأثيرها على الكادر الفني والإداري وتطوير وزيادة الإمكانيات والفرص والمشاريع التنموية.

14-تبني عمل شراكات مع بلديات كبرى للاستفادة من خبراتهم في المجالات المختلفة داخل قطاع غزة أو الضفة الغربية أو خارج فلسطين.

15-تبني وزارة المالية سياسات مالية لدعم البلدية (بلدية وادي غزة) لتستطيع جلب موظفين وكادر بشري إداري وفني وفتح أقسام جديدة تدير بكفاءة.

المراجع

1- أبو حجير، كوثر شحادة.(2003). دراسة ماجستير بعنوان: أنماط استعمالات الأراضي في مدينة جنين، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

2- أبو ظاهر، حسن عبد المحسن(2010) . واقع التنمية الإدارية في مؤسسات السلطة.

3- ادريخ، مجد، عمر.(2005). رسالة ماجستير بعنوان: استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

4- الاسكوا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،29 أكتوبر،2007.متاح على الموقع. E/ESCWA/SDPD/2007/WG.5/9

5- بلدية وادي غزة ، 2014. بيانات غير منشورة.

6- بلدية وادي غزة،2013. بيانات غير منشورة.

www.shams-pal.org/pages/arabic/researches/generalintro.pdf

7- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ووزارة شؤون البيئة (البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين)،مايو 2013.متاح على الرابط

www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1977.pdf

تم الدخول 2014/2/6

8- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع ظروف السكن في الأراضي الفلسطينية إعداد د.(فايز فريحات ، عصام الخطيب، ديسمبر 2009)

9- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني –التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات،2007.

10- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014). مؤشرات السكان. متاح على الرابط: http://www.pcbs.gov.ps/site/881/default.aspx#PopulationA

تم الدخول 2014/5/7

11- الجوهري،محمد.(2012).اساليب البحث العلمي، مكتبة الجامعة الاسلامية غزة

12- (undp) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(2008). متاح على الرابط www.undp.ps

تاريخ الدخول 2014/5/4

13- الحنيطي، دوخي عبد الرحيم (2012). التنمية الريفية وإدارة تبادل المعرفة الطرق والمقابلات والأدوات. رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة مؤتة، الأردن، متاح على الموقع www.mutah.edu.jo/userhomepages/drdoukhi/All/ArabicCV.doc

14- السلطة الوطنية الفلسطينية :دراسة وصفية من وجهة نظر القائمين على ادارة الموارد البشرية جامعة القدس، فلسطين.

15- شلبي، ثروت محمد(1999).تنمية اجتماعية. جامعة بنها.

16- شمس (مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية)2001.(مقدمة عامة حول التنمية).

17- الطعاني، محمد.(2009).مؤتمر العمل الهندسي الثالث في فلسطين المحور الثالث: دور العمل الهندسي في تأهيل وتطوير البنية التحتية.

18- فرحات، باهر إسماعيل(2006).تأثير لامركزية الإدارة على التنمية العمرانية في مصر.رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس ،مصر متاح على الرابطwww.cpas-egypt.com/AR/Baher_ar.htmlتم الدخول2014/2/16.

19- قشوع،منال محمد(2009)استراتيجياتالتنميةالريفيةالمتكاملةفيالأراضيالفلسطينية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين.

20- عبد الحميد،علي شعبان.(2005).دراسة بعنوان إدارة التخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين تحديات الواقع وتطلعات المستقبل، مقدم إلى الملتقى العربي الثاني حول إدارة المدن الكبرى المنطقة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

21- عمر، احمد مختار(2008). المعجم المعاصر. دار النشر عالم الكتب بالقاهرة. متاح على الرابطwww.wagfeya.com تاريخ الدخول 2014/4/15.

22- ماس (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني) ، نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية (2005)، متاح على الربطwww.mas.org.ps.

23- مجلس الوزراء المصري –مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقرير مفهوم " الريف والحضر" بين التعريفاتالدولية والوطنية، ورقة مُقدمة في الاجتماع الثاني لفريق العمل الإقليمي حول تعدادات السكان والمساكن لدورة 2010، ، متاح على الرابط،

24- محمود، العزة بنت محمد(2005). رسالة دبلوم الدراسات العليا المعمقة ،جامعة مكناس.

25- المخططات الهيكلية – وزارة الحكم المحلي

26- مركز المعلومات الفلسطيني،(2011).متاح على الرابط

www.wafainfo.ps/pdf/gaza/bdf تاريخ الدخول 2014/5/6.

27- النجوم، محمد، حسين.(2009).رسالة ماجستير بعنوان :تحليل وتقييم أنماط استعمالات الأراضي في مدينة أريحا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

28- النمري ، خلف بن سليمان بن صالح(2009). ندوة بعنوان التنمية الريفية واقع أمل وآفاق متاح على الرابط. https://uqu.edu.sa/ksnemari/ar/123431 تم الدخول بتاريخ2014/2/3

29- (مركز المعلومات الفلسطيني، 2010).

30- وزارة الحكم المحلى، ورشة عمل بتاريخ2014/3/1،(بيانات غير منشورة).

31- ويكيبيديا، 2015. قطاع غزة. متاح على الرابط

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9_%D8%BA%D8%B2%D8%A9

تاريخ الدخول 2015/2/4

الملاحق

ملحق رقم (1):أسماء من تمت مقابلتهم

الرقم	الاسم	الوظيفة	موقع العمل
1	أ. د. محمد الكحلوت	أستاذ التخطيط العمراني	الجامعة الاسلامية
2	م. غسان الوحيدي	سكرتير اللجنة المركزية	وزارة الحكم المحلي
3	م.منتصر بكرون	ممثل للجنة المركزية	وزارة المواصلات
4	م. هشام الديراوي	مدير الدائرة الفنية	بلدية دير البلح
5	م. محمد الفرا	رئيس قسم التنظيم	بلدية خانيونس
6	م. محمد العمور	رئيس قسم التخطيط	بلدية خانيونس
7	م. هشام أبو سويرح	مهندس بلدية	بلدية المصدر
8	م. محي الدين الفرا	مدير التخطيط	وزارة الحكم المحلي
9	م. محمد الهمص	رئيس قسم الهندسة	بلدية وادي السلقا
10	م. سامي صبح	رئيس قسم الهندسة	بلدية المغراقة
11	د. محمد شعبان	مهندس تمويل	صندوق البلديات
12	م. خالد دردونة	مهندس تمويل	صندوق البلديات

ملحق رقم (2): نموذج المقابلة المهيكلة

الجامعة الإسلامية– غزة
عمادة الدراسات العليا
كليـة الهندسـة
قسم الهندسة المعمارية

The Islamic University
Gaza
Deanship of Graduate Studies
Engineering Faculty

Architecture dep.

مقابلة مهيكلة لأطروحة ماجستير بعنوان استراتجيات تنمية المناطق الريفية في قطاع غزة (حالة دراسية: بلدة وادي غزة)، تتضمن أربع محاور

المحور الأول التخطيط والتنظيم

1-1 من وجهة نظرك كيف يمكن أن تختلف عملية تطوير المناطق الريفية عن المناطق الحضرية؟

……

……

1-2 كيف يمكن تطوير المناطق الزراعية في منطقة وادي غزة في ظل الشروط التنظيمية الحالية للمناطق الزراعية؟وهل تقترح تغييراً في هذه الشروط؟

……

……

1-3 هل المخطط الهيكلي المقترح لمنطقة بلدة وادي غزة مناسب أو يحتاج إلى تحديث من حيث الشوارع واستخدامات الأراضي؟

……

……

1-4 هل هناك حاجة لتوسيع حدود النفوذ الإدارية لمنطقة وادي غزة في اتجاه المناطق الإقليمية؟

نعم --- لا----

مقترح إن وجد

.....

.....

.....

1-5 أدت التهديدات والحروب التي تواجها منطقة بلدة وادي غزة نظرا لقربها من الخط الأخضر إلى قلة عدد السكان ونزوح البعض مما أدى إلى ضعف التنمية بفروعها. من وجهة نظركما هو التخطيط المناسب للمناطق الريفية في هذه الحالة؟

.....

.....

.....

1-6 ما المشاريع التي يجب التركيز عليها في منطقة بلدة وادي غزة بخصوص التخطيط والتنظيم؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

المحور الثاني: المجال الإداري

2-1 هل من الممكن دمج البلديات الريفية؟

نعم --- لا----

مقترح إن وجد

.....

.....

.....

2-2 في ظل قلة الكادر المتواجد في بلدية وادي غزة هل تؤيد زيادة الكادر وتطويره أو دمجها مع بلديات ريفية أخرى؟

.....

.....

.....

2-3 في ظل ضعف الدعم المالي للبلديات في المناطق الريفية بشكل عام وبلدية وادي غزة بشكل خاص هل تؤيد الشركة مع بلديات كبرى خارج فلسطين أو داخله؟

نعم --- لا----

مقترح إن وجد

.....

.....

.....

2-4 هل تؤيد الشراكة مع القطاع الخاص وهل هذا يؤثر على قرارات البلدية اتجاه الجباية والضرائب؟

نعم --- لا----

مقترح إن وجد

.....

.....

.....

المحور الثالث مجال المشاركة المجتمعية والثقافة

3-1 ما إمكانية وآفاق التنمية الثقافية في المناطق الريفية بشكل عام ومنطقة وادي غزة بشكل خاص؟

.....

.....

3-2 أدى ضعف الثقافة وازدياد الأمية في المناطق الريفية خاصة عند النساء إلى ضعف المشاركة المجتمعية في صنع القرار. ما اقتراحاتك بهذا الخصوص؟

.....

.....

.....

المحور الرابع: ترتيب المجالات التنموية

4-1 ما الترتيب المقترح لأولوية المجالات التنموية من حيث تمويل المشاريع؟ وهل من الممكن وضع نسب مئوية؟

أولاً: مجال التخطيط والتنظيم

ثانيا:المجال الإداري

ثالثا:الخدمات بأنواعها (الصحية، الترفيهية، التعليم...)

رابعا: البنية التحتية (صرف صحي، شوارع...

خامسا: التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر

سادسا: التنمية الثقافية

1-.....

2-.....

3-.....

4-.....

5-.....

6-.....

ملحق رقم (3):

مختصر الرسالة باللغة الإنجليزية

Strategies of Rural Areas Development in Gaza Strip

(Study Case: Wadi Gaza)

Prepared by
Eng. Abdelrehim Tawfiq Hathat

Supervised by:
D. Engr. Omar Saed Asfour
An Associate Professor in the Architecture Engineering Department

Introduction

The rural development gets important and urgent in Palestine in general and in Gaza Strip in special. It affects the society in economic and social aspects. As a consequence of the economic recession under the oppressive and consistent siege of Gaza, the rural development gets essential. Its fundamentals should be focused on in a scientific manner and methods. It requires to keeping the resources, and developing and managing the capabilities to achieve a comprehensive national development with all its branches. This can be accomplished by defining the vision for developing the improving goals and studying the positive and negative aspects. It should be also included in the society priorities. The vision can also study the main needs within the rural areas, and analyze the available resources which boost the economic development. This is one of the essential dimensions on which any development and especially the rural development depend.

Reading the data of the Palestinian Central Bureau of Statistics, one can conclude that the distance of the rural areas in Gaza strip is 33910 donum within the urbanism that is distributed on 9 rural compounds. Its distance among the Urbanism is 12.1%. This is a good rate after the urbanization of the rural area. It is considered one of the economic support resources and the main source of the agriculture, livestock and poultry productions. This economic resource requires a rural and planning development in organizational conditions for keeping the agricultural lands.

The study site is Wadi Gaza which represents the biggest rural compound in Gaza strip. It is 2.3% from the urbanism area as to the structural and land using plans. This is why Wadi Gaza should be studied as a sample of the rural areas. First, the study should define the developing strategies to guarantee the food supply and the living stability for the inhabitants of the Wadi Gaza. Second, it will contribute to the economic growth of Gaza strip. So its geographic, social, serving, and civilizational features and the civilization type should be studied and analyzed. Its strengths and weaknesses should be recognized to be developed. We should also focus on the applicable regulations and laws, and on its structural plan to know whether it is well planned and balanced.

The development spread everywhere on all the life levels and its effects. So it is also necessary to explore the current status in the social, cultural, civilizational aspects. It is also required to recognize the traditions which prevail to the area as the development is citizen-oriented. The development goal is to enable the citizens to produce and work. This is the effective role on which all the development pillars depend much that it is the basic of the development stability.

Research Problem:

Gaza strip suffers from economic and planning difficulties in general. This is resulted by the consistent siege and sequent wars. Wadi Gaza is a part of Gaza strip. So it suffers specially from the repeating Israeli invasions for its nearby location from the Green line. Here, the research problem is: what are the strategies that should be duly followed to achieve the balancing rural development. This will contribute to the economic development of the Municipality and support the work opportunities without losing the rural feature of the Municipality. It must review the limitedness of the improvement and the integrating development processes in this area during the last years. It should also expect the donors' enthusiasm to the development of this area during the coming period.

The study aims at answering some questions to provide the study conclusion:

1- What are the main needs of Wadi Gaza?
2- What are the obstacles that limit the rural development of the area?
3- What are the strategies which are required for developing this area?

The study importance:

There is a poor care for the development of the rural areas, lack of the regional planning, and poor services. The natural resources can't be maintained out of the civilization of the agricultural areas. Accordingly, the research study of Wadi Gaza is important for the following reasons:

1- The necessity of the rural areas development for the over population of Gaza strip as its population is 1.8 million population, and the density of population has reached 4661 individuals/km2 in Gaza strip. (Source: The Palestinian Central Bureau of Statistics, 2013)
2- The consistent need of the development and improvement processes to conform to the population growth as it rates 5.2 newborn in Gaza strip. (Source: The Palestinian Central Bureau of Statistics, 2013)
3- The uniqueness of the rural areas for its strategic importance as a food supply to Gaza strip. The agricultural lands reach more than 70% of Wadi Gaza. (Source: The structural planning – Wadi Gaza Municipality, 2014).
4- The lack of the previous studies of the study site development.
5- The recession of the economic situations in Wadi Gaza.
6- The statement of the area features and its influence on the development of Gaza Strip.

The Research Methodology:

This study will use the descriptive analyzing methodology through three pillars:

The theoretical study:

By showing up the concepts which are related to the connection between the development and the rural areas.

The field study:

By using the field scanning tools to scan the inhabitants areas and the existing status on the social and economic levels (interviews).

The analyzing Study:

By analyzing the information and defining the problems, trying to develop solutions and determining the developing strategies and discussing them with the experts and specialized people.

Study Limitation:

The time limitation: during the coming four years

The place limitation: in Wadi Gaza– Gaza Strip, its distance is 6527 dounm, and east bordered by the Green line and west by Salah El-din Street, south by Wadi Gaza and north by Al-Karama or Al-Manzar Street.

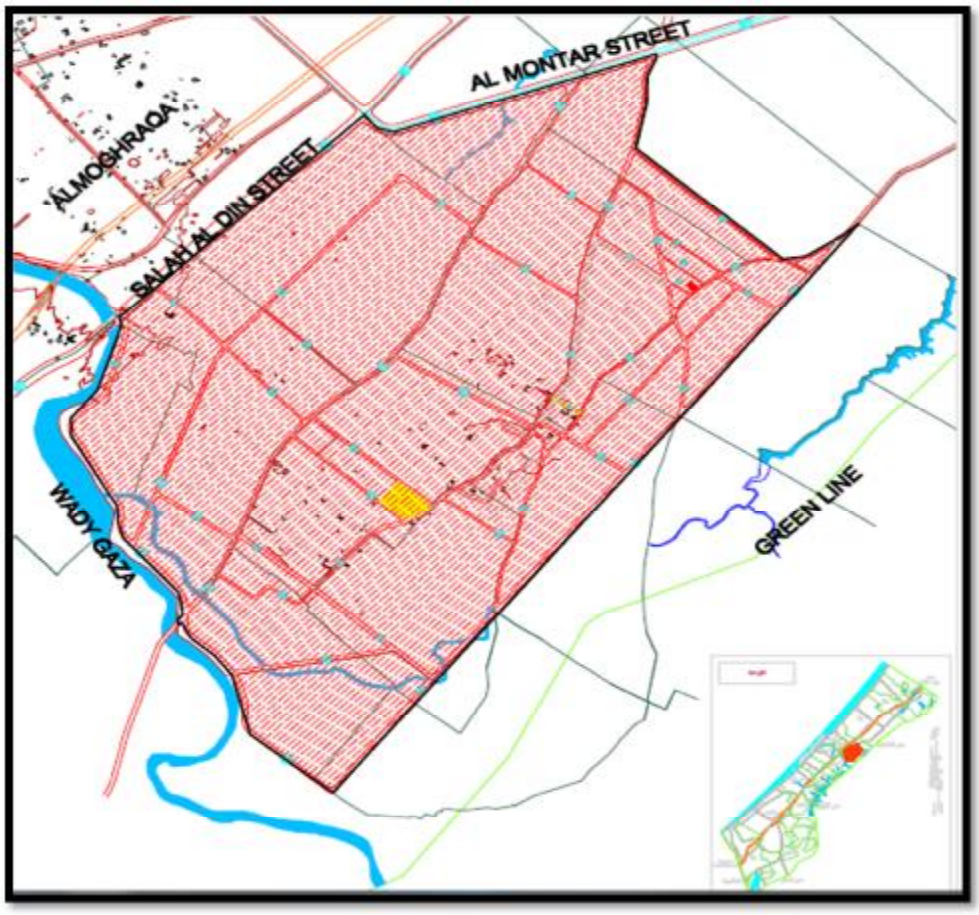

Figure 1: The boarders of Wadi Gaza Municipality.
Source: (Wadi Gaza Municipality, 2014)

The Current Status Analyzing:

This chapter highlights all the achieved projects during the last seven years in Wadi Gaza and the most important projects among them. It also shows the developing trends on which such projects focus. It analyzes the current status of Wadi Gaza through the fourfold strategic analysis (SWOT) to know the strengths and weaknesses elements of the area. It also goes into the opportunities and threats which Wadi Gaza area faces. They help us to develop rural development strategies for Wadi Gaza.

Strengths	**Weaknesses**
Location and weather Natural Resources Agricultural and livestock production Rural Council (municipality) for serving the citizens Human Resources	No Infrastructure High Employment and Poorness Rates Poor Marketing of Products No Healthy Services Environment Problems after the Throwing the Rubbish No Awareness and Culture
Opportunities	**Threats**
Geographic and Administrative Connection The donors' activity in the Area and their various types Natural Resources and Fertile Sources Partnership to the Private Sector Joining the Institutions to benefit from its outside experiences	Israeli Occupation Sequent Wars and Repeating Invasions Closing the Crossings and No Building Materials Consistent Oppressive Siege

Table 1: The fourfold Analysis (SWOT) for the current status in the study site

The Proposed Development Strategies

The practical study has included the tools, the data collection steps, e.g. interviews, and defined the justifications and difficulties of using the structured interview. It also goes into the structured interviews pillars of the development areas. They are the Planning and Organizing area, the Administrative area, the Woman participation, the Cultural development, the societal development, and the infrastructure. Then, it arranges the development priorities and analyzes the interview results.

First: Studying Tool: The Structured Interview

The structure interview is used as a studying and tracking tools, following a proper study methodology. These are used for getting as many opinions and ideas as possible for the study site. It targets the municipality engineers of the rural areas, the planning experts, decision makers and engineers who work in the financing field. It also aims at the ministries representatives in the central committee, and the academic people.

As the study topic tends to be a specialized topic, it needs the views of the specialized people who understand the rural development requirements. The structured interview is chosen to be the main studying tool in addition to the direct field observations which the researcher has written in the previous two chapters. Choosing the structured interview aims at:

1- Benefiting from the experiences of the group individuals to be met in the structure interviews for suggesting their ideas and views.
2- Showing obviously the interview content. So if anyone has inquiries, the researcher would be there to answer him.
3- Collecting as many ideas and suggestions as possible which can be useful for the study. So the structured interview tool will be more effective.

Despite of the clear positive points of the structured interview, it would face a number of difficulties which will require more efforts. They are:

1- Choosing the sample requires to know the names of the interviewed persons and their relation to the studying topic. The researcher has benefited from his professional position in listing the concerned persons.
2- Making an interview lasts a long time. So the interviews should be based on prior fixed dates with the engineer or the expert for the multiple sites.

The structured interview needs brainstorming and preparation of the interviewee (i.e. the answers are not quick or ready, especially when developing suggestions or creative ideas.)

The structured interview includes four pillars in addition to the structure planning of Wadi Gaza. First is the panning and organizing pillar in which the rural areas are compared to the civilized ones in terms of the development process and the differences.

The second question from the first pillar goes into the study site since the agricultural areas of Wadi Gaza is included in the applied organizing conditions in Gaza Strip. All of them are alike in terms of their ownership distance, rebounds, heights, and occupation rate. By applying such organizing conditions, how can the agricultural areas be developed? Does the expert or engineer propose a change for it?

The third question from the first pillar goes into suggesting the structured planning and how far it is suitable for Wadi Gaza. Does the planning need updating in terms of the streets, lands using and population distribution?

The fourth question in the planning and organizing pillar is about the ability to expand power towards the regional areas. Since Wadi Gaza often faces threats, this causes the decrease of the population and the immigration of some of them.

Thus, the fifth question is: what is the suitable planning for the rural areas in this situation? Reflecting the previous question, the sixth question is: What are the projects that should be focused on in Wadi Gaza?

The second pillar from the structured interview is the administrative field. This fourth pillar includes four points that were asked about. The first question goes into the ability to join the rural Municipality?

The second question highlights the administrative cadre of Wadi Gaza. The question is: does the expert support the development of cadre? Or otherwise, join to the other rural municipalities?

The fourth question from the third pillar, following the third question, is: Does the participation with the private sector affect the Municipality decisions in terms of the mandatory taxes?

The third pillar of the structured interview contains two questions in the societal and cultural participations. The first question goes from the third pillar into the cultural development horizons within the rural areas in general and Wadi Gaza in special. How far can be the cultural development in the rural areas?

The second question focuses on the definition of the expert's or Engineer's suggestions concerning the poor culture and increasing illiteracy in the rural areas, especially among the women. It accordingly leads to poor societal participation in making decisions.

The fourth pillar in the interview focuses on the arrangement of the development fields when financing is available. The fields are six: the planning and organizing field, administrative field, various services field (healthy, interesting and educational), infrastructure, economic development, poorness prevention, and finally the cultural development.

Results of the Structured Interview

Its most important results

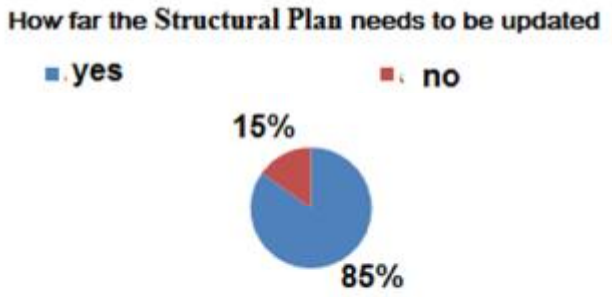

Figure 2: How far the Structural Plan needs to be updated

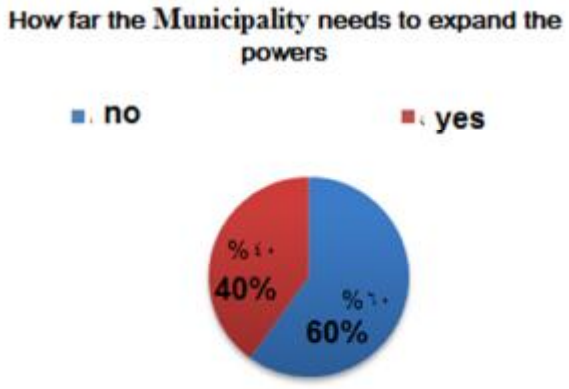

Figure 3: How far the Municipality needs to expand the powers

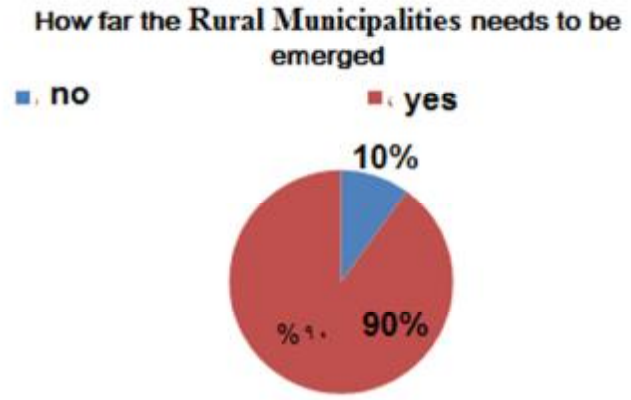

Firgure 4: How far the Rural Municipalities needs to be emerged

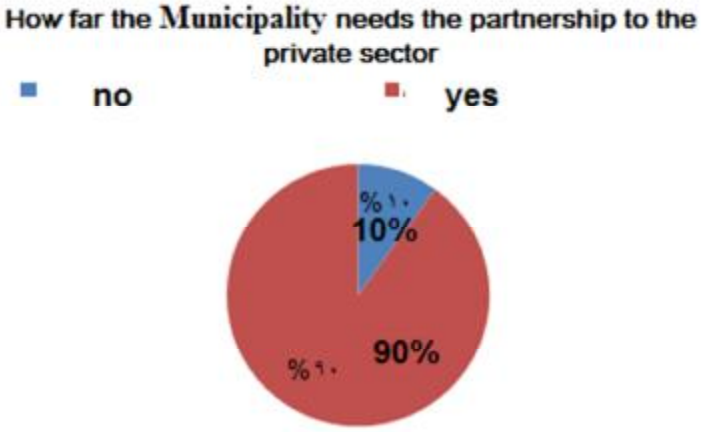

Figure 5: How far the Municipality needs the partnership to the private sector

	Arrangement/ Field	First level	Second level	Third Level	Forth Level	Fifth Level	Sixth Level	Total
1	Planning and organizing	50	25	12.5	0	0	12.5	100
2	Administrative	12.5	0	37.5	25	25	0	100
3	Various services	12.5	12.5	12.5	37.5	25	0	100
4	Infrastructure	0	37.5	25	25	12.5	0	100
5	The economic development and poorness prevention	25	0	0	12.5	25	37.5	100
6	The cultural development	0	25	12.5	0	12.5	50	100
	Total	100	100	100	100	100	100	

Figure 2: it shows the results of the structures interviews to arrange the developing fields

The results and analysis of the structured interview for each development field are proposed. The fourth chapter analyses the strengths, weaknesses, threats and opportunities by the (SWOT) analyzing. The third chapter discusses the reality of Wady Gaza. Accordingly, the rural development strategies of Wadi Gaza of each field of are concluded as: the infrastructure and services strategies, the economic strategies, poorness prevention strategies, administrative strategies, and the planning and organizing strategies. It also leads to develop the suggested distribution project of the civilization areas in the agricultural lands, the organizing conditions of using each type of rebounds, occupancy rates and the heights. By the end of the chapter, the strategies have turned into development projects valued by about USA $6495000.

Summary and Recommendations

First: Summary

Following the field study including the importance of the study site in the economic, planning and social aspects, the researcher has concluded the following results:

1- The area suffers from economic difficulties out of the Israeli threats, and its location at east of Gaza and near from the green line. This leads to the erosion of a big distance of the agricultural lands. Accordingly, it affects the agricultural and livestock production for the farmers. It is finally reflected by the local economy and the economic development.
2- There is no clear development plan in Wadi Gaza. However, the developing projects focus on the infrastructure is implemented. This is also despite of the lack of the societal and women participations and the lack of the luxurious projects.
3- Wadi Gaza has tourism importance but it is neglected.
4- There are no specializing tourism areas in Wadi Gaza despite of having a beautiful nature.
5- Wadi Gaza has agriculture and livestock production out of its agricultural lands where there are allowed to fomr farms and plant various trees. In addition, the most population of Wadi Gaza has the bedouinism features which help them to breed the livestock at the homes zareba.
6- Wadi Gaza has the main services like the electricity, water, and roads network. It is expected to implement sanitarian projects.
7- There is no health services in Wadi Gaza which makes the citizens go to the nearby areas like Bureij and Nuseirat Camps.
8- Wadi Gaza needs to a local market or a trade center for marketing the goods, the agricultural products and the other dairy products.
9- The private sector is important for accelerating the development progress in Wadi Gaza Municipality. But the development process and economic growth missed this sector.
10- The local authority, to which Wadi Gaza area is affiliated, work with its full administrative and technical staff. It manages development projects. It is the only representative of the area, as it shows up its most important problems and worries. It also works on developing the area, using the available and possible potentials. It needs an administrative and financial development, and additional human cadre

(employees). It also needs to expand the structuralism to include the geographic information systems and the other sections.

11- There are no agricultural institutions in Wadi Gaza area. They can support the farmers and the small projects. They also enhance the famers' awareness by holding workshops and remove the famer's problems.

12- Wasting the attractive elements of Wadi Gaza is increasing, leading to move from and into the area. This is finally resulted by an economic growth.

13- Wadi Gaza area needs a local playground or a luxurious cultural sports club with playground to practice the sports activities.

14- There are three valleys in Wadi Gaza the biggest of which is Wadi Gaza, Wadi Abu Katrun, and Wadi al Hirz which exists in the middle of the area from north to south. But its seasonal water is neglected.

15- There neither investors nor investing capitals to invest within the area, especially in the agricultural field.

16- There are no factories or workshops where job opportunities, or crafts like woodworking and others.

Second: Recommendations

Based on the provided above results, a group of recommendations are suggested:

1- The surroundings and circumstances should be ready for the investors' enter to Wadi Gaza. They should also direct them to the agricultural investment and establish the projects of agricultural products marketing.

2- The private sector should be activated. The local authority should participate in the decision making. The authority's local role should be enhanced in Wadi Gaza.

3- The local authority which is affiliated to Wadi Gaza should be developed through the visit of the technical and administrative cadres and by adding the geographic information systems department to the authority's departments.

4- The area structural plan should be updated. The tourism areas, the local market for marketing the agricultural and livestock products, and the manual crafts areas should be specialized.

5- The fund is suggested for the agricultural projects, supporting the farmers to not to leave their farms and removing their difficulties.

6- The big projects should be established as attracting elements for Wadi Gaza like the hospitals, regional playground attractive for the audience which supports the economic development.

7- The services and infrastructure should be developed. In addition, the park and projects should be established to create job vacancies and decrease the unemployment rate.

8- The woman participation in the decision making should be activated. The projects should be oriented to the societal participation. The area districts committees should be formed. They should have an effective role in promoting the projects and highlighting the area of Wadi Gaza.

9- The nature of Wadi Gaza should be kept through the agricultural lands to support the economic development.

10- Adapting the rural development strategies is for accelerating the economic, social, civilization and cultural development. These strategies should meet the needs of Wadi Gaza, boost the living level and develop the various services types.

11- A healthy clinic should be established. It should have a specialized physician, a pharmacy, and an ambulance to meet the urgent medical needs.

12- Wadi Gaza should be invested as a natural reverse. Its holy placeshould be kept. The tourism projects of Wadi Gaza should be shown.

13- The emerging of the rural municipalities should be studied. We should study how to benefit from its emerging, and how is its influence on the technical and administrative cadres. The potentials, opportunities and the development projects should be developed and increased.

14- The partnerships with the major municipalities should be adapted to benefit from their experience in the various fields inside Gaza Strip, the West Banks or outside Palestine.

15- The financial ministry should adapt financial policies for supporting the municipality (Wadi Gaza municipality) to be able to hire employees, human administrative and technical cadres and to open new departments to manage the efficiency.